

كشفاً لتقايي

عن

مخدرات ملحة الاغراب

تأليف

جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي

المتوفى ٩٧٢ هـ

اعتنى به وعلّقه عليه

حمود نصار



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: **Kašf al-niqāb**
'an muḥaddarāt Mulḥat al-ʿIrāb
classification: **Syntax**
Author : ʿAbdullah ben Aḥmad al-Fākihi
Editor : Maḥmūd Naṣṣār
Publisher : Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Pages : 232
Year : 2008
Printed in : Lebanon
Edition : 1st

الكتاب: كشف النقاب
عن مخدّرات ملحة الإعراب
التصنيف : نحو
المؤلف : جمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي
المحقق : محمود نصّار
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت
عدد الصفحات: 232
سنة الطباعة : 2008
بلد الطباعة : لبنان
الطبعة : الأولى

ISBN 2-7451-3807-3 (10 dig)
ISBN 978-2-7451-3807-1 (13 dig)



9

782745 138071



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Copyright



All rights reserved
Tous droits réservés



جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
et exposerait le contrevenant à des poursuites
judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Aramoun, al-Quebbah,

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

Tel : +961 5 804 810/11/12

Fax: +961 5 804813

P.o.Box: 11-9424 Beirut-lebanon

Riyad al-Solah Beirut 1107 2290

عزمون ، القبّة

مبنى دار الكتب العلمية

هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤ ٨١٠/١١/١٢

فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤ ٨١٣

ص.ب: ١١ - ٩٤٢٤ بيروت - لبنان

رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

<http://www.al-ilmiyah.com>
sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد المبعوث
رحمة للعالمين، وعلى أهله وصحابه أجمعين، رحم الله مشايخنا ووالدينا وأمواتنا وأموات
المسلمين أجمعين.

كان رسول الله ﷺ أفصح العرب، وكان قومه أرباب البلاغة، فأنزل الله عليه قرآنا
يتلى إلى يوم الدين، فيه نبأ من قبلنا، وخبر من بعدنا، وحكم ما بين أيدينا - قال تعالى:
﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ﴾.

تحدى رسول الله ﷺ العرب والعجم بهذا الكتاب المبين: «إن الوقوف أمام شخصية
سيدنا رسول الله ﷺ دراسة وتحليلا، تحتاج إلى أقلام عديدة، وعقول ذات رؤى سديدة،
وفهم صائب»^(١).

من هنا كانت فصاحة رسول الله ﷺ مثار اهتمام العلماء، والبلغاء، وهو خير من
نطق بالضاد.

والنحو: هو ذلك العلم الذي يعصم اللسان والذهن عن الخطأ، وهو في الكلام
كالملح في الطعام، والنحو أخذ بمنطق العرب الذي صانه القرآن الكريم وعصمهم عن
الخطأ؛ فالقرآن دستور الأمة، وكلام رسول الله ﷺ، والشعر ديوان العرب، كانت تلك
الروافد الثلاثة هي الأعمدة الأساسية التي نشأت عليها القواعد النحوية، وألفت كتب
النحو فيها، وكشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب. واحد منها.

الملحق

محمود محمد محمود حسن نصار

الملشهور بمحمود نصار

(١) جامع الروايات في تحقق نبوءات النبي ﷺ (ص: ٥)، تأليف محمود محمد محمود حسن نصار نشر دار
الكتب العلمية بيروت سنة ٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ.

ترجمة الحريري

مؤلف مُلحة الإعراب:

العلامة البارع، ذو البلاغتين، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحرامي الحريري، صاحب المقامات.

مولده: ولد بقرية المشان من أعمال البصرة.

سماعاته: سمع من أبي تمام محمد بن الحسن بن موسى، وأبي القاسم الفضل القضباني، وتخرج به في الأدب.

قراءاته: قال ابن افتخار: قدم الحريري بغداد. وقرأ على علي بن فضال المجاشعي، وقرأ الفرائض على الخبزي.

تفقهه: تفقه علي بن الضباع، وأبي إسحاق الشيرازي.

رحيله إلى بغداد: قدم بغداد سنة خمسماية.

تحديثه: حدّث ببغداد بجزء من حديثه، وبمقاماته.

نقد ابن الخشاب له: انتقده عبد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، البغدادي، النحوي، اللغوي المتوفى سنة ٥٦٧ هـ.

أخذ عن علي الحريري أوهاماً يسيرة اعتذر عنها ابن بري.

املاءاته: أملى بالبصرة مجالس.

مؤلفاته: عمل:

١- درة الغواص في أوهاام الخواص.

٢- ملحة الإعراب. وشرحها.

٣- ديوان في الترسل..

٤- المقامات... وقد اشتهرت. خضع لشره ونظمه البلغاء.

قيل: اشتهرت المقامات، وأعجبت وزير المسترشد شرف الدين أنوشروان القشاني،

فأشار عليه بإتمامها.

وهو القائل في الخطبة:

فأشار في إشاراته حُكم، وطاعته غُنى، وقال ابن خلكان، في وفيات الأعيان (٦٤/٤).

وجدت في عدة تواريخ أن الحريري صنّف المقامات بإشارة أنوشروان إلى أن رأيت

بالقاهرة نسخة بخط المصنف.

وقد كتب أنه صنفها للوزير جلال الدين أبي علي بن صدقة، وزير المسترشد.
فهذا أصحُّ لأنه بخط المصنف.

الرواية عنه:

كان الحريري علامة في اللغة لذا توافد عليه الطلاب.

ومن هؤلاء:

- ١- ابن أبي القاسم عبد الله.
- ٢- والوزير علي بن طراد.
- ٣- وقوام الدين علي بن صدقة.
- ٤- والحافظ ابن ناصر.
- ٥- وأبو العباس المنذائي.
- ٦- أبو بكر بن الثَّقُور.
- ٧- ومحمد بن أسعد العراقي.
- ٨- والمبارك بن أحمد الأزجي.
- ٩- وعلي بن المظفر الظهيري.
- ١١- وأحمد بن الناعم.
- ١١- ومنوهر بن تُرْكانشاه.
- ١٢- وأبو الكرام الكرايسي.
- ١٣- وأبو علي بن المتوكل...، وآخرون.

مصادر ترجمة الحريري:

- ١- الأنساب ٩٥/٤، ١٢١.
- ٢- سير أعلام النبلاء ٤٦٠ رقم ٢٩٨.
- ٣- معجم البلدان ٢٣٥/٢.
- ٤- معجم الأدباء ٢٦١/١٦-٢٩٣.
- ٥- اللباب ٣٥٢-٣٥٣-٣٦٠.
- ٦- الكامل لابن الأثير. ٥٩٦/١٠.

- ٧- إنباه الرواة ٢٣/٣ - ٢٧.
- ٨- وفيات الأعيان ٦٣/٤ - ٦٨.
- ٩- مرآة الجنان ٢١٣/٣، ٢٢١.
- ١٠- تلخيص ابن مكتوم ١٩٤.
- ١١- معاهد التنصيص ٢٧٠/٣ - ٢٧٧.
- ١٢- النجوم الزاهرة ٢٣٥/٥.
- ١٣- خزانة الأدب ١١٧/٣.
- ١٤- مفتاح السعادة ٢٢٣/١.
- ١٥- الفلاكة والمفلكون ١١٨ - ١١٩.
- ١٦- روضات الجنات ٥٢٧ - ٥٢٨.
- ١٧- شذرات الذهب ٥٠/٤ - ٥٣.
- ١٨- طبقات الشافعية للسبكي ٢٦٦/٧ - ٢٧٠.
- ١٩- بغية الوعاة ٢٥٧/٢ - ٢٥٩.
- ٢٠- وفيات ابن قنفذ ٢٦٩، ٢٧٠.
- ٢١- عيون التواريخ ٤٠٦/١٣ - ٤١٤.
- ٢٢- دول الإسلام ٤٣/٢.
- ٢٣- مختصر دول الإسلام لابن الصيمري ٣٠/٢.
- ٢٤- البداية والنهاية ١٩١/١٢ - ١٩٢.
- ٢٥- كشف الظنون ٥٠٧ - ٧٨٩.
- ٢٦- تذكرة الحفاظ ١٢٥٧/٤.
- ٢٧- تنمة المختصر ٢٧/٢ - ٤٩.

ترجمة المصنف صاحب الشرح

هو عبد الله بن أحمد الفاكهي، المكي، الشافعي، جمال الدين، نحوي مشارك في أنواع من العلوم. ١٨٩٩هـ - ٩٧٢هـ - ١٤٩٤م - ١٥٦٥م.
من تصانيفه:

- ١- شرح قطر الندى لابن هشام وسماه مجيب النداء «في غاية الحسن». صنفه سنة ٩١٦ هـ، وكان عمره ١٨ سنة.
- ٢- حدود النحو.
- ٣- الفواكه الجنية على متممة الأخرومية للرعيي الخطاب.
- ٤- شرح على الأخرومية.
- ٥- شرح الملحة. كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، وهو كتابنا هذا.

مولده:

سنة تسع وتسعين وثمانمائة.

مصادر ترجمته:

- ١- شذرات الذهب ٣٦٦/٨، ٣٦٧، ٥٣٦/١٠.
- ٢- كشف الظنون ١٣٥٢.
- ٣- هدية العارفين ٤٧٢.
- ٤- إيضاح المكنون ٣٩٦/١، ٢٠٢/٢.
- ٥- النور السافر للعيدروس ٣٧٨.
- ٦- الأعلام ٦٩/٤.
- ٧- معجم المؤلفين ٢٨/٦.

ثناء العلماء عليه:

قال العلامة عبد القادر بن عبد الله العيدروس في كتابه: النور السافر عن أخبار القرن العاشر ص ٣٧٨ طبع دار صادر بيروت عنه: لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان فيه آية من آيات الله حتى قيل: إنه سيبويه عصره، رحمه الله. وحكى أنه حضر في الجامع الأزهر، وقارئ يقرأ «شرح القطر» على بعض المشايخ؛ فأشكل عليهم بعض العبارات فيه، فحلها المذكور، وذكر أنه هو الشارح فلم يصدقوه، حتى أقام البينة على ذلك. وشهد له من كان هناك من أهل مكة.

النسخ المخطوطة لكشف النقاب^(١):

١- هامبورج OR SEM ٥٩ - ١٣١ - ٣٤.

٢- ليدن ١٩٦٠.

٣- المدينة ٥١٣.

٤- المتحف البريطاني ثان ٩٢٤.

٥- القاهرة أول ٨٩/٤، ثان ٢٥٦/٢.

٦- باتافيا ثان ٧٥٣.

(شرح ملحة الإعراب)

شرح ملحة الإعراب عدد من العلماء هم:

١- شرح محمد بن محمد بن مالك بدر الدين الفاتيكاني ثالث ٣٢٠ - برلين ٦٥١٠

(قطب منه بلا نسية)، جونا ٢٢٩ رقم (٢).

٢- شرح علي بن محمد بن أحمد بن سعيد الحفص المرادي المقدسي الحنبلي: ألفه

سنة ٨٤٩ هـ / ١٤٤٥ م - القاهرة ثان. ١٣٧/٢.

٣- شرح علي بن محمد بن علي القرشي القلصاوي (الفلساوي): فهارس كشف

الظنون (٧١٠١) المتوفي سنة ٨٩١ هـ / ١٤٨٦ م الإسكوريال ثان ١٢١ / رقم ١.

٤- شرح للسيوطي المتوفي سنة ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م: باريس ٣٢٩ هـ القاهرة ثان

١٣٧/٢.

٥- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب. لجمال الدين محمد بن عمر بحرق الحضرمي

(المتوفي سنة ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م). برلين ٦٥١١، ليدن ١٥٩، المتحف البريطاني ثان

٩٢٤ وطبع في القاهرة ١٢٩٦ هـ، ١٣٠ هـ، ١٣٠٦ هـ، ١٣٠٨ هـ، ١٣١٩ هـ.

٦- شرح لعبد الحميد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عمرو بن المعافي ألفه في الثاني

والعشرين من ربيع الأول ١٢٠٦ هـ / ٣١ مارس ١٦١٦ م: الأمبروزيانا ٦٧

(RSO ١١٧٠).

٧- منحة الملك الوهاب، لعبد الملك عسنس (المتوفي سنة ١٠٠٦ هـ). ١٥٩٧ م،

انظر: WEST ٢٩، JEM NO، الأمبروزيانا B ٢١، آصفته ١٦٥٨/٢ رقم ٣٨.

٨- مفتاح الألباب، لإسماعيل بن أحمد بن عبد المحلاوي الأمبروزيانا، ICI ٣ انظر:

ROSOVI ١٣٥٤.

(١) تاريخ الأدب العربي (١٥٣/٥) كارل بروكلمان طبع دار المعارف طبعة ثالثة.

٩- مفتاح الألباب، لإسماعيل بن أحمد بن عبد القادر الحلاوي. الأمبروزيانا: CI ٣، انظر ١٣٤٥، (SVIOR).

١٠- شرح لمصطفى بن محمد بن محيي الدين: الظاهرية بدمشق ٦٨، ١٥٧، الموصل ٨٣، ٣.

١١- شرح حسين والي بن إبراهيم الأزهرى المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م. طبع بالقاهرة سنة ١٢٩٣ هـ نفحة الآداب. انظر الأسكندرية ٦٤ نحو.

١٢- كشف الطرة في الغرة لمحمود الألوسي "المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ - ١٨٥٣ م" نشره: عبد القادر نبهان "مع ترجمة للمؤلف في دمشق سنة ١٣٠١ هـ.

١٣- شرح لأحمد بن حسين بن رسلان الرملي "المتوفى سنة ١٨٤٤ هـ - ١٤٤٠ م" مكتبة جمعية المستشرقين الألمانية ٩، ٨٣.

١٤- كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب. لعبد الله بن محمد بن أحمد الفاكهي توفي سنة ٩٧٢ هـ - ١٥٦٤ م. وهو كتابنا هذا وسوف نفرد له دراسة إن شاء الله تعالى.

ومن الملحّة مختصر منظوم لمحمد بن أحمد بن جابر المتوفى سنة ٧٨٠ هـ - ١٣٧٨ م): باريس ٤٤٥٢ رقم ٤ ويسمى: المنحة، وشرح المؤلف: القاهرة أول ٧٧/٤، ثان ٣٧/٢، وهناك شرح مجهول لأحد المختصرات: القاهرة ثان ١٥٤/٣.

منهج الفاكهي في الشرح

كان كتاب أبي القاسم الحريري "ملحة الإعراب" كتابا تعليميا بالدرجة الأولى، وهو مختصر وضع فيه مبادئ النحو العربي دون الفحص في التفرعات والتعليقات من المسائل النحوية.

وجاء الفاكهي ليفك معميات هذه الملحّة في ثوب يرتديه العلماء والطلاب فيناسب فكر العلماء من خلال التفرعات، ويناسبه الطلاب من خلال التلميح دون التصريح والاختصار دون التطويل في جزئيات المسائل النحوية وبذلك حقق هذا الشرح الهدف منه.

لقد عايشنا شرح الشيخ عبد الله بن أحمد الفاكهي الشافعي المولود سنة ٨٩٩ هـ - ١٤١٤ م. والمتوفى في سنة ٩٧٢ هـ - ١٥٦٥ م.

في كتابه شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية فوجدت أسلوبه رائع، وتوضيحه سهل دون الغوص في التعليقات والتفرعات. من المسائل النحوية.

تقولات الفاكهي

١- ينقل عن الخليل وسيبويه والأخفش فهو يقول: اختلف في آلة التعريف فمذهب الخليل وسيبويه أن أل بجملتها للتعريف، لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. وسيبويه يرى أن الهمزة همزة وصل فهي زائدة، لكنها معتدة بها في الوضع.

ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي اللام فقط، وضعت ساكنة، واجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام ونسب هذا لسيبويه.

٢- عند الحديث عن الإضافة المعنوية فهو يقول: "صح الأخبار بالمضاف وعند أبي تمام هذا مذهب الجمهور.

وقال الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك: وقد تكون بمعنى في وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول كون «بل مكر الليل والنهار»، و«تربص أربعة أشهر».

٣- وينقل عن ابن الشجري في أماليه. فيقول: «ولدي لا تكون إلا ظرفاً للأعيان خاصة، قاله ابن الشجري في أماليه...».

٤- ذكر آراء البصريين ويمثلهم سيبويه والكوفيون فهو يقول: «إن تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الاسم كما مثل اختيار عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم، وإن لم يتقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو: بشر ما كنت في فناء الدار».

٥- الاستشهاد بالشعر:

لاسيما الأبيات التي بها شواهد شعرية مثل: قول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنه عن خلق وتأني مثله

وقول الشاعر:

علفتها تبنًا وماءً باردًا

وقول الآخر:

دويهة تصفر فيها الأنامل

وقول الآخر:

وليس بذي سيف وليس بنبال

وقول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزداد حتى نعله ألقاها

وقول الشاعر:

قهرناكم حتى الكمأة فأنتم قهابونا حتى بنينا الأصاغرا

وقول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

إنه حينما يستشهد بهذه الأبيات فإن ذلك يكون انطلاقا من قول القائل: الشعر ديوان العرب.

٦- الاستشهاد بالآيات القرآنية:

وذلك واضح في تعليقات على الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿مِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾، ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي﴾، ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ﴾ و﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ و﴿وَأْمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿قُلْ نَعَالُوا أَتْلُ﴾.

وهو في تعليقاته يكون بسيط الأسلوب، موصل جيد للطلاب بحيث يستطيعون فهم مرامي الآيات قبل وجود القواعد النحوية والصرفية فيها.

عملي في التحقيق

بعد أن من الله عز وجل عليّ بنسخ الكتاب قمت بالآتي:

- ١- تخريج الآيات القرآنية بعزوها إلى اسم السورة ورقم الآية.
- ٢- تخريج الأحاديث النبوية. من كتب السنة.
- ٣- تخريج الأقوال والأمثال من كتب الأمثال واللغة. "الأدب والشواهد اللغوية.
- ٤- وثقت الشواهد الشعرية. بالتعريف بالبحر، وقائل الشاهد، ومعاني مفردات الشاهد، وبيان موضع الشاهد ثم مصادر الشاهد وما لم أفد عليه كتب ذلك.
- ٥- عرفت بالأعلام ما تيسر إلى ذلك سيلا.
- ٦- وضعت عناوين تقرب وتوضح موضوعات الكتب.
- ٧- كتبت مقدمات للكتاب بينت فيها ترجمة المؤلف والشارح وشارح الشرح.
- ٨- في النسخ المطبوعة قديماً نقلت بعض الحواشي منها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، سبحانه لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك. وبعد: فهذا تعليق وجيز^(١) على المقدمة^(٢) الموضوعة في علم العربية المسماة بملحة الإعراب كافل بكل مباينها وتوضيح معانيها وتفكيك نظامها وتعليل أحكامها. وسميته:

(كشف النقاب^(٣) عن مخدرات ملحة الإعراب)

سألني بعض الفقهاء الأصفياء المتقدمين الأولياء فأجبت سؤاله وحقت آماله، وقلت مستمداً من الله التوفيق والهداية إلى واضح الطريق:

قال ناطقها رحمه الله تعالى:

١- أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ الشَّدِيدِ الْحَوْلِ

افتتح قوله بحمد الله الصادق بالصيغة الشائعة للحمد وبغيرها مما يفهم الحمد تأسيا بقوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»^(٤). ولا ينافيه رواية: «لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٥) لأن المقصود الافتتاح بما يدل على الثناء على الله سبحانه وتعالى لا أن لفظ الحمدلة والبسملة متعين كما يدل

(١) وجيز: الإيجاز هو تجريد المعنى من غير رعاية لفظ الأصل بلفظ يسير بخلاف الاختصار فهو تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى.

(٢) المقدمة «بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم أو بفتحها مقدمة الكتاب أو العلم لأنها يستعان بها على غيرها من كتب هذا الفن المطولة. اهـ».

(٣) النقاب: بكسر النون، وجمعه نقب ككتاب وكتب، وانتقبت وتنقبت غطت وجهها بالنقاب، وهو شيء تستر به المرأة وجهها.

(٤) أخرجه أبو داود (١٧٢/٥) ٣٥- كتاب: الأدب. ٢١- باب: الهدى في الكلام (٤٨٤٠)، النسائي في

عمل اليوم والليلة رقم (٣٤٥) رقم (٤٩٤)، ابن ماجه (٤٤٢/٢) بتحقيقي ٩- كتاب: النكاح

٩- باب: خطبة النكاح (١٨٩٤)، الدار قطني (٢٢٩/١) كتاب: الصلاة في أوله، البيهقي (٣٠٨/٣)،

٢٠٩، أحمد في المسند (٣٥٩/٢)، ابن حبان (١٧٣/١) الأصناف رقم (١)، والطبراني (٧٢/١٩).

(٥) أخرجه عبد القادر الراوي في الأربعين أبي هريرة. (كتر العمال (٥٥٥/١) رقم (٢٤٩١).

لذلك رواية: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله»^(١) ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن اقرأ باسم ربك وال طول الفشل والسعة، وال حول القوة وأوصافه الشديد إليه، من باب إضافة الصفة إلى موصوفها أي ذي ال حول الشديد، وعقب الثناء على الله بالثناء على الله بالثناء على النبي عليه الصلاة والسلام في قوله: كما يوجد في بعض النسخ.

٢- وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدُ^(٢) الْأَنْامِ^(٣)

٣- وَآلِهِ الْأَطْهَارِ خَيْرِ آلٍ فَاحْفَظْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي

والضمير في «بعده» عائد إلى الحمد والمعنى أنه يقول كذا مما سيأتي بعد افتتاح القول بالحمد وهذا اللفظ وهو بعده فأفضل السلام الخ وبعد منصوب على الظرفية والعامل فيه أما المحذوفية تخفيفا لكثرة استعمالها وجوابها قوله فأفضل السلام والنبي إنسان أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمر به فرسول أيضا فالنبي أعم فكل رسول نبي ولا عكس^(٤).

والأنام الخلق على المشهور، ودل على أن نبينا محمد ﷺ سيدهم أي أفضلهم قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»^(٥)؛ لأن خيرية الأمة بحسب كمالها في دينها وذلك تابع لكمال نبيها واستغنى الناظم بهذا الوصف النبي ﷺ عن التصريح بذكر اسمه العلم تعظيما لشأنه وتفخيما لقدره لما فيه من الإشارة إلى انفراده وعدم مشارك له فيه فلا ينصرف الذهن عند سماعه إلى غيره واستعمال السيد في غير الله شائع كثير يشهد له

(١) لم أقف عليها هذه الرواية.

(٢) «سيد» أصله سيود بكسر الواو فقلبت ياء لتحركها، واجتماعها مع الياء الساكنة السابقة عليها، والجمع سادة، وهو من ساد أي حصلت له السيادة، والعلو في قومه بسبب كرم أو علم أو جاه مثله.

(٣) «الأنام» كسحاب قبل من أتم، وقيل أصله وتام من وتم، إذا صوت من نفسه كإناء، ووناء، وقيل: فيه أنام مثل ساباط.

وقال الليث: يجوز في الشعر الأنيم مثل أمير، وهو الخلق أو كل من يعتريه النوم أو الجن والإنس أو جميع ما على وجه الأرض من الخلق. في الملحة المطبوعة بدلا من فاحفظ. فافهم.

(٤) فكل رسول نبي ولا عكس، فبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان في نبي ورسول محمد عليه الصلاة والسلام، وتفرد النبي في الخضر مثلا.

(٥) سورة آل عمران آية ١١٠.

الكتاب^(١) والسنة^(٢)، وحكي عن الإمام مالك الكراهة وفي أذكار النووي عن ابن النحاس جواز إطلاقه على غير الله إلا أن يعرف بأل ثم قال: «والأظهر جوازه معها»، وإفراد الصلاة عن السلام مكروه، وكذا بالعكس.

وقد يجاب عن الناظم باحتمال أنه جمع بينهما لفظاً وذلك كاف أو أن محل الكراهة فمن اتخذه عادة كما قيل، وآل النبي ﷺ أقاربه المؤمنون من بني هاشم^(٣) والمطلب وإضافته إلى الضمير كما هنا^(٤) جائز على الصحيح وإن كان الأولى إضافته إلى الظاهر، والأطهار جمع طاهر ووصفهم بذلك لقوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً»^(٥) وخير اسم تفضيل حذف ألفه لكثرة الاستعمال، وقوله: «فاحفظ كلامي» الخ أمر للطالب بحفظ كلامه والإصغاء إلى مقاله وهما متقاربا المعنى، وأشار إلى مقول القول بقوله:

٤- يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَظَمِ حَدًّا وَنَوْعًا وَإِلَى كَمْ يَنْتَقِسِمِ

٥- اسْمَعْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَأَفْهَمُهُ فَهَمَّ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

أي أقول يا سائلي عن حد الكلام في اصطلاح النحاة، وعن أنواعه كم هي عندهم، وعن أقسام كل نوع فحدًا ونوعًا منصوبان على التمييز ويا سائلي إلى آخر المنظومة مقول القول وقوله: «هُدَيْتَ الرُّشْدَ» جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله وعائد ما محذوف وقوله: «مَنْ لَهُ مَعْقُولُ» أي من له عقل كقوله تعالى: «بِأَيِّكُمْ الْمَقْتُولُ»^(٦) أي الفتنة وهي صفة يميز بها بين الحسن والقيبح ثم بين حد الكلام المسؤول عنه بقوله:

(١) الكتاب في قوله تعالى: «وَأَلْفَيْ سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ» [يوسف: ٢٥] «وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ» [آل عمران: ٣٩].

(٢) والسنة، كقوله عليه الصلاة والسلام: «أنا سيد ولد آدم» أخرجه أبو داود (٤٦٧٣)، وأحمد (٥٤٠/٢)، والحاكم (١٢٤/٣)، البخاري في التاريخ الكبير (٤٠٠/٧)، وابن أبي شبة (٤٧٧/١١)، (٩٦/١٤)، (١٢٨)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٧٠/٢).

(٣) «من بني هاشم» أي وبنائه ففيه تغليب، وتعال: مثله في بني المطلب، ولا يشكل بأولاد بناهم حيث لم يكونوا من آل، لأنهم ينسبون لأبائهم اهـ.

(٤) «جائز» وحجة المانع أن الظاهر أشرف في الضمير، ولا شك أن الآل أشرف. اهـ.

(٥) سورة الأحزاب آية (٣٣).

(٦) سورة القلم آية (٦).

«حد الكلام ما أفاد المستمع»^(١) أي أقول أفاد المستمع بأن أفهم معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر تحصل به الفائدة فلا حاجة لذكر المركب إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه ومن ثم استظهر رأي من جنح إلى أن قول ابن مالك في ألفيته كاستقم مثال لا تتميم للحد، والقول هو: اللفظ الدال على معنى مفردا كان أو مركبا مفيدا أم لا فهو إذا بمعنى القول^(٢) مصدر بمعنى اسم المفعول كقولهم: هذا ضرب الأمر بمعنى مضروبه، واللفظ ما يتلفظ به الإنسان مهما^(٣) كان أو مستعملا فالقول أخص منه فكل قول لفظ ولا عكس^(٤) واحترز بالقول المعبر عنه بما عن الخط والإشارة ونحوها مما ليس بقول وهو مفيد فإنه لا يسمى كلاما في الاصطلاح، وقوله: «أفاد المستمع ما لا فائدة فيه» بالمعنى المذكور كالمركب الإضافي نحو عبد الله والمرجي نحو بعلبك، والإسنادي المسمى به نحو شاب قرناها، ودخل في حد الكلام بالمعنى المذكور للمفيد ما علم ثبوته أو نفيه للسامع نحو الكل أعظم من الجزء، والضدان لا يجتمعان نعم إن أريد بالمفيد وأفاد ما لم يكن عند السامع فلا واعتبر بعضهم في حد الكلام كونه مقصودا لذاته لإخراج غير المقصود وما قصد لغيره فالأول كالصادر من النائم مما هو لفظ مفيد والثاني كجملة الضلة في نحو جاء الذي قام أبوه فإنها مقصودة لإيضاح معناه، وأما اتحاد الناطق فلا يعتبر^(٥) في الكلام، وصححه ابن مالك وأبو حيان قالا كما

(١) علل النحو للوراق ص ١٨١ بتحقيقي.

(٢) بمعنى القول: الظاهر أنه مجاز إذا لم يشتهر إطلاق المصدر هنا، وإرادة اسم المفعول، بخلاف اللفظ على الملفوظ به، فإنه حقيقة عرفية. اهـ.

(٣) «مهما». وهو ما لم يوضع لمعنى من أهمله أي تركه.

(٤) «ولا عكس» أي لغوي، وهو عكس الكلية الموجبة بنفسها كعكس المترادفين نحو كل إنسان بشر، وكل بشر إنسان والمساويين كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، وأما العكس المنطقي، وهو عكس الكلية الموجبة موجبة جزئية نحو: كل قول لفظ، وبعض اللفظ قول، اهـ حريري.

فائدة: مدلول اللفظ من حيث يقصد باللفظ يسمى معنى، ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما. ومن حيث وضع له اسم يسمى مسمى. «سمر قندي».

(٥) «فلا يعتبر» وتوضيح ذلك أن بعضهم زاد في حد الكلام من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ مثلا والآخر فاعلا، أو خبرا.

وأجاب ابن مالك بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لوجهين أحدهما أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاما كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا، والثاني: أن كل واحد من المصطلحين

أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطأ.

٦- حَدُّ الْكَلَامِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعُ نَحْوُ سَعَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو مُتَّبِعٌ

والحد لغة: المنع، واصطلاحاً: بمعنى المعروف وهو ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً لأفراد والمحدود مانعاً من دخول غيرها فيه وأشار بقوله:

«نحو: سعى زيد وعمرو متبع» إلى أن الكلام يتألف من اسمين نحو: عمرو متبع وتسمى جملة اسمية ومن فعل واسم نحو: سعى زيد وتسمى جملة فعلية وهذا هو أقل ائتلافه. وقد يتألف من أكثر ولا يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من فعل وحرف ولا من اسم وحرف لأن الكلام لا يحصل بدون إسناد^(١) والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يتحققان إلا في اسمين أو اسم وفعل وأما نحو يا زيد فأصله أدعو زيدا فهو مؤلف من فعل واسم خلافاً لأبي علي^(٢) فلا يشترط في جزأي الكلام أن يلفظ بهما معا كما مثل فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر كاستقم، والكلام أخص من الجملة لاشتراط الفائدة فيه بخلافها لأنها عبارة عن اللفظ المركب الإسنادي أفاد أم لا فكل كلام جملة ولا عكس وليس بمترادفين خلافاً للزمخشري وصاحب اللباب واختاره ناظر الجيش، ثم إن صدرت الجملة باسم فاسمية أو بفعل ففعلية، والمراد بالمصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليه من الحروف وإن غير الإعراب والمعنى فنحو: إن زيدا قائم جملة اسمية والمعتبر بما هو مصدر في الأصل فنحو أجزاء الكلام: زيدا ضربت جملة فعلية.

أجزاء الكلام الذي يتألف منه

٧- وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى

لما فرع من حد الكلام أشار إلى بيان أجزائه التي يتألف منها أي من مجموعها لا جميعها فذكر أنها ثلاثة^(٣) اسم وفعل وحرف لا رابع لها كما دل على ذلك الإجماع

متكلم بكلام، وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى.

(١) «بدون إسناد» والإسناد عبارة عن تعليق خير بمخير عنه أو طلب بمطلوب منه.

(٢) أبو علي الفارسي.

(٣) «ثلاثة» أي ولا التفات إلى من زاد رابعاً، وسماه خالقه، وعني بذلك اسم الفعل نحو: صه، فإنه خلف عن

اسكت، أي خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيد.

والاستقراء فإن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها فلو كان ثم غيرها لعثروا عليه.

وقيد الحرف بكونه لمعنى لإخراج حرف التهجي^(١) إذ لا يكون جزءاً للكلام على أن يجعله حرف المعنى جزءاً للكلام تجوّزاً أو جرباً على مقالة ضعيفة، واحترز بنوعه الذي عليه يبني من نوعه الذي ينقسم إليه كالجملية الاسمية والفعلية والصغرى والكبرى^(٢) وقد يقال: إن الناظم رحمه الله تعالى قسم الكلام إلى غير أقسامه لأن هذه الثلاثة أقسام للكلمة لا للكلام لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام ويجب أن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه. وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه في تقسيم الكل إلى جزئياته^(٣) والناظم لم يقصد ذلك والكلمة قول مفرد، وقد مر معنى القول، والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد، والكلمة واحده الكلم، وهو إذا أخذ بفيد التركيب ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أم لا كإن قام زيد وثم في كلام الناظم بمعنى الواو وليست على باهما لأننا إذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كل واحدة من الأقسام إلى الشيء المقسوم نسبة واحدة.

واعلم أن لكل واحد من هذه الأقسام علامات وكذا حدود يعرف ويتميز بها من قسيمية^(٤) والناظم آثر التمييز بالعلامة على الحد^(٥) وإن كان هو أضبط

(١) «حرف التهجي» والفرق بين حرف المعنى، وحرف التهجي أن حرف المعنى كلمة بذاتها، وحرف التهجي جزء من الكلمة.

(٢) «والصغرى والكبرى» لأن الجملة الصغرى هي ما وقعت خبراً عن غيرها، والكبرى ما وقع الخبر فيها جملة، وذلك كزيد قام أبوه. وأما إذا كان الخبر مفرداً نحو زيد قائم فلا يقال للجملة فيه صغرى، ولا كبرى.

(٣) «في تقسيم الكل إلى جزئياته» أراد أن الكلمة كلية، وأن الاسم والفعل والحرف جزئيات لها، وكون الكلمة كلية لأنها مأخوذة في مفهوم كل من الاسم، والفعل والحرف، أخذ الحيوان في مفهوم كل من الإنسان والفرس والبقر. فإن مفهوم الاسم مثلاً كلمة دلت على معنى في نفسها.. الخ فصارت الكلمة جزءاً من هذه المفاهيم، وصار المفهوم كلاً فنسبت إليه، والمنسوب إلى الكلّي كلي فصارت كلية، وكون الاسم وقسيميه جزئيات لاندراجهن تحت الكلية اندراج الإنسان والفرس والبقر تحت الحيوان فنسبت إليها، وقد ذكرنا أنها جزء من مفاهيمهن، والمنسوب إلى الجزء جزئي فصارت جزئيات، ومن هنا قيل: الكلّي جزء، والجزء كلي. [التسهيل].

(٤) «عن قسيمية...» قسيم الشيء ما هو داخل معه تحت شيء آخر كالاسم مع الفعل والحرف، فإنه قسيم لهما لكونه داخلاً معهما تحت شيء آخر، وهو الكلمة وأما قسم الشيء فهو أخص تحت أعم كالاسم مع الكلمة فإنه أخص أي أقل اشتراكاً منه، وداخل تحتها.

(٥) «على الحد» الحد يشترط فيه الإطراد والانعكاس والإطراد أن يوجد المحدود كلما وجد الحد، وهو المانع، والانعكاس: أن يوجد الحد كلما وجد المحدود وهو الجامع.

لاطراده^(١) وانعكاسه بخلافه إذ لا تنعكس^(٢) تسهيلا على المبتدئ فقال:

٨- فَلَا لِسْمٍ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى

٩- مِثَالُهُ زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمٌ وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

الاسم لغة^(٣): مشتق من السمو وهو العلو في رأي بصري أو من السمة وهي العلامة في رأي كوفي.

واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ومنعاً^(٤) ولم يذكر الناظم مما يعرف به الاسم ويتميز به إلا حرف الجر وحروفه كثيرة اقتصر منها هنا على أربعة فكل كلمة صلحت لأن يدخل عليها حرف من حروف الجر، أو كانت مجرورة به فهي اسم نحو: أخذت من ذا ونظرت إلى تلك وركبت على الخيل وسلام هي حتى مطلع الفجر فهذه أسماء لدخول حرف الجر عليها إذ لا يدخل إلا على اسم صريح أو ما في تأويله.

وأما قولهم: ما هي بنعم الولد، وعلى بئس العير، فعلى حذف الموصوف وصفته^(٥) كما يتميز الاسم بدخول حرف الجر يتميز بالجر الذي هو أثره وهو عبارة عن الكسرة

(١) «لاطراده» أي كلما وجد المعرفة، وجد التعريف فلا يدخل فيه شيء من غير أفراد والمحدود فيكون مانعاً.

(٢) «لا تنعكس» أي العلامة، لأنه قد يوجد المعلم بدون علامة وذلك كقولك: الإنسان كاتب بالفعل، فإنه كلما وجد الكاتب بالفعل وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان، وما قالوه من أن العلامة لا تنعكس إنما هو في العلامة الغير اللازمة كالكاتب، بالقوة مع الإنسان منعكسة أبداً كالحمد.

(٣) «لغة» منصوب على التمييز أي من جهة اللغة لا على نزع الخافض لأنه سماعي إلا أن يقال إن المؤلفين أجروه بحرى القياس لكثرتهم.

ولا يصح أن يكون حالاً، لأن مجيء الحال من المبتدأ لا يجوز عند الجمهور، وأيضاً مجيء المصدر حالاً سماعي.

(٤) «وضعاً» إما قيد الاقتران بقوله: «وضعاً» لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان، التزاماً كاسم الفاعل نحو زيد ضارب غداً.

وإخراج بعض الأفعال غير المقترنة بالزمان نحو: نعم، وبئس، وليس، فإنها لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي تجردت عنه.

(٥) فعلى حذف الموصوف وصفته والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم السير على غير مقول فيه بئس العير بفتح العين المهملة، ويطلق على الحمار الوحشي، والأهلي، والجمع أعيار مثل ثوب واثواب، وعبورة أيضاً والأنثى عيرة أهـ [مصباح].

التي يحدثها العامل سواء كان العامل حرفاً أم مضافاً ولا جر لغيرهما على الصحيح، ومما يتميز به الاسم أيضاً التَّوِين وهو نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطأ استغناء عنها بتكرار الحركة عنه الضبط بالقلم كرجل وصه ومسلمات وحيثذ وكذا الإسناد إليه وهو أنفع علاماتُه إذ به تعرف اسمية التاء من ضرب وما في: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو﴾^(١) و﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(٢) ولا فرق فيه بين المعنوي واللفظي كما حققه بعضهم؛ وأما: تسمع بالمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ^(٣).

فعلى حذف أن أو إقامة الفعل مقام المصدر، ولما فرغ مما يعرف به الاسم أخذ في بيان ما يعرف به مطلق الفعل ويتميز عن قسميه فقال:

(١) سورة الجمعة آية (١١).

(٢) سورة النحل آية (٩٦).

(٣) قال أبو عبيد: كان الكسائي يدخل فيه «أن»، والعامية لا تذكر «أن»، ووجه الكلام ما قال الكسائي، وكان يرى التشديد في الدال فيقول: «المُعِيدِي» وقال: إنما هو تصغير رجل منسوب إلى معدّ. قال أبو عبيد: ولم أسمع هذا من غيره.

انظر: قصة هذا المثل في الأمثال ص ٩٧ رقم (٢٢٩) لأبي عبيد القاسم بن سلام جمهرة الأمثال للعسكري ٢٦٦/١، مجمع الأمثال للميداني ١/٢٢٩، المستقصى للزحشرى ١/٣٧٠، اللسان: معدّ، والفاخر للضيبي ٤٩، ٦٥.

بَابُ الْفَعْلِ

- ١٠- والفعلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسَّيْنُ عَلَى مِثْلِ بَانَ أَوْ يَبِينُ
١١- أَوْ لِحَقَّتْهُ تَاءٌ مَنْ يُحْدِثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ لَسْتُ أَنْفَتُ
١٢- أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اسْتِثْقَاقٍ نُحْوَ قُلْ وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَابْسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

الفعل لغة: الحدث نفسه الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما.

واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً وله

علامات كثيرة ذكر منها أربع علامات:

العلامة الأولى: قد أي الحرفية وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي لإفادة تحقيقه

أو توقعه أو تقريب زمنه من الحال وعلى المضارع لإفادة التقليل أو التوقع نحو^(١): قد بان زيد وقد بين ولا تدخل على الأمر أصلاً.

وأما الاسمية: فتكون بمعنى حسب نحو: قد، زيد، درهم، ويتصل بها ياء التكميم

بجرورة بالإضافة ويلحقها نون الوقاية جوازاً، وقد تكون اسم فعل بمعنى اكفف، وإذا اتصل بها الياء كانت في محل نصب على المفعولية ولزمتها نون الوقاية.

العلامة الثانية: السين^(٢) أي سين الاستقبال وهي حرف تنفيس مختص بالمضارع

وتخلصه للاستقبال بعد أن كان للحال أو احتمال وللاستقبال ومثلها سوف لكنها أكثر منها تنفساً إذ كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى.

العلامة الثالثة: تاء الفاعل وهو المراد بقوله من يحدث سواء كانت لتكلم أو مخاطب

ويختص بها الماضي وبها يتبين لك أن ليس وعسى فعلان لقبولهما إياها في نحو: «وَمَا أَلْتِ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ»^(٣) «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ»^(٤) خلافاً لمن زعم أن ليس حرف نفى كما النافية، وعسى: حرف ترج كلعل ومثل تاء الفاعل، تاء التانيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل وهي خاصة بالماضي أيضاً وتلحقه متصرفاً كان أو جامداً، ما لم يلتزم تذكير فاعله

(١) قد: أي الحرفية؛ لأنها المفهومة عند الإطلاق، وهي في كلامه اسم لكونها فاعل يدخل.

(٢) «والسين» آل للعهد الذهني، أي السين المعهودة عند النحاة التي معناها التنفيس فخرجت المهجائية وغيرها كسين الصيرورة في نحو: استحجر الطين، أي صار حجراً.

(٣) سورة الأنعام آية ١٠٧.

(٤) سورة محمد آية ٢٢.

وبها يتبين لك أيضا أن نعم وبئس فعلان لقبولهما إياها ففي الحديث: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ»^(١). وفيه أيضا: «وأعوذ بك من الخيانة فإنها بنست البطانة»^(٢). خلافا لمن زعم أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما تقدم.

العلامة الرابعة: دلالة الكلمة على الأمر بما اشتق منه وهو المصدر كما مثل به من نحو: قل؛ فإنه يدل على الأمر بما اشتق منه وهو القول، ومثله ادخل وانبسط واشرب وكل بخلاف صه؛ فإنه وإن دلَّ على الأمر بالسكوت ليس فعل أمر لعدم اشتقاقه بما يدل عليه ومثله مه^(٣) وإيه^(٤) وقضية كلامه أن نزال، ودراك فعلا أمر لدالتهما على الأمر بما اشتقا منه فإن نزال مشتق من النزول، ودراك مشتق من الإدراك، وليس كذلك بل هما اسما فعل أمر وأن وهلم^(٥) وهات وتعال^(٦) ليست أفعال أمر والذي صححه ابن هشام أن

(١) أخرجه أبو داود (٢٥١/١) - كتاب: الطهارة. ١٣٠ - باب: في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (٣٥٤) والترمذي ٢ - كتاب: الصلاة، ٣٥٧ - باب: ماجاء في الوضوء يوم الجمعة (٤٩٧) وقال: حديث: حسن، والنسائي: كتاب: الجمعة رقم (١٣٨١)، ابن ماجه (٢١/٢) بتحقيقي ٥ - كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها ٨١ - باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (١٠٩١) عن أنس بن مالك، الطبراني ٢٤٠/٧، ٢٦٩، والبيهقي ٢٩٥/١، ٢٩٦، ١٩٠/٣، عبد الرزاق (٥٣١)، الخطيب (٣٥٢/٢)، أبو نعيم في الحلية (٣٠٧/٦)، أحمد في المسند (١٥/٥)، الطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٩/١). ونعمت: أي بالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء، قاله ابن عصفور، ففيه حذف التمييز، والمخصوص أيضا، وهو على رأي من يبيح حذف التمييز كالناظم.

(٢) أخرجه أبو داود (١٩١/٢)، ٢ - كتاب: الصلاة (٣٦٧) - باب: في الاستعاذة (٥٤٧١)، بتحقيقي، النسائي (٢٦٣/٨) كتاب: الاستعاذة (٥٤٧١)، ابن ماجه (٥٦/٣) ٢٩ - كتاب: الأطعمة، ٥٣ - باب: التعوذ من الجوع (٣٣٥٤)، وابن حبان (٢٤٤٤)، موارد، عبد الرزاق في مصنفه (١٩٦٣٦).

(٣) «مه» أي انكفت عنا.

(٤) «إيه» بكسر الهاء وتنوينها أي زدنا حديثا، أو له امض في حديثك، أو زد منه.

(٥) «هلم» هو عند الحجازيين اسم فعل بمعنى أحضر، وأقبل، وعند بني تميم فعل أمر، ومذهب البصريين أن هلم مركبة من هاء التنبيه، ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شفته أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا. وقال الخليل: ركب قبل الإدغام فحذفت همزة الدرج إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت. وقال الفراء: مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم. وقيل: إنها ليست مركبة.

(٦) «وهات وفعل» اعلم أن آخر هات مكسور أبداً إلا إذا كان لجماعة المذكر فإنه يضم. تقول: هات يا

هات وتعال فعلا أمر والمشهور بين النحاة أن علامة الأمر دلالتة على الطلب وقبوله ياء المخاطبة فإن دلت كلمة عليه ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كصه أو قبلتها ولم تدل عليه ففعل مضارع وقد استبان لك أن الفعل ثلاثة أقسام:

(أ) ماض: وعلامته المختصة به تاء الفاعل ومثلها تاء التأنيث الساكنة.

(ب) ومضارع: وعلامته المختصة به السين ومثلها سوف...

(ج) وأمر: وعلامته المختصة به عنده إفهامه الأمر بما اشتق منه، وأن قد علامة

مشتركة بين الماضي والمضارع.

١٣- وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فَقَسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ

١٤- مِثَالُهُ حَتَّى وَلَا وَثَمًا وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَمَّا

الحرف لغة: طرف الشيء كحرف الجمل، التنزيل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ

عَلَى حَرْفٍ﴾^(١) أي على طرف وجانب وجانب من الدين.

واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في غيرها فقط^(٢) وليس لها علامة وجودية وهذا

هو المراد بقوله: ما ليست له علامة بل علامته التي امتاز بها عن قسيميه عدمية وهي أن لا

يقبل شيئاً من خواص الاسم ولا من خواص الفعل فحينئذ يمتنع كونه واحداً منهما فيتعين

كونه واحداً منهما فيتعين كونه حرفاً^(٣) إذ لا يخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء فإذا

زيد، وهات يا هند، وهاتيا يا زيدان، ويا هندان، وهاتين يا هندات كل ذلك بكسر التاء كما تقول:

هاتوا يا قوم بضمها قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ السورة: البقرة آية (١١)، الأنبياء آية (٢٤)،

النمل آية (٦٤).

وأن آخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تقول: تعال يا زيد، وتعال يا هند، وتعاليا يا

زيدان، ويا هندان، وتعالين يا هندات، وتعالوا يا زيدون، وكل ذلك بالفتح قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ

مَا حَرَّمَ رَبِّي﴾ [سورة الأنعام آية: ١٥١]، ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٢٨].

(١) سورة الحج الآية (١١).

(٢) «فقط» فصل ثان زاده تبعاً لبعض منهم الجزولي لإخراج بعض الأسماء كأسماء الشرط، والاستفهام، فإن كل

واحد منهما بدل بسبب تضمنه معنى الحرف على معنى في غيره مع دلالة الذي وضع له. فإذا قلت: من

يقم أقم معه، فقد دلت على شخص عاقل الوضع، ودلت مع ذلك على معنى هو ارتباط جملة الجزاء

بجملة الشرط فلذلك زاد فقط في الحد

(٣) حد الحرف: ما دل على معنى في غيره.

عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلت منها أهى اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها علامات الاسم أولاً فإن قبلت شيئاً منها فاسم وإلا فاعرض عليها علامات الفعل فإن قبلت شيئاً منها ففعل وإلا فاحكم بحرفيتها.

[أقسام الحرف]:

والحرف ثلاثة أقسام كما أفهمه تعداد المثال في النظم:

(أ) مختص بالاسم كفى وحتى الجارة.

(ب) ومختصّ بالفعل كلم ولم ولو الشرطية.

(ج) ومشترك بينهما كهل وبل وثم ولا غير الناهية.

والأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به ما لم يتزل منزلة الجزء كأل

والسين، وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل.

انظر: علل النحو للوراق ص ١٩٤ بتحقيقي، علل البناء والإعراب (٥٠/١) لأبي البقاء العكبري،
المقتصد (٨٤/١) الكتاب لسبويه (١٢/١)، الإيضاح للزجاجي ص ٥٤، شرح جمل الزجاجي.

باب المعرفة والنكرة

الباب: ما يتوصل به إلى الشيء وهو حقيقة في الأجسام كباب المسجد مجاز في المعاني كهذا الباب الذي نحن بصدده، ونشير فيه إلى بيان حقيقة النكرة والمعرفة.

أقسام الاسم:

١٥- وَالْإِسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكْرَةٌ وَالْآخَرُ الْمَعْرِفَةُ الْمُسْتَشْهَرَةُ

قسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى نكرة ومعرفة فالنكرة ما شاع في جنس وجود كرجل أو مقدر كشمس^(١) والمعرفة ما وضع ليستعمل في معين والنكرة هي الأصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولهذا بدأ بها الناظم فقال:

علامة النكرة:

١٦- وَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَارَجُلُ

١٧- نَحْوُ غَلَامٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقٍ كَقَوْلِهِمْ رَبُّ غَلَامٍ لِي أَبَقَ

يعني أن علامة النكرة جواز دخول رب عليها لأن رب لا تدخل إلا على النكرة فكلما وجدت هذه العلامة وجدت النكرة نحو: رب غلام لي أبق ورب طبق أهدى إليّ وبها استدل على أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله:

رَبُّ مَنْ أَنْضَجْتُ غِيْظًا صَدْرُهُ قَدْ تَمَتَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ^(٢)

(١) «كشمس» فإنها موضوعة لما كان كوكبا هاريا ينسخ وجوده ظهور الليل.

(٢) البحر: الرمل.

قائله: سويد بن كاهل اليشكري.

الشاهد فيه: على أن جملة «أنضجت» في موضع بحرّ على أنها صفة لمن، لأنها نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول ربّ عليها.

أورده صاحب الكشف عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [سورة: مريم آية (٩٣)] على أن من فيها نكرة موصوفة بالظرف، لأنها وقعت بعد كلّ لوقوعها بعد ربّ في البيت.

وقال ابن هشام في «معني اللبيب»: زعم الكسائي أن من لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات. البيت من قصيدة طويلة، عدّها مائة بيت وثمانية أبيات.

وقول الآخر:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ — لِهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(١)

وقد تدخل رُبَّ على ضمير غيبة كقوله:

مسطورة في المفضليات مطلعها:

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْجَبَلِ لَنَا فَوَصَلْنَا الْجَبَلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعَ

مصادر البيت: أمالي ابن الشجري (١٦٩/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١١/٤)، شرح شواهد المغني (٢٥٢)، شذور الذهب (١٣١)، خزانة الأدب (١٢٣/٦) رقم (٤٣٩)، المفضليات (١٩٨)، الأشموني (٥٤/١).

(١) البحر: الخفيف.

قائله: نسب إلى: أمية بن أبي الصلت وقيل غيره.

الشاهد فيه: على أن «ما» نكرة موصوفة بجملة تكره النفوس، فحكم على كونها نكرة بدخول رُبَّ عليها، وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رُبَّ، من أنما موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلا بد أن يكون الجنس موصوفا حتى تحصل النوعية.

وقد أورده سيبويه في كتابه مرتين قال: «رُبَّ لا يكون بعدها إلا نكرة» وأنشده. قال الأعلام الشتتمري: استشهد به على أن ما نكرة بتأويل شيء، ولذلك دخلت عليها رُبَّ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا تكون «ما» هنا كافة، لأن في «تكره» ضميرا عائدا عليها، ولا يضمير إلا الاسم، وكذلك الضمير في له عائدا عليها.

المعنى: رُبَّ شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة، وله فرجة تعقب الضيق والشدة، كحل عقال المقيد، والفرجة بالفتح في الأمر، وبالضم في الحائط نحو. الفرجة: الخلاص من الشدة.

«ربما تكره»: جملة تكره صفة لا صلة، لأن رُبَّ مختصة بالنكرة، ومن الأمر بيان لأوله، فرجة خبرها، وأما جعل ما كافة وله فرجة صفة لمخذوف، هو مفعول تكره، ومن الأمر بيان له أي قد تكره النفوس حالا من الأمر له فرجة.. إلخ فيرده أن الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور من أوفى نحو: منا ظعن، ومنا أقام، وفيما سلم، وفيما هلك.

المصادر: كتاب سيبويه ٢٧٠/١، ٣٦٢، المقتضب ٤٢/١، مجالس العلماء للزجاجي ١٦٦، أمالي ابن الشجري ٢٣٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤، ٣٠/٨، ٨/١، ٩٢، ديوان أمية بن أبي الصلت ٥٠، الأشموني ١٥٤/١، خزانة الأدب (١٠٨/٦) رقم ٤٣٧، لسان العرب: «فرج».

رُبُّهُ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ ذَائِبًا فَأَجَابُوا^(١)

فإن قلت: هل هو حينئذ معرفة أو نكرة كما هو قضية النظم؟
قلت: قد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى نكرة على ثلاثة مذاهب.
ثالثها: إن كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة كجاءني رجل فأكرمته أو واجبة فنكرة
نحو: رُبُّ رجل وأخيه، وكالبيت المذكور، ثم إن النكرات تتفاوت في نفسها
كالمعارف فبعضها أنكر من بعض فأنكرها شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان، ثم
ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل، ولذلك ضابط^(٢) ذكرته في شرحي على

(١) البحر: الخفيف.

لم يعرف قائله.

اللغة: فتية: جمع فتى. ذائبا: ملحقا، وهو اسم فاعل من قولهم: دأب على الأمر يدأب دأبا - بفتح الدال
والهمزة - ودؤوبا، إذا لزمه وثابر على فعله.

الإعراب: ربه: رب حرف شبيه بالزائد، والضمير في محل جر بُرب، وفي محل رفع بالابتداء، فتية: تمييز
للضمير، منصوب بالفتحة الظاهرة.

دعوت: فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

«إلى» حرف جر. «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بدعا.
«يورث»: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما»: وهو فاعل. «المجد»: مفعول به
ليورث.

والجملة من الفعل المضارع، وفاعله المستتر فيه، ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

«فأجابوا»: الفاء عاطفة، أجابوا: فعل وفاعل، والجملة في محل رفع معطوفة بالفاء على جملة دعوت.

الشاهد فيه: قوله: «ربة فتية» حيث دخلت رُبُّ على الضمير، فدل ظاهر ذلك على أن قولنا: إن رب لا
يجر إلا النكرات. غير صحيح لأن الضمير معرفة، بل هو أعرف المعارف، وقد دخلت عليه رُبُّ.

انظر الشاهد: شرح شذور الذهب ص ١٧٥ رقم ٦٥، أوضح المسالك، الشاهد رقم ٢٩٣، التصريح
على التوضيح، ٤/٢، همع الهوامع ٢٧/٢، الدرر اللوامع ٢٠/٢، الأشتوني ٦٠/٢، ٢٠٨، العيني ٢٥٩/٣.

(٢) «ولذلك ضابط» والضابط أي النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات،

فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة أي بالنسبة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة
إلى ما تدخل تحتها أحص وأقسامها في الأعمية عشرة كل واحد منها أعم مما بعده، وأخص مما فوقه،

وهي مذكور، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم عاقل، ثم رجل، ثم عالم.
فمذكور يشمل الموجود والمعلوم فهو أعم من موجود، وموجود يشمل القديم، والحادث فهو أعم من
محدث، ومحدث يشمل الجسم، والعرض فهو أعم من جسم، وجسم يشمل النامي وغير النامي فهو أعم

«القطر»^(١).

حد المعرفة:

١٨- وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ الْمَعْرِفَةُ

أي: ما لا يجوز دخول رب عليه فهو معرفة لا يشك فيه ذو المعرفة الصحيحة أي: التامة كالأمثلة الآتية في النظم، فلا يجوز دخول رب عليها لكن من الكلمات ما لا تدخل رب عليه، ومع ذلك فهو نكرة كأين، ومتى، وكيف وعريت وديار، فالأولى ذكر المعارف بالعدّ لانحصارها ثم يقال وما عدا ذلك فهو نكرة.

أقسام المعارف:

والمعارف على ما هنا ستة: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، وذو الأداة، والمضاف إلى واد منها إضافة محضة^(٢)، وهي متفاوتة في التعريف أشار إليها بتعداد المثال حسب ما اتفق له في قوله:

الضمير أعرف المعارف:

١٩- مِثَالُهُ الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا وَذَا وَتِلْكَ وَالذُّ وَذَوُ الْغِنَا

حد الضمير:

فأعرفها الضمير: «وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب كأنا وأنت وهو».

حد العلم:

ثم العلم وهو ما عين مسماه بغير قيد^(٣) كزيد ومكة ثم اسم الإشارة وهو ما وضع

من نام، ونام يشمل الحيوان وغيره فهو أعم من حيوان، وحيوان يشمل الإنسان وغيره فهو أعم من إنسان، وإنسان يشمل العاقل وغيره فهو أعم من عاقل، وعاقل يشمل الرجل وغيره، فهو أعم من رجل، ورجل يشمل العالم وغيره فهو أعم من عالم..

(١) قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين بن هشام.

(٢) «إضافة محضة» أي خاصة من شائبة الانفصال.

(٣) «بغير قيد» أي من غير قرينة خارجية كنفية المعارف، فإنما تعين مسماهها بقرينة خارجية عن ذات الاسم، إما لفظية كأل والصلة أو معنوية كالحضور، أي في ضميري المتكلم والمخاطب كأنا وأنت، والغيبة كهو. [هاشم].

لمسمى وإشارة إليه كذا وتلك ثم الموصول وهو ما افتقر إلى صلة وعائد^(١) كالذي والتي ثم ذو الأداة كالرجل والدار وسيأتي الكلام عليها أو ما المضاف هو في التعريف بحسب ما يضاف إليه كغلام زيد وخاتم هذا وذو الغنا إلا المضاف إلى الضمير فهو في رتبة^(٢) العلم كغلامي وغلامك ولم يذكر المنادى المقصود نحو: يا رجل لمعين مع أنه من المعارف ولعلة إنما تركه لأنه يرى أنه داخل كما: قبل في المعرف بآل أو في اسم الإشارة.

المُعَرَّفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ

أداة التعريف:

٢٠- وَالْأَلَةُ التَّعْرِيفِ أَلٌ فَمَنْ يُرِذْ تَعْرِيفَ كَبْدٍ مُبْهِمٍ قَالَ الْكَبْدُ

٢١- وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطْ إِذْ أَلَفُ الْوَصْلِ مَتَى يَنْدُرُجُ سَقَطْ

اختلف في آلة التعريف:

- ١- فمذهب الخليل وسيبويه أن أَل بجملتها للتعريف.
- ٢- لكن الخليل^(٣) عنده الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يرى أن الهمزة همزة وصل فهي زائدة لكنها معتد بها في الوضع
- ٣- ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي اللام فقط وضعت ساكنة واجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام ونسب هذا لسيبويه أيضا فقد ظهر لك أن حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف على أنه يحكي عن المبرد أن الهمزة للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فإذا عرفت ذلك وأردت تعريف اسم نكرة كرجل وكبداً دخل عليه أَل فقل الرجل والكبد.

(١) «وعائد» خرج الموصول الحرفي فإنه لا يحتاج إلى عائد بل إلى صلة، وهو أن وأن، وما، وكى، ولو، وزاد بعضهم الذي نحو: ﴿وَوَضَعْنَاهُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [سورة التوبة آية: ٦٩] أي كخوضهم قالوا، وال فيه زائدة، ودخلت على الحرف، ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته، وحذف عائدة، وموصوفة أي كاخوض الذي خاضوا، أو أصله الذين حذفت نونه على لغة، أو المراد كالفرق الذي خاضوا فجعم العائد نظراً للمعنى. [خضري].

(٢) في رتبة العلم وإلا لما صحَّ نحو: مررت بزيد صاحبك، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وقيل: إنما أضيف إلى معرفة فهو في مرتبة ما تحتها. اهـ.

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/٩١ - ٩٥).

أقسام آل:

واعلم أن آل المذكورة قسمان عهدية، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام.

أقسام آل العهدة:

لأن العهد:

إما ذكري نحو: في زجاجة الزجاج^(١).

أو ذهني نحو: «إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ»^(٢)

أو حضوري نحو: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ»^(٣).

أقسام آل الجنسية: وآل التي للجنس^(٤) إما أن تكون لاستغراق أفراد.

حدها: وهي التي يخلفها كل حقيقة ويصح الاستثناء من مدخولها نحو: «وَوَخَّلِقَ

الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا»^(٥).

أي كل فرد من أفراد الإنسان أو لاستغراق صفاته وهي التي يخلفها^(٦) كل مجازا نحو:

أنت الرجل. علما أي أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحمودة أو لبيان نفس

الحقيقة من حيث هي هي^(٧) وهي التي لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجاز نحو: «وَجَعَلْنَا مِنَ

الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ»^(٨) أي من حقيقة الماء لا من كل شيء اسمه ماء قال في المغني^(٩):

ومن ذلك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب ولهذا يقع الحنث بواحد.

(١) نحو: «فِي زُجَاجَةِ الزُّجَاجَةِ» [التور: ٣٥]. وفائدتها التنبيه على أن مصحوبها هو الأول إذ فوجئ به

منكرا لتوهم إنه غيره

(٢) سورة التوبة آية (٤٠).

(٣) سورة المائدة آية (٣).

(٤) مغني اللبيب (٤٩/١).

(٥) سورة النساء آية (٢٨).

(٦) «لا يخلفها كل» أي وإلا للزم جعل كل شيء حي من كل فرد من أفراد الماء، وذلك باطل.

(٧) «من حيث هي هي» الضميران للماهية الأولى باعتبار ذاتها، والثاني باعتبار صفتها، أي من حيث كونها

موصوفة بماهية الجنس.

(٨) «لا يخلفها كل» أي وإلا للزم جعل كل شيء حي من كل فرد من أفراد الماء، وذلك باطل.

(٩) مغني اللبيب (٤٧/١) وما بعدها.

بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ

٢٢- وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ لِيَنْجَلِيَ عَنْكَ صَدَا الْإِشْكَالِ

٢٣- فَهِيَ ثَلَاثٌ مَالَهُنَّ رَابِعٌ مَاضٍ وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمَضَارِعُ

أي إذا أردت معرفة أقسام مطلق الفعل وتمييز كل قسم عن أخويه لتزول عنك غباوة الاشتباه والالتباس فهي ثلاثة ماض ومضارع وأمر لا رابع لها وسيأتي ما يتميز به كل قسم وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الأزمنة كذلك^(١) إذ الفعل إما متقدم عن زمن الإخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال وما ذهب إليه الناظم من أن الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع إذ أصل أفعال لتفعل كأمر الغائب لكن لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استقلوا بجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال فهو عندهم معرب وانتصر لهم ابن هشام في «المغني» والراجح ما في النظم.

ولما فرغ من تقسيم الفعل شرع في بيان ما يتميز به كل قسم عن أخويه وبدأ بالماضي لأنه جاء على الأصل إذ هو متفق على بنائه فقال:

علامة الفعل الماضي:

٢٤- فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسٍ فَإِنَّهُ مَاضٍ^(٢) بغير لَنَسِ

يعني أن علامة الماضي التي يتميز بها عن غيره أن يصلح معه أمس كقام واستخرج ما لم يجمع مانع وقد سبق أن علامته المختصة به تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة والتمييز

(١) «لأن الأزمنة كذلك» ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [سورة فصلت: آية ٢٥]. قول الشاعر:

وأعلم ما في اليوم والأمس ولكنني عن علم ما في غد عمي

معاهد التنصيص للعباس (١٠٩/١).

(٢) «ماض» أي لفظ يوصف بذلك فخرج لفظ ماض، لأنه اسم سمي بذلك لمضي معناه حالة التكلم بحسب الوضع.

بذلك أولى من هذا العدم اطرادها^(١) مع الماضي كعسى وليس ولصلاحيتهما مع المضارع المنفي بلم نحو: لم يَقم أمس ورسومه بأنه ما دل على زمان قبل زمانك الذي أنت فيه وأشار إلى بيان حكمه بقوله:

إعراب الفعل الماضي

٢٥- وَحُكْمُهُ فَتَحُ الْأَخِيرُ^(٢) مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

يعني أن حكم الماضي أن يبني آخره على الفتح لفظاً أو تقديرًا ثلاثيًا أو رباعيًا أو خماسيًا أو سداسيًا نحو: ضرب وضربت وضربت وضربك وضربا ونحو: رَمَى وعفا أصلهما رَمَى وعفو تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة على الألف ومحل ما ذكره من بنائه على الفتح ما لم يتصل به الضمير المرفوع المتحرك؛ فإن اتصل به، بني آخره على السكون كضربت وضربت كراهية^(٣) توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة^(٤) وإذا اتصل به واو الجماعة كضربوا ضم آخره للمجانسة والفتحة مقدرة وإنما لم يبن على الضم حينئذ لأن الضم لا يدخل الفعل وأما نحو: «اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ»^(٥)، و«دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا»^(٦)؛ فأصلهما اشتريوا يباء مضمومة ودعوا بواوين أولهما مضمومة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

ولما فرغ من الماضي أخذ في بيان حكم فعل الأمر وقد مر أنه يتميز بدلالته على الطلب^(٧) مع قبول باء المخاطبة، وقدمه على المضارع لأنه قد يكون مجردًا بخلاف المضارع

(١) «لعدم اطرادها» أي لعدم كونها مانعًا من دخول غيرها وجامعا لأفراد المحدود.

(٢) «فتح الأخير منه» أي مبني على فتح آخره، أما بناؤه فعلى الأصل، وأما كونه على حركة فلمشاهدته للاسم في وقوعه صفة، وصلته، وشرطا، وحالا، وخيرا، فلا يلقى ساكنان في نحو ضربا، وكانت فتحة لخفتها مع ثقل الفعل.

(٣) «كراهية.. إلخ» وثلاثا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو ضربنا.

(٤) «كالكلمة» عبر بكل كلمة لعدم كونه كلمة. بل هو كلام كضربت، لأنه فعل وفاعل.

(٥) سورة التوبة آية ٩.

(٦) سورة الفرقان آية ١٣.

(٧) «بدلالته على الطلب» خرج بها ما لم يدل على الطلب كفعل التعجب، لأن معناه الخير، وصيغته كذلك، وإن كانت على صورة الأمر، وخرج ضرب زيدًا بمعنى اضرب، وكلا بمعنى الزجر والردع.

والمزید فيه فرع عن المجرد.

إعراب الفعل الأمر

٢٦- وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ^(١) مِثَالُهُ اخْذَرْ صَفْقَةَ الْعَبُونِ

وأشار إلى أن حكمه أن يبنى آخره على السكون وهذا محله إذا كان صحيح الآخر كاضرب فإن مضارعه علامة جزمه سكون آخره فإن كان المضارع علامة جزمه حذف آخره وهو حرف العلة بني الأمر منه على حذف آخره نحو أغز واخش وارم وإن كان المضارع علامة جزمه حذف النون بني الأمر منه على حذف النون كاضربا واضربوا واضرب والأحسن أن يقال والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه.

٢٧- وَإِنَّ تِلَاةَ أَلِفٍّ وَلَاَمٍ فَكَسْرٌ وَقُلْ لِيَقُمْ الْغَلَامُ

يعني أن فعل الأمر المبني على السكون إذا اتصل آخره بأل نحو: صم النهار واعتكف الليل حرك آخره بالكسرة فرارا من التقاء الساكنين وذلك لأن همزة الوصل تسقط في الدرج فيلتقي ساكنان فلا يمكن النطق إلا بتحريك آخره، وإنما يحرك بالكسرة لأنها الأصل^(٢) في التخلص من الساكنين وهكذا كلما التقى ساكنان فإنه يحرك بالكسرة، وربما حرك بالفتح نحو «وَمَنْ النَّاسِ» كراهية أن تتوالى كسرتان في كلمة على حرفين وهي من لكن تمثيل الناظم بقوله: «ليقم الغلام» غير مطابق إذ الكلام في أمر الحاضر الذي هو قسيم

ومه منوطاً بمعنى انكفف لأنها لم توضع للطلب، وخرج نحو لتضرب، لأن دلالته على الطلب بغير الصيغة، وخرج بقوله: وقبل ياء المخاطبة سواء قلنا إنها من تعريفه كما هو ظاهر كلامه، أو قلنا: إنها علامة، وهو الأصح اسم الفعل ونحوه، وكلا إن قلنا إنها موضوعة للطلب بمعنى انتهى.

(١) «مبني على السكون» ويقال: مبني على ما يجزم به مضارعه، وهو مبني على الراجح، وهو مذهب البصريين إلا أنه أجرى في بنائه مجرى المضارع المجزوم، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم، واستدلوا بإعطائه حكم المضارع المجزوم من حذف الحركة في الصحيح، وحذف الآخر في المعتل، وحذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة كافعلا، وافعلا، وافعلي، وعندهم أن الجازم له لام حرف الجر في غير موجود في الملحة المطبوعة ص ٥.

(٢) «لأنها الأصل... الخ» وإنما كانت الكسرة أصلاً في التخلص من التقاء الساكنين لما بين الكسرة والسكون من المناسبة، وذلك أن الجر مخصوص بالاسم والجزم مخصوص بالفعل، والكسرة من الجر والسكون من الجزم فهما متناقضان، وبين النقيض مناسبة لتلازم حضورهما في الذهن، ولذا قد نرى النقيض يحمل على النقيض كما يحمل النظر على النظر.

المضارع لا في المضارع المقرون بلام الأمر وإن كان الحكم صحيحا فيه أيضا.

صَوغُ الأَمْرِ مِنَ الْمُعْتَلِ الآخرِ

٢٨- إِنْ أَمِرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ غَدَا فَأَسْقِطِ الحَرْفَ الأخيرَ أَبَدًا

٢٩- تَقُولُ يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الأَحَدِ وَاسْعَ إِلَى الخَيْرَاتِ لَقِيتَ الرُّشْدَ

٣٠- وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي أَرَمٍ مِنْ رَمَى فَاحْذُ عَلَيَّ ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبَهَمَا

يعني إذا أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخر كمضارع سعى وغدا ورمى فاحذف الحرف الأخير منه وهو حرف العلة ليكون مبنيًا على حذفه نيابة عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر، لتدل على المحذوف فتقول: يا زيد اسع، واغْدُ، وارم، وقسْ على ذلك وهذا تقييد لقوله: أولاً، والأمر مبني على السكون، وقد علم مما مر فقوله: من سعى ومن غدا ومن رمى من مجاز الحذف أي من مضارع ما ذكر لأن الأمر مأخوذ منه:

صوغُ الأمرِ من المضارع الأجوف

٣١- والأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفَ العِقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجَدَ الجَوَابَا

٣٢- وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤْتِ فَقُلْ لَهَا خَافِي رِجَالِ العَبَثِ

أي إذا أردت صيغة الأمر من المضارع الأجوف وهو ما عينه حرف علة كمضارع خاف وأجاد فاسكن الوسط أي حرف العلة لملاقاته ساكنا وهو آخر الفعل فتقول: خف، وأجد، وقل، وبع، كما يحذف إذا أسند الأمر من ذلك إلى نون النسوة كخفن، وقلن، وبعن بخلاف ما إذا أسند إلى ضمير المؤنثة المخاطبة كخافي رجال العبث فإنه لا يحذف لانتفاء العلة كما لا يحذف إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع كخافا وخافوا وقولا وبيعا.

بَابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

٣٣- وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءً أَوْ نُونًا جَمَعَ مُخْبِرًا أَوْ يَاءً

٣٤- قَدْ أَلْحَقْتَ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلٍ فَإِنَّهُ الْمُضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي

ولما فرغ من الماضي والأمر أخذ يتكلم على المضارع فذكر أنه ما ألحق بأوله إحدى الزوائد الأربع المذكورة لكن يشترط أن تكون الهمزة للمتكلم^(١) وحده والنون له ومن معه أو للمعظم نفسه^(٢) ولو ادعاء^(٣) والياء للغائب المذكر مفردًا أو مثنى أو مجموعًا ولجمع الإناث الغائبات والتاء للمخاطب مفردًا أو مثنى أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا وللغائبة المفردة ولمثناها.

قال بعضهم: وتُمَيِّزُ المضارع بهذه الأحرف أولى من التمييز بَلَمْ لعدم انفكاكها^(٤) عنه ولا اتصالها به وللتنصيص على جميع أمثله بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في «التسهيل» ويعلم مما قرناه أن نحو أكرم ونرجس ويرنأ^(٥) وتعلم ليست أفعالًا مضارعة لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعان المتقدمة بل هي أفعال ماضية.

٣٥- وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ سِوَاهُ وَالتَّمْشِيلُ فِيهِ يَضْرِبُ

أشار إلى أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف ويجزم بحذف حركة أو حرف هذا ما لم يتصل به ما لم يقتضِ بناؤه من نون تأكيد أو إناث وسمي مضارعًا لأنه لما شابه الاسم في مشاركته له

(١) «للمتكلم» أي لتكلم المتكلم، لأن هذه الحروف موضوعة للتكلم والخطاب والغيبة بخلاف الضمائر.

(٢) «أو المعظم نفسه» أي الذي يأتي بها على وجه التعظيم بإقامة نفسه مقام جماعة، وإن لم يكن في الواقع كذلك، واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد.

(٣) «ولو ادعاء» كقول فرعون: ﴿أَلَمْ تُرَبِّكْ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨]

(٤) «لعدم انفكاكها» أي لفظًا، وأما نحو ﴿فَأَلَّتْ لَهُ تَصْدَى﴾ [عيس: ٦] و﴿نَارًا تَلْظَى﴾ [الليل: ١٤] و﴿تَنْزُلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [القدر: ٤].

(٥) «نرجس ويرنأ». نرجس - بفتح النون، وسكون الراء، وفتح الجيم - تقول: نرجس زيد الدواء، إذ جعل فيه النرجس - بكسر النون وفتحها وكسر الجيم لا غير، وهو نبت ذو رائحة طيبة و«يرنأ» بفتح الياء، وسكون الراء تقول: يرنأ زيد الشيب، ويرنأته إذا خضبته باليرنأ، وهو الحناء

في الإعراب باعتوار المعاني^(١) المختلفة عليه سما على قسيميه بذلك كما أشار إليه بقوله:
أولاً: فإنه المضارع المستعلى.

والمضارعة لغة: المشاهدة مأخوذة من الضرع كأن كلام من المشتبهين ارتضعا من
ثدي واحد فهما إخوان رضاعا.

٣٦- وَالْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ الْمُتَابَعَةُ مُسَمَّيَاتٌ أَحْرَفُ الْمَضَارَعَةِ

٣٧- وَسِمَطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَأَيْتُ فَاسْمَعْ وَعَ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ

يعني أن الزوائد الأربعة المتقدمة تسمى أحرف المضارعة ويجمعها قولك: «نأيت» أي
بعدت لكن يؤخذ مما قدمناه أن التعبير بنأيت أنسب بالنسبة للتضعيفية من نأيت والسمط
الخيوط الذي ينتظم فيه الخرز فشبه الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة باجتماع الخرز المنتظم
في خيط وقوله: فاسمع الخ أي اسمع ما أقول لك وع للقول أي احفظه حفظا كحفظي.

٣٨- وَضَمُّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي مِثْلُ يُجِيبُ عَنْ أَجَابِ الدَّاعِي

٣٩- وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَحُ وَلَا تُبَلُّ أَخْفَ وَزَّيَا أَمْ رَجَعُ

٤٠- مِثَالُهُ يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

ولما فرغ من تمييزه أخذ في بيان حكمه باعتبار أوله فذكر أن حرف المضارعة منه
يضم إن كان أصله الذي هو الماضي رباعيا سواء كان كل حروفه أصولا كيدخرج أم

(١) «باعتوار المعاني» واختلف في معناه. فقيل: جريانه على لفظ الاسم في حركاته وسكناته كتصاريفه.

وقيل: وجود الإهام، والتخصيص فيه.

وقيل: قبوله اللام الابتداء.

وقيل: تعاور معان عليه لا تمييز إلا بالإعراب في نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن».

واعتمد هذا ابن مالك، ورد ما قبله بوجود مثله في الماضي مع أنه مبني اتفاقا.

فالأول: نحو فرح فهو فرح وشره فهو شره.

والثاني: نحو أقام زيد فإنه مهم في الزمان الماضي نحو: صام زيد، واعتكف فإنه يحتمل نفيهما معاً، ونفي

الأول منهما، ونفي اجتماعهما.

قال بعضهم: ولا حاجة لهذا كله، لأنه ليس واحد منه سببا في إعراب الاسم حقيقة، وإلا لما بني الاسم

إذا لم يشبه الحرف. وإنما هي مناسبات لا يلزم اطرادها، ولعل تخصيص المضارع بوجود المشابهات كلها

فيه في تركيب واحد غالبا فتأمل.

بعضها زائداً كيحيب، ويفتح فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي سواء أخف وزنه أي قلت حروفه بأن كان ثلاثياً كيذهب أم رجع أي كثرت أحرفه بأن كان خماسياً كيلتجي أو سداسياً كيستجيش وقوله وضمها يحتمل أن يكون فعل أمر وأن يكون مبتدأ خبره ما بعده والضمير المتصل به لأحرف المضارعة، وفي أصلها للأفعال وقوله ولا تبلى أصله قبل دخول الجازم تبالي حذف آخره لدخول الجازم ثم عومل معاملة الصحيح طلباً للتخفيف لكثرة استعماله بأن سكنت اللام فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

باب الإعراب^(١)

٤١- وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تُعْرِفَ الْإِعْرَابَ لَتَقْنِفِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَا

٤٢- فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الْجَرِّ وَالتَّنْصِبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعًا يَجْرِي

الإعراب مصدر أعرب يجيء:

(أ) لغة: لمعان منها:

١- الإبانة.

٢- والتحسين.

٣- والتغيير والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة.

(ب) وأما اصطلاحاً: فهو عند البصريين أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة كريد أو حكماً كيد^(٢) فهو عندهم لفظي وهو ظاهر قوله فإنه بالرفع ثم الجر الخ إذ كون الرفع وما عطف عليه أنواعاً للإعراب حقيقة إنما يتمشى عليه.

وعند الكوفيين: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا^(٣) فهو عندهم معنوي وعليه يتضح أن يقال للرفع مثلاً علامات وللنصب كذلك بخلاف الأول إذ هي هو وثم في كلامه بمعنى الواو. وهذه الأنواع السابقة أعني الرفع والنصب

(١) الإعراب هو:

(أ) في اللغة: له معانٍ المناسب منها: الإبانة، والتغيير، لظهور نقله.

وفي الاصطلاح عنهما، لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها، وبان وتغيرت عن حالة الوقف.

(ب) وأما في الاصطلاح: ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه لفظي، أي نفس الحركات، والسكون، وما ينوب عنهما، وعليه.

فحده: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، أي شيء جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ويقابله البناء فحده ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، ويقابله البناء فحده ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، ولا نقلاً، ولا إتباعاً، ولا تخلصاً من سكونين.

والثاني: أنه معنوي، أو الحركات دلائل عليه، وعليه.

فحده: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا.

ويقابله: البناء فحده: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل، ولا اعتلال.

(٢) «كيد» أصله يدي بسكون الدال، فحذفت الياء اعتباطاً أي لا لعل، وجعل الإعراب على الدال ما لمحذوف منه لام الكلمة.

(٣) «أو تقدير» نحو: بكم درهم اشتريت، إذ التقدير بكم من درهم.

والجر والجزم تنقسم باعتبار محالها إلى ثلاثة أقسام:

أقسام الإعراب

القسم الأول:

٤٣- فالرُّفْعُ^(١) والنَّصْبُ^(٢) بِلَا مُمَانِعٍ قَدْ دَخَلَ فِي الْأَسْمِ وَالْمُضَارِعِ

قسم منها يدخل على الاسم والفعل وهو المشار إليه بقوله: أي قد دخل كل منهما في الاسم المتمكن وهو الذي لا يشبه الحرف شيها قويا بحيث يذنيه منه. وفي الفعل المضارع إذا عري من نون الإناث ومن نون التأكيد المباشرة لفظا وتقديرا نحو: زيد يقوم، وإن زيدا لن يقوم.

القسم الثاني:

٤٤- وَالْجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالْأَسْمَاءِ

وقسم منها ما لا يدخل إلا على الاسم وهو المشار إليه بقوله: «والجر»^(٣) يستأثر بالأسماء أي يختص بها كمررت بزيد لخفته^(٤) ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون إلا اسما.

القسم الثالث:

وَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ^(٥) بِلَا امْتِرَاءٍ

وقسم منها ما لا يدخل إلا على الفعل وهو المشار إليه بقوله:

(١) «الرُّفْعُ» هو لغة: العلو، والارتفاع. واصطلاحا: على أن الإعراب لفظي نفس الضمة، وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة، وما ناب عنها.

(٢) «النَّصْبُ» هو لغة: الاستقامة، والاستواء، واصطلاحا: على أن الإعراب لفظي نفس الفتحة، وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة، وما ناب عنها.

(٣) في الملحة المطبوعة ص ٦ بدلاً من في الفعل. بالفعل.

(٤) لخفته: ولأن الجر عامل غير مستقل، فلا يحمل غيره أي غير الجر عليه، أي على الجر بخلاف الرفع، والنصب لقوة عملهما بالاستقلال، فجعل المضارع مشاركا للاسم فيها بطريق الحمل، والفرعية، واختص الاسم بالجر لضعفه عن أن يحمل عليه غيره.

(٥) «الْجَزْمُ» هو اصطلاحا على أن الإعراب لفظي نفس الكسرة، وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص، وعلامته الكسرة، وما ناب عنها.

«والجزم في الفعل بلا امتراء»: أي يختص به لثقله ويكون به لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر لما فاتته من المشاركة فيه فتحصل لكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب ولا يعرب من الكلمات سواهما.

واعلم أن لهذه الأنواع الأربعة علامات أصولاً وعلامات فروعاً ومجموعها أربع عشرة علامة منها أربعة أصول والبقية نائبة عنها. وقد أشار إلى الأصول بقوله:

أصول الإعراب:

٤٥- فالرُّفْعُ ضَمٌّ آخِرِ الحُرُوفِ وَالتَّنْصِبُ بِالْفَتْحِ بِلَا وَقُوفِ

٤٦- وَالْجَرُّ بِالْكَسْرِ لِلتَّبْيِينِ وَالْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

يعني أن أصل الإعراب أن يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة. والجزم^(١) بالسكون إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما.

قيل: وكان القياس أن يقال برفعه ونصبه وجره لأن الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم أطلقوا ذلك توسعاً وقوله: «آخر الحروف» إشارة إلى أن الرفع محله آخر الكلمة ومثله: النصب والجر والجزم إذ لا فرق ففي عبارته حذف من الثاني لدلالة الأول وقوله: «بلا وقوف» إشارة إلى أن الحركات إنما تظهر في حالة الوصل دون الوقف وقوله: «للتبيين» إشارة إلى أن الإعراب جيء به لتبيين المعنى وإيضاحه؛ إذ من الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة؛ فلولاً الإعراب لالتبس بعضها ببعض.

فإذا قلت: ما أحسن زيداً بالنصب فهم الأول أو ما أحسن زيد بالرفع فهم الثاني أو ما أحسن زيد بالخفض مع ضم النون فهم الثالث وقوله: «والجزم في السالم» أي في الفعل السالم من اعتلال آخره لإخراج المعتل الآخر فإن جزمه بحذف آخره كما سيأتي إن شاء الله.

(١) «الجزم» هو لغة: القطع. واصطلاحاً: على أن الإعراب لفظي نفس السكون وما ناب عنه، وعلى أنه معنوي تغير مخصوص علامته السكون، وما ناب عنه.

باب في الاسم^(١) المنصرف

الاسم ينقسم بعد التركيب إلى: معرب ومبن. فالمعرب هو الاسم المتمكن كما تقدم، والمبني ما أشبه الحرف في الوضع^(٢) أو المعنى^(٣) أو في الاستعمال^(٤) وقيل ما أشبه مبني الأصل ثم المعرب منصرف وغير منصرف فغير المنصرف ما أشبه الفعل بوجود علتين فيه من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما وسيأتي الكلام على ذلك وأما المنصرف فهو بخلافه وإليه أشار بقوله:

التنوين من خواص الاسم المنصرف:

٤٧- وَكُونِ الاسمِ الْفَرِيدِ الْمُنْصَرِفِ إِذَا انْدَرَجَتْ^(٥) قَائِلًا وَلَمْ تَقِفْ

قد تقدم^(٦) أن التنوين من خواص الاسم وهو مصدر نونته أي أدخلته نونًا فسمي ما به ينون الشيء أعني النون تنوينًا إشعارًا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ومراد الناظم رحمه الله أن الاسم إذا أعرب بالحركة ألحق بآخره التنوين للدلالة على أمكنيته في باب الاسمية أي كونه لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف ولا الحرف فيبني لكن يشترط كونه مفردًا منصرفًا مجردًا من أل والإضافة نحو: جاء زيد ورأيت زيدا ومررت

(١) في ملحّة الإعراب المطبوعة (ص ٦): «الاسم المفرد» بزيادة كلمة المفرد.

(٢) «في الوضع». وضابطه: أن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد، أو على حرفين ثانيهما لثن كالتاء، ونا في جنتنا، والثاني أشبه ما النافية.

(٣) «أو في المعنى» وضابطه: أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف كمتى؛ فإنها تستعمل شرطًا نحو: متى تنقم أقم. اهـ.

(٤) «أو في الاستعمال» وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني في معناه، وعمله، ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظًا، أو متأصلًا، فالأول كهيئات، وصه، وأوه. فإنها نائبة عن بعد.. بضم العين.. واسكت وأنوجع، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتأثر به، فأشبهت من الحروف: ليت، ولعل مثلاً.

ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى. والثاني: وهو الذي يفتقر افتقارًا متأصلًا إلى جملة كإذ، وإذا. ألا ترى أنك تقول: جنتك إذ فلا يتم معنى إذ حتى تقول: جاء زيد، ونحوه من الجمل، وكذلك الباقي من الظروف والموصولة. اهـ [التصريح].

(٥) في ملحّة الإعراب المطبوعة (ص ٦) بدلا من «اندرجت». «درجت».

(٦) «كما تقدم» أي بقوله: وهو الذي لا يشبه الحرف.

بزيد واحترز بالفريد أي المفرد عن المثنى والمجموع على حده^(١) فلا ينونان إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد وبالمصرف من غيره فلا ينون إلحاقا له بالفعل وأشار بقوله إذا اندرجت قائلا ولم تقف إلى أن محل إلحاق التنوين إنما هو في الحال عدم الوقف.

الوقف بالألف على الاسم المنصوب:

فأما إذا وقف عليه فقد أشار إلى حكمه بقوله:

٤٨- وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ

يعني أن الاسم المفرد المنصرف المنون يوقف عليه في حالة النصب بالألف أي بإبدال تنوينه ألفا كما يثبت ذلك خطأ.

تابعة الوقف للخط:

٤٩- تَقُولُ عَمْرُ وَقَدْ أَضَافَ زَيْدًا صَادَ الْغَدَاةَ صَيِّدًا

لأن الوقف تابع للخط غالبا ولهذا وقف على نحو رحمة بالهاء لأن كتابته كذلك، وأما في حالة الرفع والجر فإنه إذا وقف عليه حذف منه التنوين وسكن آخره نحو: هذا زيد، ومررت بزید كما يحذف منه للإضافة أو دخول أل وإلى ذلك أشار بقوله:

إسقاط التنوين عند الإضافة:

٥٠- وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ أَوْ إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ

وفي أن التنوين قد يعرض له ما يسقطه فإذا أضفت الاسم المنون حذفت تنوينه.

٥١- مِثَالُهُ جَاءَ غُلَامٌ الْوَالِي وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْغَزَالِ

(مثاله جاء غلام الوالي)؛ وذلك لأن التنوين يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملا ناقصا وكذلك إذا أدخلت عليه اللام وإن لم تفد تعريفا نحو: جاء الحارث (وأقبل الغلام كالغزال) استقالا للجمع بينهما إذ كل من لام التعريف والتنوين زائد وكلامه هنا صريح في أن آلة التعريف هي اللام.

(١) «على حده» أي على حد المثنى؛ وطريقته في إعراب بالحرف وسلامة واحدة، واختتامه بنون زائدة بحذف الإضافة [التصريح].

بَابُ (١) الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ الْمُعْتَلَّةِ (٢)

- ٥٢- وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا (٣) بِالْوَاوِ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي
 ٥٣- وَالتَّنْصِبُ فِيهَا يَا أَخِي بِالْأَلِفِ وَجَرُّهَا بِأَلْيَاءٍ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ
 ٥٤- وَهِيَ أَخُوكَ وَأَبُو عَمْرَأَنَا وَذُو فُوكَ وَحُمُو عُثْمَانَا
 ٥٥- ثُمَّ هُنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ فَاحْفَظْ مَقَالِي حَفَظَ ذِي الذِّكَاءِ

قد تقدم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر وتسمى أبواب النيابة لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل فمنها هذه الأسماء الستة ناب فيها حرف عن حركة وحكمها أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ (٤) وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة نحو: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (٥) وتجر بالياء نيابة عن الكسر نحو: ﴿ارْجِعُوا إِلَى أَيْكُمُ﴾ (٦) وشرط إعرابها بما ذكر أن تكون مفردة فلو ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى (٧) وذلك

(١) في المطبوعة من ملحة الإعراب ص ٧ فصل بدلا من الباب.

(٢) في المطبوعة من ملحة الإعراب ص ٧ بعد كلمة المعتلة كلمة «المضافة».

(٣) «ترفعها بالواو... الخ» قال بعضهم: وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف، وإن كانت فرعا عن الحركات إلا أنها أقوى منها، لأن كل حرف علة كحركتين فكرة استبداد المثنى، والجمع الفرعيين عن المفرد بالإعراب، واختاروا هذه الأسماء؛ فأعربوها بالحروف ليكون في المفرد بالإعراب بالحروف الأقوى، وبالأصل، وهو الحركة.

وخصوا هذه الأسماء لشبهها بالمثنى والجمع في أن في آخرها حرف علة يصلح للإعراب، ولأن آخرها يستلزم ذاتا أخرى كالأخ للأخ، والابن للأب، وكالستة لأن إعراب الجمع ثلاثة، والمثنى كذلك؛ فكان المفرد كذلك.

وخصوا ما ذكر بحال «إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة، وفصلت عن المثنى، والجمع في استيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد. انتهى. [من شرح الخراشي على الأجرومية].

(٤) سورة القصص الآية: ٢٣.

(٥) سورة يوسف الآية: ٨.

(٦) سورة يوسف الآية ٨١.

(٧) «أعربت إعراب المثنى». فترفع بالالف نحو: جاء أبوك، وتنصب وتجر بالياء نحو: رأيت أبويك، ومررت بأبويك.

المجموع^(١) وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا بأن تضاف لظاهر أو ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم غير الياء فلو أضيفت إليها أعربت بحركات مقدرة وسيأتي في الإضافة أن «ذو» لا تضاف إلا إلى اسم جنس واستغنى الناظم في التصريح بذكر هذه الشروط فيها لنطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وتقييد فو بالخلو عن الميم فإن لم يخل منها أعرب بحركات ظاهرة^(٢) منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة كما مثل الناظم، والهن كناية عما يستقبح التصريح باسمه وقيل عن الفرج خاصة وأنكر بعضهم إعرابه بالحروف ضد الأسماء خمسة وهو محجوج بالسماع وإعرابه منقوصا كإعراب غد أفصح فهذا هنك أفصح من هذا هنوك وما ذكره الناظم من أن هذه الأسماء معربة بالحروف هو المشهور من أقوال كثيرة والذي صححه جمع ونسب إلى سيبويه أنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة وأتبع فيها^(٣) ما قبل الآخر للآخر رفعا وجرا وقول الناظم في قول كل عالم وراو فيه نظر إذ مقتضى كلامه أن هذه الأحرف هي الإعراب في كل قول:

(١) «وذلك المجموع». فإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاء أبأوك، وإخوتك، أو جمع الصحيح أعربت بالحروف نحو: جاء أبون، وأخون، ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ، والحم، وإن نازع في هذا الأخير البهوتي.

ويشترط أيضا أن لا تكون منسوبة، فلو نسبتها نحو: هذا أبوي وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة. اهـ.

(٢) «بحركات ظاهرة» نحو: جاءني أيك، ورأيت أيك، ومررت بأيك. اهـ (إملاء).

(٣) الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة، والألف التي قبلها فتحة تسمى حروف العلة، وحروف المد واللين.

بَابُ حُرُوفِ الْعَلَّةِ

٥٦- وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالْأَلِفُ هُنَّ حُرُوفُ الْأَعْتِلَالِ الْمُكْتَنَفِ

أشار إلى أن هذه الأحرف التي جعلت علامة للإعراب تسمى أحرف العلة^(١) وسميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وتسمى أيضا أحرف مد ولين لما فيها من الامتداد فإن كان حركة ما قبلها ليس من جنسها^(٢) سميت أحرف لين لا مد هذا في الواو والياء وأما الألف فحرف مد أبدا وسمائها مكنتفة لسكونها إلى جانب حرف سابق لها وكنف الشيء جانبه أو لسكونها مكنتفة للحركات المقدرة فيكون فيها إيماء إلى القول بأن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة لأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الأحرف ليست زوائد وإنما هي أصلية.

(١) واتبع فيها.. إلخ" فأصل قام أبوك فتح الباء، وضم الواو فضمت الباء لإتباع ضمة الواو، ثم استثقلت الضمة على الواو، فحذفت، وأصل مررت بأبيك بأبوك" - بفتح الباء، وكسر الواو - فكسر الباء اتباعًا لكسرة الواو، وحذفت كسرة الواو استقلالًا، فقلبت الواو لسكونها، وانكسار ما قبلها وأما ما رأيت أباك، فإن الشارح رأى أن فتحة الباء أصلية، وليست للإتباع، لأن الأصل أبوك بفتحتين، ولهذا اقتصر على الرفع والجر، ولا يبعد أن يقال: إن فتحة الأصل حذفت، والموجودة عاضة للإتباع ليطرده الباب، وهو الذي في شرح التسهيل للدماميني، وهو ظاهر عبارة الرضي، وعملت معاملة أصلية في إيجائها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها، وهو الواو ألفًا. [كردي].

(٢) "ليس من جنسها" نحو: خوف، وعين، واخشيني، وفرعون، وغرنيق والأصل أن يكون ما قبل الواو مضمومًا، وما قبل الياء مكسورًا.

بَابُ ^(١) فِي الْأَسْمِ الْمُنْقُوصِ ^(٢)

٥٧- وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِي فِي الْمُسْتَشْرِي سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجَرُّ

٥٨- وَتُفْتَحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نَصَبًا نَحْوُ لَقِيتُ الْقَاضِي الْمُهَذَّبَا

علامة الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الاسم والفعل المعتل.

أقسام الاسم:

والاسم قسمان: ١- مقصور وسيأتي.

حد المنقوص:

٢- ومنقوص: «وهو كل اسم ^(٣) معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة كالقاضي».

سبب تسميته بالاسم المنقوص:

وسمي منقوصاً: لأنه يحذف آخره للتون كداع ومرتقٍ أو؛ لأنه نقص منه بعض الحركات.

وحكمه: أن ياءه ساكنة رفعاً وجرّاً إن كان معرفة والضمّة والكسرة مقدرتان عليها سواء كان معرفاً بأل كجاء القاضي والمستشري ومررت بالقاضي والمستشري أو بالإضافة كجاء قاضي مكة ومررت بقاضي طيبة وإنما قدرتا لاستثقالهما على الياء المنكسر ما قبلها. إعرابه:

وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة عليها للخفض كما مثل به ومنه نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ ^(٤) ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ ^(٥) فإن كان نكرة فقد أشار إليه بقوله:

(١) في ملحّة الإعراب المطبوعة ص ٧: إعراب بدلا من «باب في».

(٢) الاسم المنقوص، وهو الذي آخره ياء قبلها كسرة. يرفع، ويجز بحركات مقدرة على الياء، وينصب بالفتحة الظاهرة.

(٣) «كل اسم» خرج عن الفعل نحو: يرمي، والحرف نحو في.

(٤) سورة العلق الآية (١٨).

(٥) سورة الأحقاف الآية (٣١).

أحوال إعراب المنقوص إذا كان نكرة:

٥٩- وَكَوْنِ الْمُنْكَرِ الْمُنْقُوصِ فِي رَفْعِهِ وَجُرْءِهِ خُصُوصًا^(١)

يعني أن المنقوص إذا كان نكرة بأن خلا من أل والإضافة دخله التنوين أي تنوين التمكين في حالة رفعه وجره ووجب حينئذ حذف يائه لالتقاء الساكنين وإبقاء ما قبلها مكسورًا ليدل عليها، مثاله:

٦٠- تَقُولُ: هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعٌ وَأَفْزَعٌ إِلَى حَامٍ حِمَاهُ مَانِعٌ

فمشتري أصله مشتري بالتنوين حذفت الضمة للاستثقال والياء لالتقاء الساكنين فصار مشتري.

رفعه: فرفعه بضممة مقدرة على الياء كذلك فصار حام فجره بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة.

وأما نصبه: فترد فيه الياء وينصب منونًا نحو: لَمْ أَكُنْ قَاضِيًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا﴾^(٢).

حكم الاسم المعرب الذي آخره الياء

٦١- وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ الشَّجِيِّ وَكُلِّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي^(٣)

٦٢- هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَةٌ فَافْهَمُهُ غَنِي فَهَم صَافِي الْمَعْرِفَةِ

يعني به: أنك تفعل مثل ما تقدم في الماضي والمستشري في ياء الشجى وشبهه من كل اسم معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة كالداعي والجاني فما كان معرفة أبقيت ياءه ساكنة رفعا وجرًا وفتحها نصبا، وما كان نكرة نونته وحذفت ياءه رفعا وجرًا، وأثبتها مفتوحة نصبا بخلاف ما آخره ياء مشددة أو ساكن ما قبلها نحو: كرسي، وظي فإنه، يجري مجرى الصحيح في الإعراب تقول: هذا كرسي وظي، ورأيت كرسيًا وظيًّا، ومررت بكرسي وظي.

(١) بحذف ياء المنقوص، وينون في حالتي الرفع والجر إذا نكر نحو مشتري، وحام، وثبتت في حالة النصب نحو رأيت مشتريًا.

(٢) سورة الدخان الآية (٣١).

(٣) الياء المشددة في آخر الاسم إذا خففت أعربت إعراب المنقوص نحو الشجى.

بابُ الاسمِ المقصورِ

- ٦٣- وَلَيْسَ لِلإِعْرَابِ فِيْمَا قَدْ قُصِرَ مِنْ الْأَسَامِي أَثَرٌ إِذَا ذُكِرَ
 ٦٤- مِثْلُهُ يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا أَوْ كَرَحَى أَوْ كَحْيَا أَوْ كَحَصَى
 ٦٥- فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفُ عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلَفُ

حد المقصور:

المقصور: «كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة» كالأمثلة المذكورة.

سبب تسميته بالمقصور:

وسمي مقصوراً؛ لأنه منع المد أو لأنه قصر عن ظهور الحركات.

والقصر لغة: المنع

وحكمه: أن الإعراب جميعه يقدر فيه أعني: الضمة، والفتحة، والكسرة؛ لتعذر النطق بها على الألف، كجاء الفتي، ورأيت الفتي، ومررت بالفتي؛ فيكون آخره على حالة واحدة لا يختلف لفظاً على تصاريف الكلام رفعا وجرا ونصبا؛ لكن محل تقدير جميع الحركات فيه إذا كان منصرفاً.

أما غير المنصرف: منه كموسى، ويحيى؛ فتقدر فيه الضمة، والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه.

وقيل: بتقديرها فيه أيضاً لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف؛ كأحمد للثقل ولا ثقل مع

التقدير.

الفائدة من تعدد الأمثلة:

وأفاد بتعداد المثال أنه لا فرق في المقصور بين أن يكون معرفة، أو نكرة مفرداً، أو جمعاً، وإذا كان نكرة لحقه التنوين، ووجب حينئذ حذف ألفه؛ لالتقاء الساكنين، وقدر الإعراب على ألف المحذوفة.

فإذا قلت: رأيت فتي مثلاً ففتي منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف

المقصورة.

باب في الاسم المثني^(١)

٦٦- وَرَفَعُ مَا ثْنَيْتَهُ^(٢) بِالْأَلْفِ كَقَوْلِكَ الزَّيْدَانِ كَأَنَّا مَأْلَفِي

٦٧- وَلَصَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ بِغَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءٍ

قد تقدم أن الأسماء الستة من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل وهذا هو الباب الثاني منها وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضا.

تعريف المثني:

والمثني: «ما دلَّ على اثنين بزيادة في آخره، صالحا للتجريد، وعطف مثله عليه كالزيدان والهندان».

وأما التثنية فهي: جعل الاسم الواحد دليلا على اثنين بزيادة في آخره.

وحكم المثني: أنه يرفع بالالف نيابة عن الضمة نحو: الزيدان كانا مألفي أي محل ألفي ومنه نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾^(٣).

ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة مثاله:

٦٨- تَقُولُ زَيْدًا لَا بَسَّ بُرْدَيْنِ^(٤) وَخَالَدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ

(١) المثني وهو ما دلَّ على اثنين، وأغني عن المتعاطفين يرفع بالالف نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة والكسرة والنون فيه عوض عن التنوين في المفرد.

(٢) «ما ثنيتة.. الخ» واختص المثني في الرفع بالالف، والمجموع فيه بالواو، ولأن المثني أكثر دورانا في الكلمة من الجمع، والألف خفيفة، والواو ثقيلة بالنسبة إليها، فجعل الخفيف في الكثير، والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفونه، ويقل ما يستثقلون. قال في [شرح الفصول]، وحرك ما بعد علامة التثنية الزيادة لدفع توهم إضافة أو أفراد فرارا من التقاء الساكنين الأصلية.

(٣) سورة المائدة الآية (٢٣).

(٤) «بردين» وإنما فتح ما قبل ياء الجمع لوجهين:

أحدهما: أن نون المثني كسرت على الأصل لالتقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها، وكسرة، ما قبل الياء

الثاني: أن نون المثني كسرت على الأصل لالتقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها، وكسرة، ما قبل الياء فرارا من ثقل كسرتين، وبينهما ياء كسروا ذلك في الجمع ليحصل من ثقل كسرتين، وبينهما ياء كسروا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثني، والجمع، ليعتدل اللفظ فيصير في واحدة منهما ياء بين فتحة،

ومنه: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾، ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(١)، وجعلت الياء علامة للنصب، والجر فيه، وفي الجمع الذي على حده حملا للنصب على الجر لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنها، وما ذهب إليه من أن الألف والياء علامة الإعراب في المثنى هو المشهور.

ومن العرب من يستعمل المثنى بالألف دائماً ويعربه بحركات مقدرة على الألف كقوله:

تَرْوَدَ مِنَّا يَنِّ أَذْنَاهُ طَعَنَةً^(٢)

وقوله:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٣)

وكسرة. قاله [أبو البقاء].

(١) سورة فصلت الآية (٢٩).

(٢) هذا صدر بيت عجزه:

دَغْنَةُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمُ

قائله: هُوَ بَرَّ الْحَارِثِي.

قبله: البيت التالي كما في (لسان العرب [٤/٤٣٣] صرع).

بِمَصْرَعِنَا الثُّغْمَانُ يَوْمَ تَأَلَّيْتُ غَلْنَا تَمِيمٌ مِنْ شَطِيٍّ وَصَمِيمٍ

قال ابن منظور: المَصْرَعُ: موضع ومصدر.

الشاهد فيه: على أن لزوم الألف المثنى في الأحوال الثلاثة لغة بني الحارث بن كعب، فإنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً.

يقولون: أخذت الدرهمان، واشتريت ثوبان، والسلام علاكم.

قاله أبو حاتم والأخفش. [في شرح نوادر أبي زيد]، وقال ابن جنبي في كتابه "سِرُّ صناعة الإعراب": من العرب من لا يخاف اللبس، ويجري الباب على أصل قياسه، فيدعُ الألف ثابتة في الأحوال فيقول: قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهم بنو الحارث، وبطن من ربيعة. وأنشدوا: الشاهد. [خزانة الأدب (٧/٤٥٣)].

(٣) قائله: نسبت قوم هذا الشاهد لرؤية بن العجاج، ونسبه آخرون منهم للسيد مرتضي الزبيدي شارح

القاموس لأبي النجم الفصل بن قدامة العجلي، ونسب أبو زيد أبياتاً يذكر النحاة في ضمنها بيت الشاهد إلى بعض أهل اليمن، ولكن أبا زيد لم يرو هذا البيت فيما رواه:

البحر: الشاهد من بحر: الرجز.

وقد خرّج على هذه اللغة قراءة: «إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ»^(١).
واعلم أنه يشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط وهي الأفراد^(٢) والإعراب

الإعراب: إن: حرف توكيد وتُصَبُّ أباهَا: أبَا اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وأبَا مضاف وضمير الغائية مضاف إليه. وأبَا: الواو عاطفة، أبَا: معطوف على اسم إن، وهو مضاف، وأبَا من أبَاهَا" مضاف إليه.
«قد» حرف تحقيق «بلغا». فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعله، مبني على السكون في محل رفع. «في المجد». جار ومجرور متعلق ببلغ «غايتهما» غايتا: مفعول به، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف، والضمير مضاف إليه.
الشاهد فيه:

قوله: «غايتهما» فإنه مثنى غاية، والمثنى في لغة أكثر العرب ينصب بالياء، وفي لغة من ذكرهم ابن هشام في شذور الذهب (ص ٦٨ شرح) ينصب ويرفع ويخفض بحركات مقدرة على الألف، وهذه الكلمة قد وقعت هنا في موضع المنصوب، لأنها مفعول به، ولو أنه أجراها على اللغة المشهورة لقال: «قد بلغا غايتيهما».

وفي قوله: «وأبَا أبَاهَا». شاهد آخر، وهو أن أبَاهَا: مضاف إليه وهو من الأسماء الست التي ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفّض بالياء في لغة جمهرة العرب، فكان حقه أن يقول: فكان حقه أن يقول: «أبَا أبِيهَ» إلا أن قوم من العرب يلزمون الأسماء الستة الألف في الأحوال الثلاثة، ويرفعونها، وينصبونها، ويخفضونها بحركات مقدرة على الألف.

وهذا الراجح قد جاء في هذه الكلمة على هذه اللغة فافهم ذلك.

(١) سورة طه آية: (٦٣).

قال الباقولي في كشف المشكلات وإيضاح المفصلات (٨٣٢) ولم: «هذين» جريا على القياس الذي يقتضيه باب التثنية من إقرار الألف في موضع النصب والجر. انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٨، معاني القرآن للفراء ١٨٢/٢ - ١٨٤، وللزجاج (٢٠/٢)، الحجة (١/٢) (٤٦٤/٤) مجمع البيان (١٥/٤ - ١٧)، البحر المحيط (٢٥٥/٦)، المسائل المنتورة (٣٢)، والمسائل الجليليات (٢٦٢)، والخصائص (٦٥/٣)، السبعة (٤١٩)، النشر (٢٢٠/٢)، حجة القراءات (٤٥٦).

(٢) «وهي الأفراد» فلا يجوز تثنية المثني، والمجموع على حده كزيدان، وزيدون، ولا الجمع على مفاعل ومفاعيل لاجتماع إعرابين في الأولين، وإفراط الثقل في الثالث.

واختلف في الجمع على غير مفاعل ومفاعيل. فذهب ابن مالك إلى جواز تثنيته، واستدل بقول الشاعر:

تبعثت في أول التبعث بين رماحي مالك ونهشل

قائله: أبي النجم العجلي. خزانة الأدب ٣/٣٩٠ عند ذكر الشاهد رقم (١٤٨) وانظره: الطرائف الأدبية

والتنكير^(١).

وعدم التركيب^(٢)، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، ووجود ثان له في الخارج، وأن لا يستغنى بثنية غيره من ثنية.

إلحاق النون بآخر الاسم عند الثنية:

٦٩- وَلَحِقَ النُّونُ بِمَا قَدْ تُنِّي مِنَ الْمَقَادِيرِ^(٣) لَجَبْرِ الْوَهْنِ

يعني أنك إذا ثبتت الاسم لحفته نوًا مكسورة بعد علامة الثنية والإعراب عوضًا عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد لجبر الوهن أي الضعف الذي لحقه بفوات التنوين وقد تفتح النون مع الياء كقوله:

عَلَى أَحْوَذِينَ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَقَعِيبٌ^(٤)

وهي لغة بني أسد، وسيأتي أنها تحذف للإضافة.

الملحق بالثنى:

(تتمة): ألحق بالثنى في إعرابه اثنان واثنان من غير شرط، وكلا وكتنا، بشرط الإضافة إلى ضمير وما سمي به منه كزيدان علما، وكل من هذه الأسماء ترفع بالألف وتجر وتنصب بالياء حملا على الثنى لفقد ما اعتبر فيه منها.

٥٥- ٧١، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٧٤/٩.

(١) «والتنكير». فلا يثنى العلم باقيا على علميته، بل ينكر، ثم يثنى. اهـ. [كردي].

(٢) «وعدم التركيب» أما المركب الإسنادي، فلا يثنى إجماعًا. وفي المرحجي خلاف، وأما الإضافي فيستغنى بثنية المضاف عن المضاف إليه اهـ [كردي].

(٣) في ملحَة الإعراب المطبوعة ص ٩: «المغاريد» بدلا من المقادير.

(٤) الحوذ: السوق السريع. يقال حُذْتُ بِالْإِبِلِ أَحْوَذَهَا حَوْذًا، وَأَحْوَذْتُهَا مثله..

وقال يصف جناحي قطاه..... وذكره. [لسان العرب (١٠٤٠/٢) حوذ].

بابُ في الجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ

٧٠- وَكُلُّ جَمْعٍ صَعٌ^(١) فِيهِ وَاحِدُهُ ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي رَائِدُهُ

٧١- فَرَفَعَهُ بِالْوَاوِ وَالْوُنُ تَبَعٌ مِثْلُ شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجَمْعِ

٧٢- وَنَصَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمْعِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ

٧٣- نَقُولُ حَيَّ النَّازِلِينَ فِي مَنَى وَسَلَّ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا

وتنصب بالياء حملاً على المثني لفقد ما اعتبر فيه منها.

معنى النيابة في الإعراب:

هذا هو الباب الثالث من أبواب النيابة وهو: «ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً».

حد جمع المذكر السالم:

وهو: «ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفردة كالزيدون والمسلمون».

وحكمه: أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة مثل: شَجَانِي الْخَاطِبُونَ في الجمع أي أطربوني وأحزنوني فالواو علامة الرفع ومنه نحو: «وَقَالَ الظَّالِمُونَ»^(٢)، «سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ»^(٣)، وينصب بالياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة

(١) «وكل جمع فيه.. إلخ» هذا الجمع مقيس في خمسة أمور:

الأول: ما فيه تاء التانيث مطلقاً.

الثاني: ما فيه ألف التانيث كذلك.

الثالث: مفسر مذكر ما لا يعقل كدريهم.

الرابع: علم مؤنث لا علامة فيه كزئب.

الخامس: وصف غير العاقل «أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ» [البقرة: ٢٠٣].

ونظمها الشاطبي فقال:

وَقِسْهُ فِي ذِي السَّائِ وَنَحْوِ ذِكْرِي وَدَرَاهِمُ مُصَفَّرٌ وَصَحْرًا وَزَيْبٌ
وَوَصَفٌ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَغَيْرِ ذَا مُسْلَمٍ لِلنَّاقِلِ

(٢) سورة الفرقان الآية (٨).

(٣) سورة الفتح الآية (١١).

والكسرة مثاله:

(تقول: حَيَّ النَّازِلِينَ فِي مِنَى) أي سلم عليهم.

(وَسَلَّ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا) فالياء المكسورة ما قبلها فيهما علامة النصب

والجر والواو والياء هما المراد بقوله زائدة؛ فإنهما يلحقان الجمع بعد انتهاء حروف واحدة والعرب العرباء هم سكان البادية فلم يختلفوا في إعرابه الإعراب المذكور كما اختلفوا في إعراب المثني على ما تقدم ويعتبر فيه ما اعتبر في المثني وزيادة على ذلك أن يكون مفرده على المذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث أو صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لهذا أو دالة على التفضيل وتلحقه نون بعد علاقة الجمع والإعراب كالمثني عوضا عما فاتته من التنوين، وأشار إلى الفرق بين النونين بقوله:

٧٤- وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِنْ تُذَكَّرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثْنَى تُكْسَرُ

يعني أن حركة نون الجمع مفتوحة في الرفع والنصب والجر وحركة نون المثني مكسورة كذلك الفرق بينهما وقد يكسر نون الجمع للضرورة كقوله:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(١)

(١) قائله سحيم:

البحر: الوافر.

صدره:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي
.....

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح (٢٥٩/١): «الرواية بكسر النون، على أنها كسرة إعراب»، وبه قال الأخفش الأصغر - على بن سليمان - ، ولم يفرق بين العقود وغيرها، وجعله بمنزلة الجمع المكسر، وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في قتيان، وقال الأعلام يوسف الشنتمري أبو الحجاج: هو في السنين جمع العقود أمثل منه في المسلمين ونحوه، لأنه لفظ مخترع للعقد، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه.

انظر النحاة إلى موضع الشاهد، وهو «حد الأربعين» بكسر النون، فذهب قوم إلى أن الكسرة إعراب، وأن أسماء العقود من العشرين إلى التسعين يجوز أن تعرب إعراب «غسلين» في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون، ومن ذهب إلى هذا الأخفش الأصغر، والأعلم الشنتمري.

وابن هشام أورد البيت ليعتبر عن هذا المذهب، ومن العلماء من ذهب إلى هذه الكلمة «الأربعين»: معربة إعراب جمع المذكر السالم؛ فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة، لأنه ملحق بجمع المذكر، أما كسرة النون فهي للتخلص من الساكنين وهما الياء والنون، ومن ذهب إلى هذا الرأي ابن جني في سر صناعة

٧٥- وَتَسْقُطُ التَّوْنَانِ فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ رَأَيْتُ سَاكِنِي الرِّصَافَةِ

ثم أشار إلى ما اشتركا فيه بقوله:

(وَتَسْقُطُ التَّوْنَانِ فِي الْإِضَافَةِ) أي: إذا أضيف المثنى والجمع إلى ما بعده حذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة كما يحذف التنوين للإضافة لما تقدم من أنهما بدل عن التنوين في المفرد.

٧٦- وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبِي أَمِينًا فَأَعْلَمُهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينًا

«نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرِّصَافَةِ» مثال: لحذف نون المثنى والضمير في حذفهما النونين، وكان مقتضى القياس حذفهما أيضا مع أل.

الملحق بجمع المذكر السالم:

(تنبيه): ألحق به في إعرابه بالواو والياء، أولو، وعالمون، وعشرون، وأخواته، وأهلون وإبلون، وأرضون، وسنون، وبابه وما سمي به منه كزيدون علما لكل من هذه الأسماء ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء حملا عليه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط فيها:

الإعراب ص ٦٢٧.

فهو يقول: فأما قول سحيم، وقد جاوزت حدَّ الأربعين فليست النون حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، وكسرت على أصل حركة التقاء الساكنين، ولم يفتح نون الجمع، لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة الروي في سائر الأبيات، وتبعه ابن عصفور في كتاب الضرائر ص ٢١٩، ٢٢٠، ومن أورده للمذهبين على التساوي ابن مالك في شرحه على التسهيل (٨٦/١)، إذ قال: فتكون الكسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة. ومن أورد للمذهبين ورأى أن الحق أن النون ليست حرف إعراب ولا الكسرة فيه علامة الجر، وإنما هي حركة التقاء الساكنين. شرح المفصل لابن يعيش (١٣/٥).

مصادر الشاهد:

- لسان العرب (ر، ب، ع)، العيني (١٩١/١) هامش الخزانة، الدرر اللوامع (٢٢/١)، خزانة الأدب (١٢٦/١، ٤١٤/٣)، شرح ابن عقيل (٧٠/١)، المقتضب (٣٣٢/٣، ٣٧/٤)، مجالس ثعلب (١٧٦/٢)، الجمع (١٦٥/١)، الرضي (١٨٥/٢).

بَابُ فِي الْجَمْعِ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ

٧٧- وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ نَحْوُ كَفَيْتِ الْمُسْلِمَاتِ شَرَى

نيابة حركة عن حركة:

هذا هو الباب الرابع من أبواب النيابة وهو مما ناب فيه حركة عن حركة، وتعبيرهم بجمع المؤنث السالم جرى على الغالب إذ لا فرق بين ما مفردة مؤنث كهندات، ومذكر كحمامات، وما سلم فيه بناء واحدة، كما مثلنا، وما تغير كسجدات^(١) وحليات. وحكمه: أنه يرفع بالضمة كمفردة تقول: جاءت مسلمات وحامدات، كما تقول: جاءت مسلمة، وحامدة، وينصب ويجر بالكسرة، حملاً للنصب على الجر، قياساً على أصله، وهو جمع المذكر السالم، نحو: رأيت مسلمات وحامدات ومررت بمسلمات، وحامدات وفي التنزيل: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾^(٢)، ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾^(٣) وقضية كلام الناظم أنه ينصب بالكسرة وإن كان محذوف اللام كلغات وثبات وهو الغالب وقد ينصب بالفتحة على لغة إن كان محذوف اللام ولم ترد إليه في الجمع كسمعت لغاتم جبراً لما فاته من ردّ لامة واشتراط كون التاء مزيدة وكذا الألف وإن لم ينيه على هذا في النظم لإخراج نحو آيات وقضاة فإن التاء في الأول والألف في الثاني أصليتان فينصبان بالفتحة على الأصل.

الملحق بجمع المؤنث السالم:

(تسمة): حمل على هذا الجمع في إعرابه:

١- أولات.

٢- وما سمي به منه: كأذرعات، وعرفات وقد بقي مما خرج عن الأصل ثلاثة أبواب ذكرها الناظم في آخر المنظومة فمن الأسماء باب ما لا ينصرف وهو مما ناب فيه

(١) «كسجدات» وكنيات وأحوات، وركعات، وغرفات، لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد اهـ [خضري].

(٢) سورة العنكبوت الآية (٤٤).

(٣) سورة هود الآية (١١٤).

حركة عن حركة أيضا.

وحكمه: أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب نحو: مررت بأفضل إلا إذا أضيف أو دخلته أل كما سيأتي، وأما رفعه، ونصبه فعلى الأصل، ومن الأفعال بابان:

أحدهما: باب الأمثلة الخمسة وهو ما ناب فيه حرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون وحكمها أنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو «عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ»^(١) «وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ»^(٢) «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا»^(٣).

وثانيهما: باب الفعل المعتل الآخر وهو: «ما ناب فيه حذف حرف عن سكون فيجزم بحذف آخره».

نحو: «فَلْيَنْذِرْ نَادِيَهُ»^(٤)، وسيأتي الكلام على جميع ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١) سورة الرحمن: الآية (٥٠).

(٢) سورة آل عمران: الآية (٧٠).

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٤).

(٤) سورة العلق: الآية: (٨).

باب جمع التكسير

٧٨- وَكُلُّ مَا كُسِرَ فِي الْجُمُوعِ كَالْأَسَدِ وَالْأُبَاتِ وَالرُّبُوعِ

٧٩- فَهُوَ نَظِيرُ الْفَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ فَاسْمَعْ مَقَالِي وَأَتَّبِعْ صَوَائِي

حد جمع التكسير:

جمع التكسير: «ما تغير فيه بناء مفردة بزيادة أو نقص أو تبديل لغير إعلال، ولا فرق في التغير بين أن يكون تحقيقاً أو تقديرًا».

كما في نحو: فلك، مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة فالضمة فيه إذا كان مفردًا ضمة فقل؛ فإذا كان جمعا فهي ضمة أسد، وهو ستة أقسام، كما يؤخذ من حده؛ لأن مفردة، إما أن يتغير بزيادة فقط، كصنو، وصنوان، أو بنقص فقط، كتخمة، وتخم، أو بتبديل شكل فقط كأسد، وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل بأبيات وربوع أو بنقص وتبديل شكل كرسول ورسول أو بالجميع كغلام وغللمان، وحكمه أن يعرب بالحركات الثلاث كما يعرب الاسم المفرد إن كان منصرفا نحو: جاء الرجال والأسارى، وغلماي، ورأيت الرجال، والأسارى، وغلماي، ومررت بالرجال والأسارى، وغلماي، وإلا فبحركتين الضمة، والفتحة نحو: هذه مساجد ورأيت مساجد، واعتكفت بمساجد.

أقسام جمع التكسير:

وهو على قسمين:

١- جمع قلة.

٢- وجمع كثرة، ولكل منهما أوزان تخصه العلم بهما مهم جدًا ومحلها علم التصريف، ولقد أنصف الناظم حيث أمر باستماع مقاله واتباع الصواب منه.

باب في حُرُوفِ الجَرِّ

وهي عشرون حرفاً أشار الناظم إلى ما اشتهر منها بقوله:

٨٠- والجَرُّ في الاسمِ الصَّحِيحِ بأخرفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفَ

الجر عبارة البصريين^(١) والخفض^(٢) عبارة الكوفيين ومؤداهما واحد ولا مشاحة في ذلك ومنها «في» تكون للظرفية حقيقة أو مجازاً نحو: الدراهم في الكيس وزيد في البرية، وللشبيهة نحو: «لَمَسْكُكُمْ فِي مَا أَفْضْتُمْ»^(٣) وللمصاحبة نحو: «ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ»^(٤) ولغير الاصطلاح ومقصود الناظم أن الجر بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا جر بأحد حروف الجر التي من جملتها ما في النظم بخلاف الاسم المعتل منه منقوصاً كان أو مقصوراً فإن الجر فيه مقدر كما مر بخلاف ما لا ينصرف فإن جره بالفتحة كما قدمنا.

٨١- مِنْ وَإِلَى وَفِي وَحَتَّى وَعَلَى وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلَا

فمن حروف الجر: «من»^(٥) تكون لابتداء الغاية مكاناً أو زماناً أو غيرها نحو: «مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^(٦) «مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ»^(٧) «إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ»^(٨)، أو لبيان الجنس نحو:

(١) قال ابن السراج: «حروف الجر، تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم، ولا يدخل حروف الجر إلا على الأسماء» الأصول (٤٠٨/١). وانظر: علل النحو للوراق ص ٢٩٠ بتحقيقي.
(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشيلي (٦٨/١) باب: حروف الخفض وقال سيبويه: هذا باب الجر رد والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف ولا بشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً [الكتاب: (٢٠٩/١)]. وانظر: علل النحو للوراق ص ٢٩٠ بتحقيقي.

(٣) سورة النور الآية (١٤).

(٤) سورة الأعراف الآية: (٣٨).

(٥) انظر المختضب (١٣٦/٤)، معاني الحروف للرماني ص (٩٧)، المألقي في رصف المباني ص ٣٢٢، الأزهية ص ٢٣٢، الجني الداني ص (١٢٣)، شرح المفصل (١٠/٤، ١٠/٨، ١٣٧)، علل النحو للوراق ص (٢٩٤) بتحقيقي.

(٦) سورة الإسراء الآية (١).

(٧) سورة التوبة الآية (١٠٨).

(٨) سورة النمل الآية (٣٠).

﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(١)، والتبعيض نحو: أخذت من الدراهم، والتوكيد بعد نفي أو شبهه نحو: ما جاءني من أحد، ولغير ذلك:

ومنها «إلى»^(٢) وتكون لانتفاء الغاية مطلقا نحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾^(٣)، ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٤) وللمصاحبة نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٥) ولغير ذلك. ومنها «حتى»^(٦) في بعض المواضع وهي:

- لانتفاء الغاية مطلقا ولا تكون جارة إلا آخرها نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو متصلا بالآخر نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٧).

ومنها «على»^(٨) وتكون للاستعلاء أي العلو نحو: ﴿عَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾^(٩) وللتعليل نحو ﴿وَاتَّكَبَرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾^(١٠) وللظرفية نحو: ﴿عَلَى مُلْكٍ سَلِيمَانَ﴾^(١١) ولغير ذلك.

ومنها «عن»^(١٢) وتكون للمجاوزة كسرّت عن البلد، وللاستعلاء نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ

(١) سورة الحج الآية (٣٠).

(٢) سورة الإسراء الآية (١).

(٣) سورة البقرة الآية (١٨٧).

(٤) سورة النساء الآية (٢).

(٥) انظر: الكتاب لسبويه (٣٧٣/٢)، الجني الداني ص (١٥٤)، مع الهوامع (٢٠/٢)، رصف المباني ص (٨٠)، علل النحو للوراق ص (٢٩٦) بتحقيقي.

(٦) انظر: الكتاب لسبويه (١٦/٣)، الأصول لابن السراج (٤٢٤/١)، المقتضب (٣٨/٢)، حروف المعاني (ص ٦٤)، الجني الداني (ص ٥٤٢)، علل النحو للوراق (ص ٤٣٧)، بتحقيقي، شرح جمل الزجاجي (٥١٣/٢)، (١٦٥/٢).

(٧) سورة القدر الآية (٥).

(٨) انظر: الكتاب (٣٧٣/١)، المقتضب (٤٦٠/١)، الجني الداني (٤٤١)، الأزهية (٢٠٢)، علل النحو للوراق ص (٢٩٧).

(٩) سورة المؤمنون الآية (٢٢).

(١٠) سورة البقرة الآية (١٨٥).

(١١) سورة البقرة الآية (١٠٢).

(١٢) انظر عن معنى «عن»: الجني الداني (ص ٩٦)، رصف المباني (ص ٣٣٦)، المخصص (١٥٤/١٤)، مع الهوامع (٢٩/٢)، الجني الداني (ص ٩٦).

عَنْ نَفْسِهِ^(١) وللبعدية نحو: «طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ»^(٢) ولغير ذلك.

ومنها «منذ» و«منذ» ويختصان بالزمن المعين ولا يكون ذلك المعين إلا ماضيا وهما فيه لا ابتداء الغاية نحو: ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة، أو حاضرا وهما فيه للظرفية نحو: ما رأيته منذ أو مذ يومنا، ولا يدخلان على زمن مبهم، ولا مستقبل فلا تقول: ما رأيته منذ أو مذ وقت ولا أراه منذ أو مذ غد لكن ظاهر كلام الناظم أو مذ لا تدخل إلا على الزمن الحاضر كما يومئ إليه قوله: دون ما منه أي دون ما من الزمن مض وهو بغين معجمة ويمكن حمل كلامه على ما قلنا بأن يراد بقوله غير أي بقي ولم يقع بعد ويكون قوله فيما حضر من الزمان شاملا لما حضر ولما وقع بالفعل ولم ينقطع.

ومنها «حاشا» وكذا «خلا» و«عدا» إن تجردا عن ما نحو قام القوم حاشا زيد وخلا بكر وعدا عمرو، فإن اتصلا بما نصب الاسم بعدهما نحو: قام القوم ما خلا زيدا أو ما عدا عمرا وما حاشا بكرا وذلك نصب الاسم بعدهن على تقدير كونهن أفعالا جامدة.

٨٢- وَالْبَاءُ وَالْكَافُ إِذَا مَا زَيْدًا وَاللَّامُ فَاخْظَهَا تَكُنْ رَشِيدًا

ومنها: «الباء» إذا كانت زائدة على نفس الكلمة تكون للإلصاق نحو: بقلبي غرام أي لصق به، وللاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وللظرفية نحو: «نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ * نِعْمَةً»^(٣) وللسببية نحو: «فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ»^(٤) ولغير ذلك.

ومنها: «الكاف»^(٥) الزائدة أيضا وتكون للتشبيه نحو: زيد كالبدر والتعليل نحو: «وَإِذْ كُتِبَ لَهُمُ مَا يَشَاءُونَ لِيَمْلِكُنَا آلَ هَارُونَ وَآلَ عَافِيَةَ»^(٦) وللتأكيد نحو: «أَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^(٧) ولغير ذلك.

ومنها: «اللام»^(٨) أي الزائدة وتكون للملك نحو: «لِلَّهِ مَا فِي

(١) سورة محمد الآية (٣٨).

(٢) سورة الانشقاق الآية (١٩).

(٣) سورة القمر الآية: (٣٤).

(٤) سورة النساء الآية: (١٥٥).

(٥) «انظر عن الكاف»: المخصص (٤٩/١٤)، الجني الداني (ص ٢٦٠)، وصف المباني (١٩٥)، علل النحو

للوراق ص ٢٩٦.

(٦) سورة البقرة: الآية (١٩٨).

(٧) سورة الشورى: الآية (١١).

(٨) انظر عن اللام: المقتضب (٣٩/١)، (٧/٢، ٤٤)، المخصص (٥٠/١٤ - ٥٢)، معاني الحروف

السَّمَاوَاتِ»^(١)، وللإختصاص نحو: اللجنة للمؤمنين، وللإستحقاق نحو:

وللتعليل نحو:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ^(٢)

للمراني (ص ٥١)، الكتاب (٢١٧/٤)، علل النحو للوراق ص (٢٩٦)، رصف المباني (ص ٣٥).

(١) سورة النساء: الآية (١٣١).

(٢) قائله: أبو ذؤيب الهذلي:

البحر: الطويل.

اللغة: «تعروني» تنزل بي وتصيبي.

«ذكراك» الذكرى - بكسر الدال، التذكر والخطر بالبال.

«هزة» بكسر الهاء أو فتحها - حركة واضطراب.

«انتفض» تحرك واضطرب. «القطر» المطر.

الإعراب:

«إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «لتعرون» اللام هي اللام المزحلقة، وما بعدها فعل

مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به.

«لذكراك» اللام جارة، ذكرى مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بتعرون وذكرى مضاف، والكاف ضمير

المخاطبة مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وفاعل المصدر محذوف، وأصل الكلام لذكرى إياك.

«هزة» فاعل تعرو «كما» الكاف حرف جر، وما مصدرية.

«انتفض» فعل ماض، «العصفور» فاعل تعرو. «كما» الكاف حرف جر، وما مصدرية، «انتفض» فعل ماض.

«العصفور» فاعله، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور

متعلق بمحذوف صفة هزة، وتقدير الكلام هزة كائنة كانتفاض العصفور.

«بلله» بلل فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد على العصفور مفعول به.

«القطر» فاعل بلل، والجملة من الفعل والمفعول والفاعل في محل نصب حال، والكثير في مثلها أن تكون

مقتربة بقدر.

فتقول: كما انتفض العصفور قد بلله القطر. أو بقدر، والواو جميعاً، نحو قوله سبحانه وتعالى:

﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ﴾ من سورة الرعد من الآية (٩).

ونحو قوله جل ذكره ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفْ لَكُمْ أَنَعِدَانِي أَنْ أَخْرِجَ وَقَدْ خَلَتْ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي﴾ من

سورة الأحقاف أيضاً الآية (٥١)، أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ

أطاعونا مَا قَتَلُوا﴾ من سورة آل عمران من الآية (١٦٨).

الشاهد فيه: قوله: «لذكراك» فإن اللام حرف دال على التعليل، وقد وجب على الشاعر أن يجر به

ولغير ذلك:

٨٣- وَرُبُّ أَيْضًا ثُمَّ مُذْ فِيمَا حَضَرَ مِنْ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَيْرُ

٨٤- ثَقُولُ مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَنَا وَرُبُّ عَبْدٍ كَيْسٍ مَرَّبْنَا

ومنها: «رُبٌّ» وهي موضوعة لإنشاء التقليل نحو: رب عبد كَيْسٍ مر بنا، ومنه قوله: «أَلَا رُبُّ مَوْتُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ»^(١).

ويستعمل للتكثير نحو: «رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ»^(٢).

ومنه: قوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رُبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

الذكرى، لما اختلف فاعل الذكرى، وفاعل العامل، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر، وهو علة بعد واو الهمزة، لكن فاعل الذكرى هو المتكلم، وفاعل الضرورة الذي هو العامل هو قوله همزة، فلما اختلف فاعل المصدر الذي هو علة، وفاعل الملل وجب أن يجره بحرف دال على التعليل، ولم يجز له أن ينصبه مفعولا لأجله وهكذا فعل.

(١) سورة الحجر الآية (٢).

(٢) هذا صدر بيت عجز هو:

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ وَذِي شَامَةٍ غَرَاءَ فِي حَرٍّ وَجْهِهِ
وَيَهْرَمُ فِي سَنِعٍ مَعَا وَتَمَانِ وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابِهِ

وقال ابن هشام في مغني اللبيب (١١٩/١) بعد ذكر هذه الأبيات تعقيبا على الشاهد: أراد عيسى، وآدم عليهما السلام. هو القمر.

قال الشيخ محمد الأمير رحمه الله في تعليقه على مغني اللبيب. قوله: «يلد» بسكون اللام، وأصله بكسرها، فلما خففت اللام بالسكون، وحمل على كتف إلتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح للخفة، ويجوز ضمها اتباعا للهاء.

«والشامة» نكتة مخالفة للون الجسم. «وحر الوجه» ما بدا من الوجنة، وهي ما ارتفع من الخد. وقوله: معا. مقدمة من تأخرز. الخ.

(٣) الحديث: صحيح.

أخرجه البخاري: كتاب: التهجد. باب: تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، وطرق النب ج فاطمة وعليهما السلام ليلة للصلاة.

والترمذي ٣٤ - كتاب: الفتن. ٣٠- باب: ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم رقم (٢١٩٦) عن أم سلمة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، تحفة الاشراف (١٨٢٩٠).

وأشار الناظم إلى ما انفردت به رب عن سائر أخواتها بقوله:

أحكام رُبٍّ:

٨٥- وَرُبٌّ تَأْتِي أَبَدًا مَصْدَرَةٌ وَلَا يَلِيهَا إِلَّا نَكْرَةٌ

٨٦- وَنَكَرَةٌ تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِمْ وَرَاكِبٌ بِجَاوِي

يعني أن رُبٍّ اختصت من بين حروف الجر بوجوب تصديرها في أول الكلام ويكون مجرورها لا يكون إلا نكرة وهذا علم مما مر والغالب وصفه بنكرة كما أن الغالب حذف عاملها ولا يكون إلا ماضيا نحو: رُبٌّ رجلٌ صالحٌ لقيته، وقد يجزها ضمير غيبة كما تقدم فيجب إفراده، وتذكيره، وتفسيره بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمعنى نحو: ربه رجلا أو امرأة أو رجلين أو رجالا أو نساء، وكثيرا ما تحذف رُبٌّ مع بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَلَي^(١)

(١) البحر: الطويل.

قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي، من معلقته.

اللغة:

قال أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني في مشرح في شرح المعلقات السبع ص ٨٠ طبع محمد على صبيح ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.

شبه ظلام الليل في هو له وصعوبته، ونكارة أمره بأمواج البحر.

والسدول: الستور. الواحد منها يسدل.

والإرخاء: إرسال الستر وغيره، والابتلاء: الاختبار.

والهموم: جمع الهم بمعنى الحزن، وبمعنى الهمّة.

والباء في قوله: بأنواع الهموم بمعنى مع.

المعنى: يقول: رُبٌّ ليل يحاكي أمواج البحر في توحشه، وكاره أمره، وقد أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الأحزان، أو مع فنون الهم ليختبرني أأصبر على ضرر.

وكل الشدائد، وفنون النوائب أم أجزع منها؟ لما أمضى في التسبب في أول القصيدة إلى هنا والنقل منه إلى التمدح، والصبر، والجلد.

الشاهد فيه:

قوله: «وليل» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب»، وابتقى عمله بعد الواو.

ومثله وراكب بجاوي أي رب راكب بجاوي أي بعيرا بجاويا أي منسوباً إلى بجاء
بفتح الباء الموحدة، والجيم: قبيلة من العرب في بر سواكن، وبعد الفاء، قليل كقوله:
فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ مَزَقْتُ وَمَرَضِعُ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوَّلٍ^(١)
وبعد بَلْ أقل كقوله:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ^(٢)

المصادر:

شرح شذور الذهب ص ٣٨٩ رقم ١٩، وأوضح المسالك رقم (٣١٤)، والأشمونى رقم (٥٧٨).

(١) قائلة: امرؤ القيس بن حجر الكندي، من معلقته.

البحر: الطويل.

اللغة: «طرقت» جئت ليلاً. «تمائم» جمع تميمة، وهي التعويذة التي توضع للصبي لئلا يمرضه العين في زعمهم.
«محول» اسم فاعل من قولهم: أحول الصبي إذ أتى على ولادته حول الإعراب: «فمثلة» الفاء حرف نائب
عن رب، مثل: يروى هذا اللفظ منصوباً، ويروى مخفوضاً، وعلى الروايتين جميعاً يجوز أن يكون مفعولاً
مقدماً على عامله، وهو قوله: «طرقت» الآلى فإن نصبته فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وإن خفضته فهو
منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ومثل
مضاف، وضمير المخاطبة مضاف إليه: «حبلى» يدل من مثلك أو نعت له.

«قد» حرف تحقيق: «طرقت» فعل وفاعل. ومرضع معطوف على حبلى، ونحو في رواية الجر وحدها أن
يكون مثل مبتدأ «فروعاً» بضمه مقدرة، ويجوز في رواية في محل رفع خبره، والرباط محذوف.

والتقدير:

قد طرقتها، وهذا الوجه أضعف وجوه الإعراب، لأن حذف الرباط مما اختلف النحاة في تجوزيه،
«فألهيته» الفاء حرف عطف، وما بعده فعل وفاعل ومفعول به «عن ذي» جار ومجرور متعلق بألهي.
وذي مضاف و «تمائم» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى
الجموع. «محول» صفة لذي تمائم.

الشاهد فيه:

قوله: «فمثلة» حيث حذف حرف الجر، الذي هو رب، وأبقى عمله بعد الفاء، وهذا إما يتم على رواية
جر. مثل سواء أ جعلت مثل مفعولاً به تقدم على عامله، وهو الأرجح، أم جعلته مبتدأ خبره الجملة التي
بعده، مع ما في هذا الوجه من الضعف على ما قدّمنا بيانه.

(٢) قائلة: رؤية بن العجاج.

البحر: الرجز.

اللغة: الفججاج، جمع فج، وهو الطريق الواسع. ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ «قتمة» أصل

(تمة) قد تتصل بها وما الكافة فتدخل على الجملة الاسمية نحو: ربما زيد قائم، وعلى الفعلية نحو: ربما قام زيد. وقد تكون ما غير كافية فيبقى عملها كقوله:
رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَفْنَةٍ تَجْلَاءُ^(١)

قنامة. وخفف بحذف الألف. والقتام - بزنة سحاب - الغبار.
وبعد الشاهد قوله:

لا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

والكتان: معروف، والجهرم - بزنة جعفر - البساط.
الإعراب: «بل» حرف نائب عن رب. «بلد» مبتدأ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الذي هو رُبُّ المَحْذُوف، «ملء» مبتدأ ثان، وملء مضاف و«الفجاج» مضاف إليه.
«قنمة» قنم: خبر المبتدأ الثاني، ويجوز في هذه الجملة العكس فيكون مبتدأ.
و«ملء» خبره مقدما، وقنم مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صفة لبلد. «لا» نافية.
«يشتري» فعل مضارع مبني للمجهول «كتانه»: نائب فاعل يشتري، وكتاب مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل في بيت من أبيات القصيدة.
الشاهد فيه: قوله: «بل بلد» حيث حذف حرف الجر، الذي هو رب، وأبقى عمله بعد بل، وذلك قليل. ومثله قول رؤبة: بل مهمة إثر مهمة.
انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٢٣ شاهد رقم ١٦٣. شرح ابن عقيل رقم ٢١٩، والأشئوني رقم ٥٧٤.
(١) البحر: الخفيف.

قائله: منسوب لعدي بن الرعاء الغساني في التصريح (٣٢/٢).
قال الشيخ خالد الأزهرى في التصريح (٨٤/٣) رقم (٣٠٧). جر برب معاقرتها بـ «ما» وطعنة مجرور بالعطف على ضربة، ونجلاء - بالجيم والمد - الواسعة البيئة الامتناع، صفة طعنة، وأضيف، بين إلى بصر - أي وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد - لاشتغالها على أماكن، أو على تقدير مضاف، أي: أماكن بصرى، وهي بضم الباء، بلدة بالشام كرسي حوران قاله العيني. [شرح الأشئوني (٢٣١/٢) بالهامش]. وقال أبو حيان في ارتشاف الضرف (١٧٤٨/٣).
وتجيء «ما» زائدة بعد «رب» الجارة النكرة نحو قوله: وذكره.
المصادر: الدرر اللوامع ١٤٢/٢، ١٧، الاشتقاق لابن دريد ٤٨٦، معجم شواهد النحو ٢٧، ٢٦٣، الجمع (٣٨/٢)، الجني الداني (٤٥٦)، شرح الكافية للرضي (٢٩٤/٤)، جواهر الأدب (٤٥٧)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٠/١)، الفترة لابن الدهان (٢٤٦/٣)، أوضح المسالك (٦٥/٣)، خزانة الادب (٥٨٢/٩)، جمهرة اللغة (٤٩٢/١)، التصريح (٢١/٢).

بَابُ حُرُوفِ الْقَسَمِ

٨٧- وَقَدْ يَجْرُ الْأَسْمُ بِأَنَّ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ وَالْتَاءُ أَيْضًا فَاغْلَمْ

٨٨- وَلَكِنْ تَخْصُ التَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّبتَ بِشَيْءٍ أَشْتَبَاهُ

من حروف الجر أحرف القسم وهي ثلاثة:

١- الباء. ٢- والواو.

٣- والتاء، وإنما أفردتها بالذكر لدلالاتها على القسم به، ولاختصاص القسم بأحكام، وفروع:

١- وأما الباء، فأصل أحرف القسم، ولهذا يجربها الظاهر، والمضمر، وإن كان الواو أكثر استعمالاً منها نحو: بالله، وبه لأفعلن ويجمع بينها وبين فعل القسم نحو: «وأقسموا بالله جهد أيمانهم»^(١) وتستعمل في السؤال نحو: بالله أخبرني.

٢- وأما الواو^(٢): فتختص بالظاهر نحو: «يَسْ * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ»^(٣) ولا يجمع بينها وبين الفعل فلا يقال: أقسم والله كما يقال: أقسم بالله فهي عوض عن الباء والفعل ولا تستعمل في السؤال؛ فلا يقال: والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني.

٣- وأما التاء^(٤): فهي كالواو ولا يجمع بينها وبين الفعل ولا تستعمل في السؤال وتختص بالظاهر، ولا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله عز وجل نحو: «ثُمَّ اللَّهُ تَفَتَّأ»^(٥) فلا تستعمل في غيره لقصاها عن الواو الذي هو أنقص من الباء.

(١) سورة النور: الآية: (٥٣).

(٢) انظر: المقتضب (٣١٨/٢) هذا باب القسم، علل النحو للوراق ص ٢٩٨ بتحقيق، المقتصد (٨٦٢/٢)،

شرح جمل الزجاجي (٥٢٠/١)، مغني اللبيب (١٠٦/١).

(٣) سورة يس: الآية (٢).

(٤) انظر: مغني اللبيب (٣٠/٢)، وما بعدها.

(٥) سورة يوسف، الآية (٨٥).

باب في الإضافة^(١)

٨٩- وَقَدْ يُجَرُّ الاسْمُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِمْ دَارُ أَبِي قُحَافَةَ

الاسم كما يجر بالحروف يجر بإضافة اسم إلى اسم إما لقصد التعريف أو للتخصيص كما في الإضافة المحضة أو لمجرد التخفيف في اللفظ أو رفع القبح، ويسمى الأول من المتضايين مضافا، والثاني مضافا إليه ويصيران بالإضافة كاسم واحد ومن ثم لم ينون الأول منها؛ فإذا أضفت اسما إلى اسم حذف ما في الأول من تنوين أو نون تالية للإعراب وأعرته بحسب العوامل وجررت الثاني بالإضافة أو بالحرف المقدر أو بالمضاف وهو الراجح، وكلام الناظم فيما يأتي كالصريح فيه؛ كقولك في نحو: غلام لزيد، وثوبين لبكر غلام زيد وثوبا بكر.

أقسام الإضافة:

ثم الإضافة قسمان:

١- لفظية: وتسمى غير محضة. ٢- ومعنوية: وتسمى محضة.

- فاللفظية: «لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا بل مجرد تخفيف كإضافة الوصف إلى معموله». نحو: ضارب زيد الآن أو غدا؛ ألا ترى أنه أخف من ضارب زيدا.

أقسام الإضافة المعنوية:

٢- والمعنوية على قسمين أشارا إليها بقوله:

٩٠- فَتَارَةٌ تَأْتِي بِمَعْنَى اللَّامِ نَحْوُ أَيْ عِبْدُ أَبِي ثَمَامٍ

٩١- وَتَارَةٌ تَأْتِي بِمَعْنَى مِنْ إِذْ قُلْتُ مَنَا زَيْنٌ فَقَسْ ذَاكَ وَذَا

الإضافة المعنوية: «ما أفادت تعريفا إن كان المضاف إليه معرفة كغلام زيد أو تخصيصا إن كان نكرة كغلام امرأة».

(١) الإضافة هي لغة: الإمالة، والإسناد. يقال: أضفت ظهري إلى الحائط، أي أملت وأسندته إليه، واصطلاحا: نسبة تقييدية بين شيئين الأول منهما جار للثاني لفظا أو محلا، وسمي الأول مضافا، والثاني: مضافا إليه، وقبل: العكس، ويطلق كل منهما على الآخر، وعمل الأول في الثاني لاقتضائه إياه كإقتضاء كل عامل معموله، أي مع تضمنه معنى من، أو في اللام. وقبل: لنيابته عن حرف جر. اهـ.

وهي على قسمين؛ لأن المضاف إن كان بعض المضاف إليه، وصح الإخبار بالمضاف إليه عنه كخاتم حديد، ومثله منا زيت.

١- فالإضافة بمعنى: «من».

٢- وإلا فهي بمعنى: «اللام» كدار أبي قحافة وعبد أبي تمام هذا مذهب الجمهور.

وقال الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك.

٣- وقد تكون بمعنى: «في» وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول نحو: ﴿بَلْ

مَكْرُ اللَّيْلِ﴾^(١) و﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾^(٢).

وفي الحديث: «فلا تجدون أعلم من عالم المدينة».

الاستدراك على الناظم:

والناظم لم يتعرض لهذا القسم إما تبعاً للجمهور أو لقلته وقوله: فقس ذاك أي عبد

أبي تمام، وذا أي منا زيت. ومنا كعصا لغة في المن بالتشديد الذي هو رطلان، وأبو تمام شاعر مشهور، وأبو قحافة والد الصديق رضي الله عنهما.

مالا تجامعه الإضافة:

واعلم أن الإضافة لا تجامع تنويناً ولا نونا تالية للإعراب كما مر، ولا ما فيه أل إلا

إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحروف نحو:

جاء الضارباً زيد، أو الضاربو زيد، أو وصفاً مضافاً لما فيه أل نحو: جاء الضارب

الرجل، أو مضافاً إلى مضاف لما هي فيه نحو: الضارب رأس الجاني أو لضمير عائد على ما

هي فيه نحو: مررت بالرجل الضارب غلامه.

٩٢- وَفِي الْمَضَافِ مَا يَجْرُ أَيْدَا مِثْلُ لَدُنْ زَيْدٍ وَإِنْ شِئْتَ لَدَى

٩٣- وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَدُو وَمِثْلُ وَقَعَ وَعِنْدَ وَأَوَّلُو وَكُلُّ

٩٤- ثُمَّ الْجِهَاتُ السَّتُّ فَوْقَ وَوَرَا وَيُمْنَةً وَعَكْسُهَا بِلا مَرَا

٩٥- وَهَكَذَا غَيْرُ وَبَعْضُ وَسَوَى فِي كَلِمِ شَتَّى رَوَاهَا مِنْ رَوَى

(١) سورة سبأ الآية (٣٣).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٢٦).

والأصل في الاسم أن يستعمل مضافا تارة، وغير مضاف أخرى، ومن الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافا لفظا، ومعنى، ومنها ما ينفك عن الإضافة لفظا لا معنى؛ فمن الأول:

- ١- لدن. ٢- ولدى. ٣- وسبحان. ٤- وذو.
٥- ومع. ٦- وعند. ٧- وأولو.

أما لدن: فهي «اسم بمعنى عند إلا أنه مبني، وملازم لمبدأ الغايات من زمان أو مكان. والغالب اقترانه بمن نحو: كان سيرك من لدن الجامع، أو من لدن صلاة العصر، وقد تضاف إلى الجمل نحو: ما رأيته من لدن زيد قائم، أو من لدن قام زيد.

وأما لدى، وعند فهما اسمان لمكان الحضور، وزمانه نحو: لقيته لدى الباب، وجلستُ عندهُ غير أن عند تستعمل نصبا على الظرفية، وخفضا بمن، ولدى لا تجر أصلا وعند تكون ظرفا للأعيان، والمعاني، ولدى لا تكون إلا ظرفا للأعيان خاصة. قاله ابن الشجري في أماليه.

وتقلب ألف لدى ياء مع الضمير لا الظاهر نحو: «وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ»^(١)، «وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ»^(٢).

وأما «سبحان»: فهو: «اسم مصدر بمعنى التسييح ملازم للنصب، وقد يفرد في الشعر عن الإضافة منونا إن لم تنو الإضافة» كقوله: سبحانه، ثم سبحانا نعوذ به، وغير منون إن نويت كقوله:

سُبْحَانَ مَنْ عُلْقِمَةُ الْفَاخِرِ^(٣)

(١) سورة ق آية: (٣٥).

(٢) سورة آل عمران آية (٤٤).

(٣) البحر: السريع.

عجزه:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

قائله: الأعشى في علقمة بن علاثة.

الشاهد فيه: على أن ترك تنوين «سبحان» ليس لأنه غير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، بل لأجل بقاءه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا، والأصل: سبحان الله، فحذف المضاف إليه للضرورة، وهذا رد على سيويه، ومن تبعه، في زعمه أن سبحان علم غير منصرف.

قال الراغب الأصفهاني في (المفردات ص ٢٠): قوله: سبحان من علقمه الفاخر. تقديره: سبحان علقمة

أراد سبحانه الله فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله.

وأما «ذو»: فهي بمعنى صاحب ولا يضاف إلا إلى اسم جنس غير صفة، وقد يضاف إلى علم نحو: أنا والله ذو بكة^(١)، أو جملة نحو: اذهب بذئ تسلم^(٢).

وأما «مع»: فهي اسم معرب، وهو لمكان الاجتماع أو زمانه نحو: زيد معك وجئتك مع العصر وفيها لغتان فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة، وإذا لقي الساكن ساكنًا جاز كسرهما، وفتحها.

وقد تفرد عن الإضافة فتنون، وتكون بمعنى جميع فتنصب على الحال نحو: جاء الزيدان معا أي جميعا.

وأما «أولو» فهو: «اسم جمع لا واحد له من لفظه»، وقد مر أنه محمول على جمع المذكر السالم في إعرابه نحو: جاءني أولو العلم؛ أي أصحابه.

وأما القسم الثاني: فمنه: كل، وبعض، وغير، وسوى، وأي، وحسب، وأول، وقبل، وبعد، وأسماء الجهات الست وهي: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، ووراء، وأمام، تقول: جاءني كلُّ القوم فيكون مضافا لفظا، ومعنى، ولك قطعه عن الإضافة لفظا نحو: جاءني كل وهو منوي الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة، وسيأتي في آخر المنظومة أن لقبيل وبعد أربع حالات، وقول الناظم ما يجر أبدا بفتح الياء أي ما يلزم الإضافة ولو قال ما يضاف أبدا لكان أجود لأن كل مضاف يجر أبدا وكلامه صريح في أن المضاف عامل في المضاف إليه، وهو الصحيح وقوله: «في كلام شئ» أي مع كلمات متفرقات ملازمة للإضافة لم أذكرها.

على التهكم، فزاد فيه من، ردًا إلى أصله.

وقيل: أراد سبحانه الله من أجل علقمة، فحذف المضاف إليه اهـ... انظر: الكتاب لسبويه (١/١٦٣)،

ديوان الأعشى (١٠٦)، ابن يعيش (١/٣٧)، ابن الشجري (١/٣٤٧، ٢/٢٥٠)، مجالس ثعلب (٢٦١)،

الخصائص (١/١٩٧، ٤٣٠، ٤٢/٣)، الهمع (١/١٩٠).

(١) قوله: «أنا والله ذوبكة» قالوا: إنه وجد قبل الإسلام مكتوبًا على حجر من أحجار الكعبة بخط قدم وبكة لغة في مكة، سميت بها لأنها تُثَلَّ أعناق الجابرة اهـ.

(٢) قوله: «بذئ تسلم» هو مسموع من العرب فقليل: معناه اذهب بوقت صاحب سلامة، أو في مذهب كذلك، وقيل: معناه في الوقت الذي تسلم فيه، أو في المذهب الذي تسلم فيه، فالباء بمعنى في، وذئ على الاول نعت لنكرة محذوفة، وعلى الثاني موصولة اهـ.

باب كم الخبرية^(١)

- ٩٦- وأَجْرُ رَبِّكُمْ مَا كُنْتُ عَنْهُ مُخْبِرًا مُعْظَمًا لِقَدْرِهِ مُكْبِّرًا
٩٧- تَقُولُ كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي وَكَمْ إِمَاءٍ مَلَكَتْ وَأَعْبُدِ

أقسام كم:

كم في الكلام على قسمين:

- ١- استفهامية بمعنى أي عدد.
- ٢- وخبرية: بمعنى عدد كثير؛ فالاستفهامية ستأتي في باب التمييز.

كم الخبرية:

وأما الخبرية؛ فيقصد بها التعظيم، والتكثير، ولا يكون مميزها إلى مجرورها بإضافتها إليه حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد، ويكون مفردا، وهو الأكثر كتمييز المائة؛ فما فوقها نحو: كم مال أفادته يدي.

حكم الواقع بعد كم

وتقيم تميز النصب حينئذ بها ويكون جمعا كتمييز العشرة فما دونها نحو: كم إماء ملكت وأعبد، والتاء في ملكت للتأنيث، وتختص كم بالماضي؛ فلا يقال: كم غلمان سأملكهم؛ لأن التكثير إنما يكون فيما عرف حده، والمستقبل مجهول، ولا تفارق صدر الكلام.

(١) انظر عن ((كم)) وأحكامها المراجع الآتية: الكتاب (١٥٧/٢)، المقتضب (٥٥/٣)، علل النحو للوراق ص ٥٤٨ بتحقيقي، الجني الداني (ص ٢٧٥)، مغني اللبيب (١٥٧/١)، حروف المعاني (٦٠).

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

٩٨- وَإِنْ فَتَحْتَ النَّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَأٍ فَارْفَعْهُ وَالْإِخْبَارُ مَنَّهُ أَبَدًا

٩٩- تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلٌ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالْأَمِيرُ عَادِلٌ

حد المبتدأ^(١) هو: «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية؛ غير الزائدة مخبراً عنه، أو وصفا رافعا لمكتفى به».

حد الخبر: هو: «الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور». وحكمها: أنهما مرفوعان باتفاق كما مثل به الناظم.

الاختلاف على رافعهما:

وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها عند ابن مالك ونسب لسيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو جعلك الاسم أولاً لتخير عنه، والخبر مرفوع بالمبتدأ؛ فعامل الأول معنوي والثاني لفظي، وقد علم من حد المبتدأ أنه على قسمين مبتدأ له خبر كما في النظم، ومبتدأ لا خبر له؛ بل له مرفوع يغني عن الخبر وهو الوصف المسند إلى الفاعل نحو: أقائم الزيدان، أو نائبه نحو: ما مضروب العمران، واستغنى هذا القسم بمرفوعه عن الخبر لشدة شبهه بالفعل، ولهذا لا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل من استفهام أو نفي كما مثلنا والغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة إن حصلت فائدة، وهي في الغالب تحصل بمسوغ، والمسوغات للابتداء بالنكرة كثيرة، وأنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين. قال المرادي: وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص نحو: ﴿كُلُّ لَه قَانْتُون﴾^(٢) وما رجل في الدار، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾^(٣) «وخمس صلوات كتبهن الله»^(٤).

(١) قوله: «المبتدأ» سمي مبتدأ، لأنه من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولاً. اهـ.

(٢) سورة البقرة آية (١١٦)، سورة الروم آية: (٢٦).

(٣) سورة البقرة آية: (٢٢١).

(٤) أخرجه أبو داود (١٣١، ١٣٠/٢) ٢- كتاب: الصلاة. باب: في المحافظة على وقت الصلوات (٣٣٧)،

والنسائي (١٨٦/١) ٥- كتاب: الصلاة ٦- باب: المحافظة على الصلوات الخمس (٤٦٢)، وابن ماجه

(١٨٢/٢، ١٨٣ بتحقيقي) ٥- كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها ١٩٤- باب: ما جاء في فرض

الصلوات الخمس، والمحافظة عليها (١٤٠١)، ومالك في الموطأ (١٢٣/١) ٧- كتاب: صلاة الليل ٣-

باب: الأم بالوتر (١٤)، أحمد في المسند ٣١٦/٥، ٣١٧، (٣٢٢)، تحفة الأشراف (٥١٢٢).

والأصل في المبتدأ أن يكون متقدما عن الخبر، وقد يتأخر نحو: في الدار زيد، وأين زيد؛ لكن عبارة النظم قد توهم أن من شرط المبتدأ أن يكون مقدما والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر، وقد يخبر عنه باثنين فأكثر، وإن اختلف الجنس نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(١)، ونحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٢) توقع كلها على الخبرية، ولهذا أبى الناظم بصيغة الجمع في قوله فارفعه، والأخبار عنه، ويجوز كسر الهمزة من الإخبار عنه، ومتى أنخبر عن المبتدأ وجب مطابقة الخبر له إفراداً، أو تثنية أو جمعا تذكيراً، أو تأنيثاً نحو: أنا قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، أو قائمتان، ونحن قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة وهما قائمان، أو قائمتان وهم قائمون، وهن قائمات.

١٠٠- وَلَا يُحُولُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلَ لَكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ

يعني أن المبتدأ لا يتغير حكمه من الرفع بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل على جملة أي على المبتدأ مع خبره، وإن غير المعنى: كلكن الخفيفة، وبلى، وهل نحو: هل زيد قائم، وبلى عمرو قاعد، ولكن خالد جالس، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات عاملة كإن وأخواتها؛ فإنها تنسخ حكمه كما سيأتي.

فصل تقديم الخبر

١٠١- وَقَدِّمِ الْأَخْبَارَ إِذَا تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ أَيْنَ الْكَرِيمِ الْمُنْعِمُ

١٠٢- وَمِثْلُهُ كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمَذْنِفُ وَأَيُّهَا الْعَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ

الأصل في الخبر: أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف، وقد يتقدم عليه

إما جوازا: وذلك حيث لم يعرض ما يمنع من تقديمه نحو: في الدار زيد، ومنه قولهم: تميمي أنا ومشناً من يشنوك.

وإما وجوبا: وذلك إذا عرض له ما يوجب ذلك فمن ذلك أن يكون متضمنة لما له صدر الكلام كالاستفهام نحو: أين الكريم؟ فأين خير مقدم وجوبا لتضمنه الاستفهام؛ لأنه

(١) سورة طه: آية: (٢٠).

(٢) سورة البروج آية: (١٦).

سؤال عن المكان، ومثله: كيف المريض المدنف^(١) ومتى المنصرف؛ فكيف خبر مقدم، وكذلك متى، وما بعدهما مبتدأ مؤخر، ووجب تقديمهما لتضمنهما الاستفهام إذ الأول سؤال عن الحال، والثاني عن الزمان، ومن ذلك أن يكون تقديمه مصححا للابتداء بالنكرة نحو في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل إذ لو أخر الخبر في هذه الأمثلة؛ لما صح الابتداء بالنكرة نحو: في الدار رجل، وعندك مالك وقصدك غلامه رجل إذ لو أخر الخبر في هذه الأمثلة لما صح الابتداء بالنكرة، ومن ذلك أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر أو على مضاف إليه الخبر نحو: على التمرة مثلها زيدا وقوله:

(٢) عَلَيَّ وَلِكُلِّ مِلءٌ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

عدم جواز عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة:

إذ لو أخر الخبر للزم عود الضمير على متأخر لفظاً، ورتبة وهو لا يجوز ولم يتعرض الناظم لوجوب تأخير الخبر كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو شرط نحو: من في الدار ومن يقيم أقم معه أو مقرونا بلام الابتداء نحو: من في الدار ومن يقيم أقم معه أو مقرونا بلام الابتداء نحو: لزيد قائم، أو أخبر عنه بفعل مسند إلى ضمير نحو: زيد قام، أو كان

(١) المدنف: بكسر النون، وفتحها. يقال: أدنف المرض، وأدنف المريض إذا لازمه المرض، فهو يتعدى، ولا يتعدى. اهـ.

(٢) صدره:

أَهَابُكَ أَجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ

البحر: الطويل.

قائله: نصيب بن رباح، وهو عبد أسود لبني مروان يخاطب امرأة الإعراب:

«فعل» خبر مقدم. و «حبيبها» مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين، وقد أضيف إليها الخبر، وهو متأخر في الرتبة، وتسميتها بعض الخبر مجاز. وإنما الخبر لا غير. وقول الخطيب التبريزي: إن المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد، وإلى ذلك أشار ابن مالك في قوله:

مِمَّا بِهِ مُيِّنَاتَا يُخْبِرُ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ

[شرح التصريح على التوضيح (١/١٧٦)]، وانظر: شرح الحماسة ١٣٦٣، العيني (١/٥٣٧)، الأشموني (٢١٣/١)، ديوان نصيب ٦٨.

المبتدأ والخبر متساويين تعريفا وتنكيلا، ولا قرينة نحو: أفضل منك أفضل مني إذ لو قدم الخبر لما علم المخبر عنه.

الرباط في جملة الخبر:

١٠٣- وَإِنْ تَكُنْ بَعْدُ^(١) الظُّرُوفِ الْخَبَرِ فَأَوَّلِهِ النَّصْبُ وَدَغَ عَنْكَ الْمَرَا

١٠٤- تَقُولُ زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرِو وَقَعْدًا وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدًا

الأصل في الخبر أن يكون مفردا، وقد يقع جملة مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ الذي سيق له كزيد أبوه قائم، وعمر قام أخوه إلا إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رابط لفظي اكتفاء بما عنه نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢).

وقد يقع ظرفا نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(٣) وجارا، ومجرورا نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٤). وإذا وقعا خبرين فلا بد لهما من محذوف يتعلقان به، وذلك المحذوف هو الخبر في الحقيقة وأطلق عليهما اسم الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذا، وهو عامل النصب في لفظ الظرف كما يرشد إليه قوله: «فأوله النصب»، وفي محل الجار والمجرور.

واختلف فيه هل هو اسم أو فعل فمن قدر الاسم كان الإخبار بهما من قبيل الإخبار بالمفرد، ومن قدر الفعل كان من قبيل الإخبار بالجملة ثم الظرف على قسمين مكاني وزماني:

فظرف المكان يخبر به عن اسم الذات نحو: زيد أمامك، وعن اسم المعنى نحو: الخير عندك. وظرف الزمان يخبر به عن اسم المعنى إذا كان الحدث غير مستمر نحو: الصوم يوم السبت، والسير غدا، ولا يخبر به عن اسم الذات؛ فلا يقال: زيد اليوم لعدم الفائدة؛ فإن حصلت جاز نحو: نحن في شهر كذا أو في زمان طيب.

وأما تمثيل الناظم بقوله: زيد خلف عمرو قعدا، فليس من باب الإخبار بالظرف بل بالجملة الفعلية والظرف لغو، وههنا فوائد ذكرتها في شرحي على «القطر»^(٥) فمن أحبها فليراجعها.

(١) في الملحة المطبوعة ص ١٣ بدلا من بعد، بعض.

(٢) سورة الإخلاص آية: (١).

(٣) سورة الأنفال آية (٤٣).

(٤) سورة الفاتحة آية (١).

(٥) قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.

١٠٥- وَإِنْ ثَقُلَ أَيُّنَ الْأَمِيرِ جَالِسٌ وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشَرِّ مَآئِسُ

١٠٦- فَجَالِسٌ وَمَآئِسٌ قَدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ مَعَا

إذا وجد مع المبتدأ اسم وظرف أو جار ومجرور وكل من الاسم والظرف والجار والمجرور صالح للخبرية بأن حسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبراً؛ لكن إن تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الاسم كما مثل اختير عند سيبويه والكوفيين حالة الاسم، وإن لم يتقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو: بشر ماكنه في فناء الدار؛ فإن كرر الظرف أو الجار والمجرور فالأرجح حالة الاسم تقدم الظرف أو تأخر لورود القرآن به نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(١) ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ﴾^(٢).

وأوجب الكوفيون النصب؛ فإن كان الظرف أو الجار والمجرور غير مستغنى عنه تعين خبرية الاسم وحالية الظرف تكرر أم لا نحو: فيك زيد راغب فيك، وزيد راغب فيك، وإن اجتمع طرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو: إن عبد الله في الدار بك واثقاً أو واثق أو بالناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغب.

(١) سورة هود آية (١٠٨).

(٢) سورة الطلاق آية (١٧).

باب اشتغالِ العاملِ عن المَعْمُولِ بِضَمِيرِهِ^(١)

١٠٧- وَهَكَذَا إِنِ قُلْتَ زَيْدٌ لَمْ يَكُنْ وَخَالِدٌ ضَرَبَتْهُ وَضَمَّتْهُ

١٠٨- فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالتَّنْصِبُ كِلَاهُمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ

إذا تقدم اسم معرفة وتأخر عنه فعل أو شبهه عامل في ضمير الاسم المتقدم أو في اسم مضاف إلى ضميره كما في: زيد ضربته. جاز لك في ذلك الاسم المتقدم رفعه ونصبه، كما جاز رفع جالس مثلاً ونصبه فيما تقدم، وإن اختلفت جهة الرفع والنصب.

فإذا قلت: زيد لَمْ يَكُنْ مثلاً جاز لك رفع زيد على الابتداء فالجملة بعده في محل رفع على أنهما خبره ونصبه على المفعولية بإضمار عامل وجوبا موافق للمذكور فلا موضع للجملة حينئذ بعده لأنها مفسرة والرفع أرجح لعدم احتياجه إلى تقدير نعم لو كان الفعل المتأخر، دالا على الطلب؛ فالنصب أرجح نحو: زيدا اضربه؛ لأن الرفع يستلزم الإخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأول البعض ما ورد من ذلك، ولو كان الاسم المتقدم نكرة تعين النصب نحو: رجلا أكرمته.

(١) في طبعة عيسى البابي الحلبي للملحة ص ١٤ الاشتغال.

بَابُ الْفَاعِلِ

- ١٠٩- وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمِ الْبِنَاءِ
 ١١٠- فَارْفَعُهُ إِذَا تُعْرِبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ جَرَى الْمَاءُ وَجَارَ الْعَامِلُ^(١)

حد الفاعل:

الفاعل: اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل تام أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة:

- ١- فالاسم نحو: جرى الماء، وجار العامل.
 ٢- والمؤول به نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَلَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ﴾^(٢).
 ٣- والفعل كما مثلنا.

٤- والمؤول به نحو قوله: ﴿مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ﴾^(٣) وقولنا: مقدم مخرج لنحو: زيد قام؛ فإن زيدا ليس بفاعل كما يفهمه قوله عقيب فعل بل مبتدأ، وما بعده خبره، لكن تعبيره بعقيب يوهم أنه لا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله، وليس كذلك كما سيأتي، وقولنا أصلي المحلي مخرج لنحو: قائم زيد؛ فإن المسند وهو قائم أصله التأخير؛ لأنه خبر.

المخرج عن تعريف الفاعل:

وذكر الصيغة مخرج لنحو: ضرب زيد بضم أوله، وكسر ثانيه لأنها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما، وهو معنى قول الناظم عقيب فعل سالم البناء أي لم يتغير بناؤه للإسناد إلى المفعول.

وقوله: «فارفعه» أشار به إلى أن حكمه الرفع ورافعه هو ما أسند إليه من فعل أو شبهه، وقد يجز الفاعل لفظا بحرف زائد نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^(٤) أو بإضافة مصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٥) وشذ نصبه ورفع المفعول نحو: حرق الثوب المسمار. وقوله: إذا تعرب للتنبيه على أن الرفع إنما يظهر فيه أو يقدر إذا كان معربا وإلا

(١) في طبقة ملحّة الإعراب بمكتبة عيسى الحلبي ص ١٥ بدلا من العامل العاذل.

(٢) سورة العنكبوت آية (٥١).

(٣) سورة فاطر آية (٢٨).

(٤) سورة المائدة آية (١٩).

(٥) سورة البقرة آية (٢٥)، وسورة الحج آية (٤٠).

فليقل في محل رفع وأشار بتعداد المثال إلى أنه لا فرق بين الإسناد الحقيقي والمجازي، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح، ولا بين أن يكون الفعل واقعا منه أو قائما به.

١١١- وَوَحَدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِمْ سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَةَ

أي: جرد الفعل على الأفصح من علامة الجمع إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مجموع كما تجرده إذا أسندته للواحد نحو: سار الرجال ومنه: «وَقَالَ الظَّالِمُونَ»^(١)، «وَقَالَ نِسْوَةٌ»^(٢) بخلاف ما إذا أسندته إلى ضمير مجموع نحو: الزيدون قاموا أو النسوة قمن وكالجمع المثني فيقال قام رجلان، ولا يقال على الأفصح فأما رجلان، ومن العرب من يلحق الفعل الألف والواو والنون على أنها ليست ضمائر، وإنما هي علامات للفاعل كالتاء في نحو: قامت هند، وإنما وجب تجريده على اللغة الفصحى؛ لأن تثنية الاسم وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه؛ فإنه قد لا يعلم من لفظه مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم.

١١٢- وَإِنْ تَشَأْ فَرِذْ عَلَيْهِ التَّاءَ نَحْوَ اشْتَكَّتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ

يعني أنك إذا وجدت الفعل عند إسناده إلى الفاعل الظاهر المجموع فأنت بالخيار في إلحاقه علامة التأنيث: فإن شئت قلت: جاء الرجال بالتذكير على التأويل بالجمع أو جاءت الرجال بالتأنيث على التأويل بالجماعة، وعنه: اشتكت عوراتنا الشتاء، وشمل كلامه جمع التكسير لمذكر أو مؤنث واسم الجمع كقامت النساء، واسم الجنس الجمعي كأورقت الشجر، وكذا جمع المؤنث السالم كقامت الهندات، وجمع المذكر السالم كقام الزيدون، وفي هذين خلاف والصحيح أنهما كمفرديهما؛ فيجب التأنيث في نحو: قامت الهندات؛ كما يجب في نحو: قامت هند، ويجب التذكير في نحو: قام الزيدون كما يجب في نحو: قام زيد، ولما ذكر أن الفعل إذا أسند إلى جمع تلحقه تاء التأنيث أراد أن يبين مواضع لزومها فقال:

١١٣- وَتَلَحَّقْ التَّاءَ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكَلْمِنَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي

١١٤- كَقَوْلِهِمْ جَاءَتْ سَعَادُ ضَاحِكَةً وَأَنْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَةً^(٣)

(١) سورة الفرقان آية (٨).

(٢) سورة يوسف آية (٣٠).

(٣) الراتك: المقارب خطورة (الصحاح ١٥٨٧/٤ ارتك).

إذا أسند الفعل إلى مفرد ظاهر حقيقي التأنيث وهو ما له فرج غير مفصول ولا مراد به الجنس لحقته وجوبا تاء ساكنة تدل على تأنيث فاعله.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ^(١)﴾؛ ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ^(٢)﴾؛ بخلاف ما لو كان مجازي التأنيث كطلعت الشمس أو مفصولا من عامله نحو: قامت اليوم هند، وحضرت القاضي امرأة أو مراد به الجنس نحو: نعمت المرأة هند جاز إلحاق التاء وعدمها والإلحاق أرجح، ويجب إلحاقها أيضا إذا أسند الفعل إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث حقيقي كهند قامت أو مجازي كالشمس طلعت، وأما قوله:

فَلَا مُرْزَنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْمَنَ أَبْقَلَ أَبْقَاهَا^(٣)

(١) سورة آل عمران آية (٣٥).

(٢) سورة يوسف آية (٥١).

(٣) قائله: عامر بن جو بن الطائي. البحر: المتقارب، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٤٠).

أورده نظيرا لعرفات في كونها مؤنثة لا يجوز فيها التذكير إلا بتأويل بعيد، وهو أن يراد بها المكان.

وأورده أيضا في باب المذكر، والمؤنث على أنه لا يحذف علاقة التأنيث من المسند إلى ضمير المؤنث المجازي إلا بضرورة الشعر.

الشاهد فيه: قال ابن خنق: الشاهد فيه أنه ذكر أبقل، وهو صفة للأرض ضرورة، حملا على معنى المكان، فأعاد الضمير على المعنى، وهو قبيح. والصحيح أنه ترك فيه علامة التأنيث للضرورة، واستغنى عنه من علم من تأنيث الأرض. وإلى هذا الوجه أشار أبو على الفارسي.

الإعراب:

«فلا مرزنة» لا الأولى نافية للجنس على سبيل الظهور عاملة عمل إنَّ أو ملقاة، والثانية للجنس على سبيل التنصيص.

و«مرزنة» اسم لأن كانت عاملة عمل إنَّ، أو مبتدأ إن كانت غير عاملة، وصح الابتداء بالنكرة، إما للعموم وإما للوصف.

وجملة: «ودقت» محلها نصب خبر لا، أو رفع: خبر المبتدأ، أو نعت لمرزنة، والخبر محذوف، أي موجودة أو معهودة. وجملة «أبقل» خبر لا فقط، ولا يجوز كونها صفة لاسم لا، كما جوزه شراح الشواهد، لأنه يجب حينئذ تنوين سم لا لكونه مضارعا للمضاف. والمرنة: واحدة المزن السحابة البيضاء، ويقال: المطرق، والمعنى هنا على الأول. انتهى. وكلاهما غير صحيح... الخ.

انظر المصادر: الآتية الكتاب (١/٢٤٠)، الخصائص (٢/٤١١)، التصريح (١/٢٧٨)، المحتسب (٢/١١٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٩٤)، الهمع (٢/١٧٤)، الدرر اللوامع (٢/٢٢٤)، المقرب (٦٦).

فضرورة وقوله: «راتكه»^(١) بالتاء المثناة من فوق هو من قولهم: رَبَّكَ البعير إذا انطلق راکضاً محرکاً أعجازه.

١١٥- وَتُكْسَرُ التَّاءُ بِلا مَحَالَةٍ فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبَلَتْ الْعِزَّالَةُ

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة وقد يعرض لها ما يخرجها عن الأصل كما إذا وليها ساكن فحيثُ تحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما مثل أو بالضم نحو: «وَقَالَتْ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ»^(٢).

(١) «راتكه» منصوب على الحال من الفاعل. يقال: رَبَّكَ البعير من باب نصر، إذا انطلق راکضاً محرکاً، أعجازه. والرتكان: ضرب من السير فيه اهتزاز، لا يكاد، يوجد إلا في الإبل. قاله الخليل بن أحمد في كتاب العين.

(٢) سورة يوسف آية (٣١).

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

١١٦- وَأَقْضِ قَضَاءً لَا يَرُدُّ قَائِلُهُ بِالرُّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

١١٧- مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ يُكْتَبُ عَهْدًا لَوَالِي

أي احكم للمفعول الذي لم يذكر فاعله بالرفع إقامة له مقامه أو احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله ولما كان ذلك متوقفا على تغيير صيغة الفعل قال من بعد ضم أول الأفعال؛ فإذا أريد إسناد الفعل المتصرف إلى نائب الفاعل ضم أوله لفظا أو تقديرًا ماضيا كان أو مضارعا وهذا ما اقتصر عليه ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره في الماضي لفظا أو تقديرًا وفتح كذلك في المضارع؛ فإن كان مفتوحا في الأصل بقي عليه وكذا إن كان أوله مضموما في الأصل بقي عليه ثم ترفع النائب كما ترفع الفاعل وتعطيه سائر أحكامه من وجوب التأخر.

التأخر عن العامل واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث العامل لتأنيثه؛ فقولك: ضَرَبَ زيد مثلا أصله ضرب عمرو زيدا حذف الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه؛ فارتفع فحصل اللبس؛ لأنه لا يعلم هل الفعل مبني للفاعل أو المفعول؛ فغيرت الصيغة عما كانت عليه لا من اللبس؛ فإن لم يوجد في اللفظ مفعول به نائب عن الفاعل ما اختص وتصرف من ظرف نحو صيم رمضان أو جار ومجرور نحو: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾^(١) أو مصدر نحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾^(٢).

١١٨- وَإِنْ يَكُن ثَانِي الثَّلَاثِي أَلْفَ فَكُسِرَتْ حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقْفَ

١١٩- تَقُولُ بَيْعَ الثَّوَابِ وَالْغُلَامِ وَكَيْلَ زَيْتِ الشَّامِ وَالطَّعَامِ

إذا أريد أريد بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يسم فاعله كسر أوله؛ فقلبت ألفه ياء سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء فتقول في ياع وقال: بيع، وقيل. أصلهما بيع، وقول نُقِلْتُ، حركة الياء، والواو لاستثقالهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها؛ فصار بيع وقيل، وما ذكره الناظم هو اللغة الفصحى، ومن العرب من يكسر أوله مشما ضمًا تنبها على أن الضم هو الأصل والإشمام هيئة الشفتين

(١) سورة الأعراف آية ١٤٩.

(٢) سورة الحاقة آية ٣٣.

للتلفظ بالضم من غير تلفظ به.

تنبيه: ومن العرب من يقول: بوع، وقول، بالواو الساكنة، وضم الأول وهو قليل ومنه قوله:

(١) لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

وأما المضارع منه، فإن عينه تقلب ألفا واوا كانت أو ياء فتقول: في يقول، ويبيع، يقال، وياع، إذا أصلهما يقول، ويبيع، فنقلت حركة العين إلى ما قبلها، ثم قلبت العين ألفا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن فصار يقال وياع.

(١) هذا عجز بيت لرؤبة بن العجاج وصدرة:

ليت، وهل ينفع شيئا ليت

وقال ابن كمال باشا في أسرار النحو ص (١٠١) طبع دار الفكر عمان مفعول لم يسم فاعله، ومنها الإشاعة نحو: ... وذكره.

وقال: محققه الدكتور أحمد حسن حامد.

ينعز: القالي، أبو علي، الأمالي، طبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٢٦ م ٢٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٠، وابن هشام مغني اللبيب ٣٩٣، شرح التصريح (١/١٩٤)، همع الهوامع (١/٢٤٨)، شرح الأشموني (٢/٦٣).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ^(١)

١٢٠- وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حَكْمٌ أَوْجَبًا كَقَوْلِهِمْ صَادَ الْأَمِيرُ أَرْنَبًا

المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل كما مثل به فأرنب مفعول به؛ لوقوع فعل الفاعل عليه، وهو الصيد، والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء؛ فدخل نحو: ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا.

وعلاوة المفعول به: أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ مصدر ما عمل فيه:

كضربت زيدا، وركبت الفرس، إذا يصح أن يقال زيد مضروب والفرس مركوب.

وحكمه: النصب كما أن حكم الفاعل الرفع وسبب ذلك: أن الفاعل لا يكون إلا

واحد بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف؛ فأعطوا الأقل الأثقل والأخف الأكثر

ليكون ثقل الرفع موازنا لثقل الفاعل وخفة الفتحة موازية لكثرة المفعول.

١٢١- وَرَبَّمَا أَخِرَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نَحْوُ قَدْ اسْتَوْفَى الْخَرَاجَ الْعَامِلُ

الأصل: تأخير المفعول عن الفعل، والفاعل، وقد يتوسط بينهما.

١- إما جوازا: كما مثل به، ومنه: «وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذْرُ»^(٢).

٢- وإما وجوبا: كما إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: «وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ

رَبَّهُ»^(٣)، أو كان المفعول ضميرا متصلا بالفاعل نحو: ضربني زيد، وقد يتقدم عليهما.

٣- إما جوازا نحو: «فَفَرِّقَا كَذِبُتُمْ»^(٤).

٤- وإما وجوبا: كما إذا كان له صدر الكلام نحو: «أياما تدعو» وقد يجب ذلك

الأصل وهو تأخيره عنهما كما أشار بقوله:

١٢٢- وَإِنْ ثَقُلَ كُلُّ مَوْسَى يَغْلَى فَقَدِّمِ الْفَاعِلَ فَهُوَ الْأَوَّلَى^(٥)

(١) المفعول به: هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل.

(٢) سورة القمر آية (٤١).

(٣) سورة البقرة آية (١٢٤).

(٤) سورة البقرة آية (٨٧).

(٥) في طبعة عيسى الحلبي للملحة ص ١٦ أولى.

خوف التباس الفاعل بالمفعول:

إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر وجب كون الأول فاعلا والثاني مفعولا، وإن أوهم كلام الناظم خلافه لتعبيره بالأولى سواء كانا:

- ١- مقصورين نحو: كلم موسى يعلى.
 - ٢- أم اسمي إشارة نحو: ضرب هذا ذاك.
 - ٣- أم موصولين نحو: ضرب من في الدار من على الباب أم مضافين إلى ياء المتكلم نحو: ضرب غلامي صديقي.
- ولا يجوز في مثل هذه تقديم المفعول أيضا على العامل خوف الالتباس بالمبتدأ فإن وجدت قرينة لفظية نحو: ضربت عيسى سعدى، ، معنوية نحو: أكل الكمثرى موسى لم يجب التأخير.

الناصب للمفعول به:

واعلم أن الناصب للمفعول به إما فعل متعد كما مر أو صفة نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾^(١) أو مصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٢) أو اسم فعل نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾^(٣). ولما كان المفعول به ينصبه المتعدي أشار إليه مع التعريض إلى أن مطلق الفعل ينقسم إلى متعد ولازم بقوله:

(١) سورة الطلاق آية (٣).

(٢) سورة البقرة آية (٢٥١).

(٣) سورة المائدة آية (١٠٥).

باب ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا

١٢٣- وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصَبُ مَفْعُولُهُ مِثْلُ سَقَى وَيَشْرَبُ

الفعل المتعدي: هو «ما يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به؛ فينصبه».

واللزام: بخلافه، ومراد الناظم رحمه الله تعالى أن كل فعل ينصب المفعول به فهو متعد ففي عبارته قلب وإذا قصد تعدى اللازم إليه عدى بحرف الجر أو الهمزة أو التضعيف ومن النحاة من يثبت الوساطة فيجعل كان وكان وأخواتها لا توصف بلزوم ولا تعد. ومنهم من يثبت قسمًا رابعًا يوصف باللزوم والتعدي معا لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح؛ فإنه يقال: شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له زاعما أنه لما تساوى فيه الاستعمالان صار قسمًا برأسه، واعلم أن المتعدي على ثلاثة أقسام.

أقسام الفعل المتعدي:

متعد إلى واحد نحو: شرب زيد لبنًا، ومتعد إلى اثنين نحو: سقى بكر خالدًا سمًا، ومتعد إلى ثلاثة نحو: أعلمت زيدا عمرا فاضلا، والمتعدي إلى اثنين قد يكون الثاني منهما غير الأول كما مثلنا، وقد يكون هو الأول في المعنى وهذا معقود له باب ظننت، وأخواتها وإليه أشار بقوله:

١٢٤- لَكِنَّ فِعْلَ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ فِي الثَّلَاثِينَ

١٢٥- تَقُولُ قَدْ خِلْتُ الْهَلَالَ لَا نَحَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحًا

١٢٦- وَمَا أَظُنُّ غَامِرًا رَفِيقًا وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا

١٢٧- وَهَكَذَا تَفْعَلُ^(١) فِي عَلِمْتُ وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي رَعِمْتُ

ذكر الناظم سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين الثاني منهما هو عين الأول في المعنى إذ أصلهما المبتدأ أو الخبر.

فهذه السبعة وكذا كل ما تصرف من الماضي منها كما يومئ إليه قوله: «وَمَا أَظُنُّ» إلى آخره تدخل على المبتدأ.

والخبر بعد استيفاء فاعلها؛ فتنصبها مفعولين على التشبيه بأعطيت كالأمثلة التي

(١) في طبعة عيسى الباب الحلبي للملحة ص ١٧ «تصنع» بدلا من تفعل.

ذكرها، وإن كان الأصل أن لا تؤثر فيهما؛ لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها وتسد مسدهما أن المفتوحة المشددة ومعمولاها كظننت أن زيدا قائم، وإن كان بتقدير اسم مفرد وكذا تسد عنهما أن وصلتها نحو: ﴿الْم * أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا﴾^(١) وسميت أفعال القلوب؛ لأن معانيها قائمة بالقلب وأفعال الشك واليقين؛ لأن منها ما يفيد في الخبر شكاً نحو: ظن وحسب، وخال، وزعم، ومنها ما يفيد فيه يقيناً نحو: وجد، وعلم، ورأى، ويجوز فيها الإلغاء، وهو إبطال عملها لفظاً، ومحلاً لغير موجب إن تأخرت عن المفعولين نحو: زيد قائم ظننت أو توسطت نحو: زيد ظننت قائم والأرجح الإلغاء مع التأخير والإعمال مع التوسط، ويجب فيها أيضاً التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لموجب ككون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى﴾^(٢)، أو مضافاً إليه. نحو: علمت أبو من زيد، أو مدخوله نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو، أو ما النافية نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾^(٣) أو لام الابتداء نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾^(٤).

ويجوز العطف بالنصب على الجملة المعلقة؛ لأن محلها نصب كقوله:

وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا الْبُكَ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ^(٥)

(١) سورة العنكبوت، الآية (٢).

(٢) سورة الكهف: آية (١٢).

(٣) سورة الأنبياء: آية (٦٥).

(٤) سورة البقرة آية (١٠٢).

(٥) البحر: الطويل.

قائله: كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة.

الإعراب: ما: نافية، كنت: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه. أذري: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره أنا. والجملة في محل نصب خبر كان. «قبل» ظرف زمان منصوب بأذري، وقيل: مضاف. و «عزة» مضاف إليه. «ما» اسم استفهام مبتدأ. «البكا» خبر المبتدأ، وجملة هذا المبتدأ، والخبر في محل نصب بأذري. «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي.

«موجعات» معطوف على محل جملة. «ما البكى» منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، موجعات: مضاف. و«القلب» مضاف إليه. «حتى» حرف غاية وجر. و «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء علامة التانيث، والفقاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. وقيل: تولت أن مصدرية محذوفة تسبك. بمصدر يقع مجروراً بحتى، والجار والمجرور متعلق بأذري.

الشاهد فيه:

فعطف موجعات بالنصب على محل قوله: «ما البكا» ولا يجوز في هذه الأفعال حذف مفعوليها، ولا أحدهما اقتصارا أي لغير دليل؛ لأن أصلهما المبتدأ، والخبر ويجوز الحذف اختصارا أي للدليل فمن حذفهما معا قوله:

بأي كتاب أم بأيّة سُنّة تَرى حُبَّهُمْ عَارًا عليّ وَتَحْسِبُ^(١)
أي تحسب فيهم عارا علي ومن حذف الأول «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا أَنَا لَهُمْ

قوله: «أدري ما البكى ولا موجعات». فإن أدري فعل مضارع من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. وقوله: «ما البكا» جملة من مبتدأ وخبر. فكان حق الفعل أن يحمل في لفظ أو محل المبتدأ، والخبر النصب، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأنه ملازم للتصدر. لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ، والخبر النصب، وعمل في محلها. والدليل على أنه عمل في محلها أنه عطف عليهما. قوله: «موجعات» بالنصب بالكسرة، والمعطوف يجب أن يكون كالمعطوف عليه في إعرابه، كما هو معلوم لك، فيدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب؛ ولما لم يكن المعطوف عليه منصوبا لفظا، ولا تقديرا؛ فإننا نتق بأنه منصوب محلا، وليس في هذا ما يدعو إلى الإطالة بالشرح والإيضاح فافهم.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٤١ رقم ١٨٧، التصريح (٢٥٧/١)، الأشموني (٣٢/٢) باب: ظن وأخواتها رقم (٣٣٨)، ديوان كثير (٢٧/١)، قطر الندى رقم (٧٤)، أوضح المسالك رقم (١٨٨).

(١) قائلة: الكميت بن زيد الأسدي.

البحر: الطويل.

الشاهد فيه:

على أنه قد حذف مفعولا «تحسب» للقرينة، والتقدير: وتحسب حُبَّهُمْ عَارًا عليّ، قال ابن جني: في «إعراب الحماسة». «بأي كتاب..» أي وتحسب ذاك كذلك، ولا يحسن أن تجلعهما هنا لغوا، من قبل أنها لم تقع بين المبتدأ، وخبره، ولا بعدهما، نحو: زيد قائم أحسب، وإنما كان اعتبار عملها أو إلغائها هناك، لأنها لو كانت عاملة لعملت فيهما.

وأما ههنا فلا سبيل إلى الخبر والتمر، ونحوهما. اهـ. وقوله: «بأي كتاب» متعلق بقوله: «تري».

القصيدة يمدح بها آل النبي ﷺ وفيها:

فمالي إلا آل أحمد شيعه ومال إلا مشعب الحق مشعب

المصادر: خزائن الأدب (١٣٧/٩) رقم (٧١٢)، والمحتسب (١٧٣/١)، والمقرب (١١٦/١)، واليعني (٤١٣٩/٢)، والتصريح (٢٥٩/١)، والجمع (١٥٢/١)، وحاشية الشيخ يس (١٦١/١)، والهاشميات (٣٨).

اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ أَلْهَمَ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ»^(١) أي بخلهم.
ومن حذف الثاني قوله^(٢):

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ^(٣)
أي: فلا تظني غيره واقعا مني.

(١) سورة آل عمران آية (١٨٠).

(٢) القائل هو: عنترة بن شداد العبسي، أحد فرسان العرب، وشعرائهم المجيدين في الجاهلية. والبيت من معلقته.
قال ابن هشام: فلا تظن غيره. أي: فلا تظني غيره واقعا أو كائنا فحذف المفعول الثاني، ولا يجوز لك أن تقول: «علمت» أو ظننت مقتصرًا عليه، من غير دليل على الأصح، ولا أن تقول: علمت زيدا. وترك المفعول الأول في هذا المثال، والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما أجمعوا على ذلك.
(٣) البحر: الكامل.

الإعراب:

«ولقد» الواو للقسمة، والمقسم به محذوف، واللام واقعة في جواب القسم.
قد: حرف تحقيق.

«نزلت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

«فلا» ناهية. تظني: فعل مضارع مجزوم بلا ناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعله.
«غيره» غير: مفعول أول لتظن، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه، والمفعول الثاني لتظن محذوف مضاف المحسب مضاف إليه. المكرم صفة للمحب.
الشاهد فيه:

قوله: «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني لتظني اختصارا مع قيام الدليل على ذلك المحذوف.

وتقدير الكلام: ولقد نزلت فلا تظني غيره واقعا، وذلك الحذف جائز خلافا لابن ملكون.

المصادر: شرح ابن عقيل رقم (١٣٤)، أوضح المسالك رقم (١٩٢)، شرح شذور الذهب رقم (١٩٦)، الأشموني رقم (٤٣٢).

بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ^(١)

١٢٨- وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلًا مُتَوْنًا فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلًا بَيْنًا

١٢٩- فَارْفَعْ بِهِ فِي لَازِمِ الْأَفْعَالِ وَالنَّصِبِ إِذَا عُذِّي بِكُلِّ حَالٍ

١٣٠- تَقُولُ زَيْدٌ مُسْتَوٍ أَبُوهُ بِالرَّفْعِ مِثْلُ يَسْتَوِي أَخُوهُ

اسم الفاعل: «هو ما استثنى من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث».

ويعمل عمله: فعله المبني للفاعل؛ فيرفع الفاعل فقط، إن كان فعله لازماً.

(تقول زيد مستو أبوه. بالرفع) من الاستواء.

(مثل) ما تقول في فعله اللازم زيد.

(يستوي أخوه) وينصب المفعول أيضاً إن كان فعله متعدياً للواحد نحو: زيد ضارب

أبوه عمراً، ومنه قوله:

١٣١- وَقُلْ سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عَثْمَانًا بِالنَّصْبِ مِثْلُ يُكْرِمُ الضَّيْفَانَا

(وقل سعيد مكرم عثماناً. بالنصب مثل) ماتقول في فعله المتعدي سعيد.

(يكرم الضيفاناً) وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو: سعيد معط

خالداً درهماً؛ لكن صحة عمله عمل الفعل مشروطة بأمرين:

أحدهما: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه حينئذ يشبه المضارع في الحركات

والسكنات، وعدد الحروف والاحتمال لأحد الزمانين ودخول لام الابتداء.

والثاني: اعتماده على استفهام نحو: أضارب زيداً عمراً أو نفي نحو: ما مكرم خالد

بشراً، أخبر عنه نحو: زيد ضارب بكراً، أو موصوف نحو: مررت برجل ضارب زيداً، أو

ذي حال نحو: جاء سعيد راكباً فرساً.

فإن كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل خلافاً لبعضهم، وهم الكوفيون.

وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلِّبَهُمْ بِأَسْطٍ ذِرَاعِيهِ﴾^(٢) فمحمول على إرادة حكاية الحال

الماضية ومعناه ييسط ذراعيه بدليل ﴿وَوَقَّلَبَهُمْ﴾^(٣)، وأما:

(١) في طبعة عيسى الباب الحلي ص ١٧: باب ٤٩: عمل اسم الفاعل المنون.

(٢) سورة الكهف آية (١٨).

(٣) سورة الكهف آية (١٨).

خَبِيرٌ بَنُو لَهْبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيًا مَقَالُهُ لَهْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(١)

فعلى التقدير والتأخير، وإنما يصح الإخبار بالمفرد عن الجمع لأن فعلا قد يستعمل للجماعة نحو: «وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» التحريم آية (٤).

فإن وقع اسم الفاعل صلة لأل عمل عمل فعله مطلقا حالا كان أو مستقبلا أو ماضيا معتمدا أولا لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذا حق الصلة أن تكون فعلا كجاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا.

وإذا استوفى اسم الفاعل المجرد أي من اللام ما اشترط لصحة عمله جاز أن ينصب المفعول به، وجاز إضافته إليه، وقد قرئ بالوجهين «إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ» «هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ»^(٢). وإذا أضيف إلى ما بعده وأتبع جاز لك في التابع جره على اللفظ ونصبه على المحل نحو: هذا ضارب زيد وعمرو وعمرا.

(١) قائله: رجل من طيء. البحر: الطويل. اللغة: «خبير» هو من الخبرة، وهي العلم بالشيء، ومعرفته. «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وهم بنو لهب بن أحن بن كعب بن الحارث ابن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد، وفيهم يقول كثير عزة.

تَيَمَّنْتُ لَهْبًا أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهَا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لَهْبٍ

ملغيا: اسم فاعل من الإلقاء، بمعنى مهمل. المعنى: إن بني لهب عاملون بالزجر، والضيافة، فإذا قال أحدهم كلاما فصدقه، ولا تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف.

الإعراب: «خبير» مبتدأ مرفوع بالضمة بالظاهرة. «بنو» فاعل بخير سد مسد الخبر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم. و «بنو» مضاف، و «لهب» مضاف إليه، هذا إعراب الأخفش. «فلا» الفاء حرف دال على التفرغ، لا: ناهية، «تلك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه سكون النون المحذوف للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. «ملغيا» خبرتك منصوب بالفتحة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر فيه، وهو فاعله «مقاله» مفعول به لقوله ملغيا، ومقاله مضاف. و «لهبي» مضاف إليه. «إذا» ظرف لما يستقل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده. والتقدير: إذا مرت الطير. والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف، والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها. «مرت» مر فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الطير، والجملة. لا محل لها من الإعراب مفسرة، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام. والتقدير: إذا مرت الطير فلاتك ملغيا مقاله لهبي.

(٢) سورة الزمر آية (٣٨).

بابُ المَصْدَرِ^(١)

١٣٢- وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ يَا صَاحِبَ اشْتِقَاقِ الْفِعْلِ
المصدر: «اسم الحدث الجاري على الفعل، وليس علما، وهو أصل للفعل، والوصف في الاشتقاق».

١- عند البصريين لوجوده مذكورة في كتبهم ولهذا سمي مصدرا لأن فعله صدر عنه أي أخذ منه.

٢- وقيل: بعكس ذلك، وهو مذهب الكوفيين، وهو ضعيف؛ لأن الفرع لا بد له من الأصل، وزيادة ولا شك أن الفعل يدل على الحدث، والزمان بل والذات التي قام بها الفعل ففيه زيادة على المصدر وهي فائدة الاشتقاق؛ فيكون فرعا للمصدر.

١٣٣- وَأَوْجَبَتْ لَهُ النَّحَاةُ النَّصْبَ كَقَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا
المصدر: إذا كان فضله وسلط عليه عامل من لفظه وجب نصبه كما أشار إلى ذلك بالمثل وإلا فما كل مصدر يجب نصبه ومثله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢) ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًا﴾^(٣) ﴿فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾^(٤) ويسمى حيثئذ مفعولا مطلقا ومنه عند بعضهم نحو: قعدت جلوسا ويعجبي قيامك وقوفا، وجزم به ابن هشام فإن سلط عليه عامل من غير لفظه لم يجوز نصبه على أنه مفعول مطلق، ثم إن المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة يؤتى به في الكلام إما لقصد التوكيد كما مثلنا أو لبيان نوع عامله، بأن دل على هيئة صدور الفعل إما باسم خاص نحو رجع القهقري أو بإضافة كضربت ضرب الأمير أو بوصف كضرب ضربا شديدا أو بلام العهد كضربت الضرب أو لبيان عدد عامله بأن دل على موات صدور الفعل كضربت ضربتين أو ضربات والأول: لا يثنى ولا يجمع اتفاقا لكونه يشبه فعله من حيث أنه لم يزد عليه من حيث المعنى.

(١) انظر عن المصدر المراجع الآتية: الكتاب (٣٦٢/٥، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥)، المقتضب (١٢٢/٢)، هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال، وما يلحقها من الزيادة للمبالغة، مع الهوامع (٩٤/٣)، خزنة الأدب (١٢/٦٠٣، ٦٠٤)، النحو الوافي (١٨١/٣-٢٧٣).

(٢) سورة النساء آية (١٦٤).

(٣) سورة الصافات آية (١).

(٤) سورة الإسراء آية (٦٣).

والثالث: يثنى ويجمع اتفاقاً. وفي كون الثاني كالأول أو الثالث قولان أصحهما عند ابن مالك الثاني.

ما ينوب عن المصدر:

- ١٣٤- وَقَدْ أَقِيمَ الْوَصْفُ وَالْآلَاتُ مُقَامَهُ وَالْعَدْدُ وَالْإِثْبَاتُ
 ١٣٥- نَحْوُ ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا فَهَرَبَ وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرِّيبَ
 ١٣٦- وَاجْلِدْهُ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً وَاحْبِسْهُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلَى^(١) عَبْدَهُ

أي قد ينوب مناب المصدر في الانتصاب على أنه مفعول مطلق غيره لما فيه من الدلالة المصدر فمن ذلك اسم الآلة كضربت العبد سوطاً أي ضرباً بسوط فحذف الجار توسعاً وأضيف المصدر إلى الآلة ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب ومن ذلك صفة المصدر خلافاً لسيبويه نحو: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾^(٢) أي أكلأ رعداً، ومثله نحو: اضرب أشد الضرب أي: ضرباً أشد الضرب، واحبس، مثل حبس مولى عبده أي حبساً مثلاً؛ فحذف الموصوف اعتماداً على ظهور المراد ومن ذلك اسم العدد نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٣) أي جلداً ثمانين ومثله: اجلده في الخمر أربعين جلدة. أي جلد أربعين؛ فحذف المصدر، وأقيم العدد مقامه، وتقييده نيابة العدد بالإثبات في النظم لم يظهر لي وجهه.

- ١٣٧- وَرَبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ سَمْعًا وَطَوْعًا فَاخْبِرْ
 ١٣٨- وَمِثْلُهُ سَقِيًّا لَهُ وَرَغِيًّا وَإِنْ تَشَاءْ جَدْعًا لَهُ وَكَيًّا

المصدر ينتصب بمثله وبما اشتق منه من فعل أو وصف كما تقدم وأشار هنا إلى أن عامله قد يضم أي يحذف وإضماره

- ١- إما جوازاً وذلك لقريئة لفظية نحو حيثنا لمن قاله: أي سِر سرت، أو معنوية نحو حجاً مبروراً لمن قدم من الحج وسعيًا مشكوراً لمن سعى في مثوبة.

(١) في طبقة ملحّة الإعراب بمكتبة عيسى الحلبي ص ١٨ زيد، بدلا من مولى.

(٢) سورة البقرة آية (٣٥).

(٣) سورة النور آية (١٤).

٢- وإما وجوبا، وهو على ضربين، أ: سماعي، وب: قياسي.

فالأول: كقولهم عند الأمر بفعل: سمعا لك وطاعة وحا لك وكرامة أي أسمع لك سمعا وأطيع لك طاعة وأحبك حبا وأكرمك كرامة ومثله في الدعاء لشخص: سقيا لك ورعيا أي سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، وفي الدعاء عليه جدعا له وكيا أي جدع الله أنفسه، وكواه، والجدع قطع طرف الأنف فهذه المصادر ونحوها منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها تحفظ ولا يقاس عليها لعدم وجود ضابط كلي للحذف يعرف به لكن محل وجوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثلنا.

والثاني في مواضع منها: أن يقع المصدر تفصيلا لعاقبة ما تقدمه نحو: ﴿فَشَدُّوا الْوَتَاكَ فَإِمَّا مَثًّا بِعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾^(١) فمننا وفداء منصوبان بفعل محذوف وجوبا، أي: فإذا تمنون منا، وإما تفدون فداء، ومنها: أن يقع نائبا عن فعل أخبر به عن اسم عين وكان مع ذلك مكررا، نحو: زيد سيرا سيرا، أي يسيرا يسيرا^(٢) أو محصورا نحو: إنما أنت سيرا:

١٣٩- وَمِنْهُ قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضًا وَاشْتَمَلَ السَّمَاءَ إِذَا تَوَضَّأَ

أي، ومن المصدر الذي أضمر عامله نحو: قد جاء الأمير ركضا أي يركض ركضا، وأقبل زيد سعا، وإنما فصله عما قبله للخلاف فيه، فذهب بعضهم إلى أنه مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه وإليه جنح الناظم. وذهب بعضهم إلى أنه حال على حذف مضاف أي ذا ركضٍ وذا سعي، والذي عليه سيويه، وجمهور البصريين أن مثل ذلك منصوب على الحال على تأويل بالمشتق أي راكضا وساعيا، وهو الأوجه، ومنه: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [سورة البقرة آية ٢٦٠]، ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [سورة البقرة آية ٢٧٤]. ﴿ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [سورة السجدة آية ١٦] ووقع المصدر

(١) سورة محمد آية (١٠).

(٢) قال سيويه - رحمه الله تعالى- في الكتاب (٣٣٥/١): هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف، واللام، ولم يكن فيه على إظهار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلا من الحذر في الأمر: «وذلك قولك: ما أنت إلا سيرا، وإلا سيرا سيرا، وما أنت إلا الضرب الضرب... إلخ».

المنكر موقع الحال كثير في كلامهم ومع كثرته لا يقاس عليه. وأما قوله: اشتمل السماء فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة المصدر منابه والأصل الشملة الصماء، ومثله: قعد القرفصاء، وليس هو مما أضمر عامله كما هو ظاهر النظم، واشتمال الصماء أن يدير الثوب على جسده من غير أن يخرج منه يده ويرفع طرفه على عاتقه الأيسر^(١).

(١) وفي حديث جابر أن رسول الله ﷺ نهي عن اشتماله الصماء، والاحتباء في ثوب واحد، وأن يرفع الرجل إحدى رجله على الأخرى، وهو مستلق على ظهره، والاحتباء في ثوب واحد، وأن يرفع الرجل إحدى رجله على الأخرى، وهو مستلق على ظهره، أخرجه الترمذي ٤٤ - كتاب: الترمذي ٢٠ - باب: ما جاء في الكراهية في ذلك (٢٧٦٧)، وقال أبو عيسى هذا حديث صحيح، وأخرجه النسائي (٢١٠/٨)، وأحمد (١٣/٣)، ب (٣٤٩/٦)، البيهقي (٢٢٤/٢)، وفي مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل، ولطائف الأخبار (٢٥٤/٣) للشيخ محمد طاهر الصديقي، والهندي: اشتمال الصماء نهاء كراهية إبداء العورة.

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ

- ١٤٠- وَإِنْ جَرَى تُطْفَأُ بِالْمَفْعُولِ لَهُ فَأَنْصِبُهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهُ
 ١٤١- وَهَوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
 ١٤٢- وَغَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابٌ لِمَ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ
 ١٤٣- تَقُولُ قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَغَصْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ
- ويسمى المفعول لأجله ومن أجله.

تعريفه:

المفعول له هو: ما اجتمع فيه أربعة شروط:

- ١- منها يستفاد تعريفه: أن يكون مصدرا.
 - ٢- وأنه فضلة.
 - ٣- وأن يكون مذكورا للتعليل.
 - ٤- وأن يكون المعلل به حدوثا مشاركا له في الزمان والفاعل.
- علامة المفعول له:

وعلامته: أن يقع جواب لِمَ. فإذا ما اشتمل كلامك على اسم مستجمع لهذه الأمور فانصبه على أنه مفعول له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله كقمت إحلالا لك؛ فإجلالا مصدر فضله ذكر علة للقيام وزمنه؛ وزمن القيام واحد وفاعلها واحد أيضا وهو المتكلم.

ولو سئل لم قمت لقال إجلالا لك، وهذه الأمور الأربعة مستفادة من تمثيله مع أنه صرح بالأول، وأومأ إلى الثالث بقوله: «أن تراه جواب لم فعلت» لكن التقييد بقوله: «وغالب الأحوال» لا معنى له، وأفاد بقوله: «لكن جنس الفعل غير جنسه» أنه لا بد أن يكون لفظه مغايرًا للفظ فعله، وهو كذلك، وإلا لكان مفعولا مطلقا، ولا يلزم من استجماع هذه الأمور الأربعة وجوب نصبه؛ لأنها معتبرة متعينة لجواز نصبه لا لوجوبه؛ فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت جررت بحرف التعليل سواء كان مجردا من أل والإضافة كما مثلنا أو مقرونا بآل كضربته للتأديب أم مضافا كما في النظم.

لكن النصب أرجح من الجر فيما إذا تجرد، والجر أرجح فيما إذا كان بآل،

ومستويان إذا كان مضافا كما مثل به الناظم، ومتى دلت كلمة على التعليل، وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له ووجب أن يجر بحرف التعليل نحو: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ»^(١).

وَأَنِّي لَتَعْرِوْنِي لِدِكْرَاكِ هَزَّةٌ^(٢)

(١) سورة الأنعام: آية (٧٣).

(٢) عجزه:

كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

قائله: أبو صخر الهذلي.

البحر: الطويل.

اللغة: «تعروني» تنزل بي وتصيبي «ذكراك» الذكرى.

«هزة» بكسر الهاء أو فتحها - حركة واضطراب.

«انتفض» تحرك واضطرب. «القطر» المطر.

الإعراب: «إني» إن حرف توكيد، ونصب، وباء المتكلم اسمه.

«لتعروني» اللام هي اللام المرحقة، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل والنون للوقاية، وباء المتكلم مفعول به.

«لذكراك» اللام جارة، ذكرى، مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل «تعرو» وذكرى مضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وفاعل المصدر محذوف، وأصل الكلام، لذكرى إياك.

«هزة» فاعل تعرو. كما: الكاف حرف جر، و «ما» مصدرية.

«انتفض» فعل ماض.

«العصفور» فاعله، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة.

وتقدير الكلام: هزة كائنة كانتفاض العصفور.

«بلله» فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به.

«القطر» فاعل بلل، والجماعة من الفعل، والمفعول والفاعل في محل نصب حال، والكثير في مثلها أن تكون مقترنة بقدر؛ فنقول: كما انتفض العصفور قد بلله القطر، أو بقدر، والواو جميعا نحو قوله سبحانه وتعالى: «وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ» [سورة الرعد آية: ٦]. ونحو قوله جل ذكره: «وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفْ لَكُمْ أَنْ أَعِدَّائِي أَنْ أُخْرِجَ وَقَدْ خَلَتْ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي» [سورة الأحقاف آية: ١٧].

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا (١)

وقوله عز شأنه: ﴿وَإِذْ كُنَّا أَهْلًا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَّتِ التُّدُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ﴾ [سورة الأحقاف آية (٥)]. أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِأَخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَتَلُوا﴾ [سورة آل عمران آية ١٦٨].

الشاهد فيه: قوله: «لذكرالك» فإن اللام حرف دال على التعليل، وقد وجب على الشاعر أن يجربه الذكرى، لما اختلف فاعل الذكرى، وفاعل العامل، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر، وهو علة لغزو الهزة، فلما اختلف فاعل المصدر، الذي هو علة، وفاعل المعلن، وجب أن يجره بحرف دال على التعليل، ولم يجز له أنت ينتصب مفعولا لأجله، وهكذا فعل.

انظر: شرح شنور الذهب ص ٢٨٧ رقم (١١٠)، شرح قطر الندى رقم (١٠٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٢) أوضح المسالك (٢٥٣)، التصريح (٣٣٦/١)، ابن عقيل رقم (٢٠٤)، مع الهوامع (١٩٤/١)، الأنصاف (٣٥٣/١)، الدرر اللوامع (١٦٦/١).

(١) عجزه:

لدى الستر إلا لبسه المتفضل

قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي.

المحر: الطويل.

اللمغة: «نضت» بالنون، بعدها ضاد معجمة مخففة فيكون الفعل نضا ينضو مثل دعا يدعو، أو مشددة فيكون الفعل نض ينض مثل شد، ومعناه خلعت.

«لدى» أي عند «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يقيها من يتبدل، ويستعد للنوم.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل.. و «قد» الواو للحال. قد: حرف تحقيق.

«نضت» نض: فعل ماض، والثاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال. «لنوم» جار ومجرور متعلق بنص. «ثيابها» ثياب: مفعول به لنض، وثياب مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه. «لدى» ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف، والعامل فيه نص، ولدى مضاف. و«الستر» مضاف إليه. «إلا» أداة استثناء. «لبسة» منصوب على الاستثناء من ثيابها، ولبسة مضاف، و«المتفضل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب. وفاعل النوم، والنض الذي هو الخلع.

شخص واحد، والنوم مصدر، ولكن زمان النوم غير زمان الخلع: لأنها تخلع قبل أن تنام، فلما لم يتحد زمان العامل الذي هو نضت، وزمان المصدر الذي هو النوم، وجب أن يجره بحرف التعليل، ولم يجز له أن ينصبه على أنه مفعول لأجله، وقد فعل ذلك الشاعر.

انظر: شرح شنور الذهب ص ٢٨٦ رقم (١٠٤)، أوضح المسالك رقم (٢٥٢)، شرح قطر الندى رقم (١٠١)، التصريح (٣٣٦/١)، الدرر اللوامع (١٦٦/١)، مع الهوامع (١٩٤/١)، (٢٤٧٢).

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

- ١٤٤- وَإِنْ أَقَمْتَ الْوَاوَ فِي الْكَلَامِ مَقَامَ مَعَ فَأَنْصِبْ بِلَا مَلَامٍ
 ١٤٥- ثَقُولُ جَاءَ الْبَرْدُ وَالْحِجَابَا وَاسْتَوَتْ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا
 ١٤٦- وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى فَقَسْ عَلَى هَذَا تُصَارِفُ رُشْدَا

المفعول معه: هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو أريد بها الدلالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم وشرطه أن يكون مسبقاً بفعل ظاهر، أو مقدر أو اسم فيه معنى الفعل، وحروفه؛ فمثال الفعل الظاهر نحو: جاء البر، والجبابا أي: مع جباب النخل، أي: تلقيحه، من الجب، وهو القطع، ومثله استوت المياه والأخشابا^(١)، أي: مع الأخشاب؛ لأنها لم تكن معوجة حتى تستوي بل المقصود أن المياه بلغت في ارتفاعها إلى الأخشاب فاستوت معها أي ارتفعت، وكذا ما صنعت يا فتى، وسعدي أي مع سعدي لأن المراد السؤال عن صنعه مع سعدي لا عن صنع كل منهما، ومثال الفعل المقدر كيف أنت وقصعة من تريد، وما أنت وزيدا، أي كيف تكون وقصعة من تريد^(٢)، وما تكون، وزيدا ومثال الاسم المذكور نحو: أنا سائر والنيل، وأعجني استواء الماء والخشبة، وإنما عدد المثال ليفيد أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً للعطف كالمثال الأول والثالث، وقد لا يكون كالثاني، وإنما لم يصلح لما مر، ومثله: لا تنه عن القبيح، وإتيانه، وإنما لم يصح العطف لاقتضائه خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر بتقدير القبيح، وإتيانه، وقد تبين لك مما قلنا أنه ليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي^(٣):

(١) انظر المثال شرح الكافية للرضي (٤٠/٢) الفوائد الضيائية (٢٧٨/١)، الإيضاح لأبي علي الفارسي (١٩٥)، شرح الفواكه الجنة على متممة الأجرومية حد ٢٣٢، ٢٣٣، بتحقيقي الأصول (٢٠٩/٢)، شرح التصريح (٣٤١/١).

(٢) انظر المثال: الكتاب (٣٠٣/١)، والجمل للزجاجي (ص: ٣١٨)، والجمل للزجاجي (ص: ٣١٨)، وشرح التسهيل صك (٣١٨)، وشرح التسهيل (٢٨/٢)، شرح التسهيل (٨٢/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٥١/٢)، لباب الإعراب (٢٨٩)، هم الهوامع (٢٤٣/٣)، شرح اللفية لابن الناظم (٢٨٢)، ارتشاف الضرب (١٤٨٨/٣).

(٣) بيت أبي الأسود ضمن أربعة أبيات ذكرها ابن هشام في [شذور الذهب ص ٢٩٦ شرح] وهي: ص ٢٩٦ شرح وهي:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ (١)

ونحو: جاء زيد والشمس طالعة، لاتقاء الاسم إذ الأول فعل والثاني جملة اسمية، ولا نحو: مزجت عسلا وماء، إذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل، ولا كل رجل

يا أيها الرجل المعلم غيره هلا لنفسك كان ذا التعليم
أبدأ بنفسك فافهمها عن غيرها فإذا انتهت فأنت حكيم
فهناك يُسمَعُ ما تقولُ ويُشْتَفَى بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إن فعلت عظيم

ووجد في بعض النسخ بيتين هذا البيت الأول هما:

تصف الدواء لذي السقام وذو الضنى كيما يصح به وأنت سقيم
وأراك تلقح بالرشاد عقولنا أبدا، وأنت من الرشاد عديم

(١) عجزه:

عار عليك إذا فعلت قبيح

البحر: الكامل.

الإعراب: يا: حرف نداء «أيها» أي: منادى مبني على الضم في محل نصب. وهاذ: حرف تنبيه. الرجل: نعت لأي مرفوع بالضممة الظاهرة.

المعلم: نعت للرجل، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله. «غيره»: غير: مفعول به للمعلم، وغير مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وضمير المخاطب مضاف إليه. «كان»: فعل ماض تام بمعنى حصل. «ذا»: اسم إشارة فاعل كان.

«التعليم»: بدل من اسم الإشارة اسمه، والجار والمجرور المقدم متعلق بمحذوف خبره.

«أبدأ»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

«بنفسك» الجار والمجرور متعلق بأبدأ، ونفس مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه. «فافهمها» الفاء عاطفة، أنه: فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله، وضمير الغائبة مفعول به.. إلخ.

الشاهد فيه: قوله: «وتأتي» فإن هذه الكلمة التي هي تأتي مسبوقه بواو دالة على المعية، ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولا معه، لأنها فعل، وليست باسم، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يسمى الاسم المؤول من أن والفعل مفعولا معه، لأنهم يشترطون في المفعول معه أن يكون اسما صريحا.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٩٦ رقم ١١٤، أوضح المسالك رقم (٤٢٩)، قطر الندى رقم (٢٣)، وابن عقيل رقم ٣٤، جمهرة الأمثال (٢٧٩/٢)، ونسبه إلى المتوكل الليثي من أبيات ذكرها، وأنشد ابن عبد ربه في العقد الفريد (٣٠٠/٣) البيت الرابع من هذه الأبيات، ونسبه كذلك إلى المتوكل الليثي.

وضيعته لانتفاء الشرط. وليس من المفعول معه أيضا قوله^(١):

(١) القائل: لم يعرف قائله.

البحر: الرجز.

اللغة: «علفتها» تقول: علفت الدابة - من باب ضرب - وأعلفتها بالهمزة إذا أطعمتها. «همالة» صيغة مبالغة من قولهم: هلمت عن فلان، إذا أرسلت ومعها إرسالا.

الإعراب: «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول. «تينا» مفعول ثان. «وما» الواو عاطفة، عطفت جملة على جملة، ماء: مفعول به لفعل محذوف تقديره: وسقيتها ماء، وهذه الجملة على جملة، ماء: مفعول به لفعل محذوف تقديره: وسقيتها ماء، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة، واستعرف كلاما آخر في ذلك. «بارد» صفة لماء. «حتى» حرف غاية وجر. «غدت» غدا فعل ماض، والتاء علامة التأنيث. «همالة» حال من فاعل غدت. «عينها» عينا: فاعل غدت، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة، لأنه مثنى، وعينا مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، وغدت مع ما بعده في تأويل مصدر مسبوق بأن محذوفة، وهذا المصدر مجرور بحى، والجار والمجرور متعلق بعطف. وتقدير الكلام: علفتها تينا، وسقيتها ماء إلى غدوها همالة عينها.

الشاهد فيه: قوله: «وما» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معنى هذا العامل على حاله. يقول الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب ص ٢٩٩ وللعلماء ثلاثة آراء في تخريج هذا البيت ونحوه: أحدها: أن قوله: «وما» لا يجوز أن يكون مفعولا معه كما لا يجوز أن يكون معطوفا على ما قبله، عطف مفرد على مفرد، بل هو مفعول لفعل محذوف يناسبه، وهذا الوجه هو الذي ذكره ابن هشام في شذور الذهب ص ٢٩٨، ٢٩٩، وكان إعراب البيت على مقتضاه.

وهو قول أبو علي الفارسي والفراء، وجماعة، وإنما لم يجر عند هؤلاء جعله مفعولا معه؛ لأن الواو التي قبله ليست بمعنى مع. واستعرف في بيان الوجه الثاني بيسر عدم صلاحيتها للدلالة على معنى مع.

الوجه الثاني: أنه مفعول معه. لأنه إذا لم يصح العطف في الاسم الذي بعد الواو لما منع لفظي أو معنوي انتصب على أنه مفعول معه، وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل؛ فأما المؤلف في أوضحه؛ فقد أنكر ذلك، ووجه الإنكار أن كونه مفعولا معه يقتضي أن تكون الواو الداخلة عليه واو المعية، وواو المعية تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحبا لما قبلها في انصباب العامل عليهما. ومعنى ذلك أن يكون تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها. ولا شك أن ذلك منتف ههنا ضرورة أنه يعطيه العطف في وقت غير الوقت الذي يقدم لها فيه الماء. والوجه الثالث: أنه معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد، ولكن بعد تضمين الفعل الذي هو قوله: «علفتها» معنى يصح أن يتسلط على المعطوف، والمعطوف عليه جميعا. وهذا رأي الجرمي والمازني والمبرد، وأبي عبيدة، والأصمعي، واليزيدي، وتقدير الكلام عندهم: أنلتها تينا، وماء أو قدمت لها تينا وماء، أو نحو ذلك، فافهمه. والله يرشدك ويتولاك. انظر: الخصائص (٤٢٢/٢)، أمالي ابن الشجري (٣٢/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٢)، مع الهوامع (١٣/٢)،

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

لا تنفَاء المعية إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف، ولا يجوز فيه أيضا العطف لانفَاء المشاركة إذ الماء لا يشارك التبن في العطف بل ما بعد الواو منصوب على المفعول به بإضمار فعل والتقدير أي: وسقيتها ماء ومثله.

وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(١)

التصريح (٢٤٦/١)، الأشموني (١٤٠/٢)، خزانة الأدب (١٥٩/٣) رقم (١٨١).

(١) هذا عجز بيت صدره:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

البحر: الوافر.

قائله: الراعي النميري.

اللغة: «الغانيات»: جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة، ويقال: هي التي استغنت ببيت أبيها عن أت تزف إلى الرجال، ويقال: هي التي استغنت بزوجه عن التطلع للرجال. «برزن»: ظهرن. «زججن»: رققن ودققن.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه.

«ما»: زائدة، «الغانيات»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي: إذا برز الغانيات، والجملة في الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذ إليها «برزن» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة. «يومًا»: ظرف زمان، منصوب على الظرفية عامله برز. «وزججن» الواو حرف عطف، زججن بفعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة برز الغانيات. «الحواجب» مفعول به لزججن «والعيونا»: الواو حرف عطف. «العيونا»: مفعول به لفعل محذوف. والتقدير: وكحلن العيون، وهذا الفعل مع فاعله ومفعوله جملة معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب، وجواب، إذا في بيت بعد بيت الشاهد وهو قوله:

دَقَّقْنَ جَمَالَهِنَّ بِذَاتِ غَسِيلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ الْكَدُونَا

الشاهد فيه: قوله: «والعيونا» فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف على مفرد، لانفَاء اشتراط المعطوف، وهو العيون، مع المعطوف عليه، وهو الحواجب في العامل، وهو زججن؛ لأن الترجيح الذي هو التدقيق، والترقيق يكون للحواجب دون العيون، ولا يصلح قوله: «العيونا» أن يكون مفعولا معه، لأن الإخبار بالمعية ههنا لا يفيد شيئا، ولذلك أوجب فيه ابن هشام تبعا لجماعة من النحاة واحدا من أمرين، فأما أن تضمن العامل، وهو زججن، معنى فعل آخر يصح تسليطه عليهما، مثل جملن، وحسن، ونحوهما، وحينئذ يكون الثاني معطوفا على الأول عطف مفرد على مفرد.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٠٠ رقم ١١٦، أوضح المسالك رقم ٢٥٩، شرح الأشموني على الألفية رقم (٤٤٢)، باب: المفعول معه.

بَابُ الْحَالِ ^(١)

١٤٧- وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ وَالْمَبَانِي

١٤٨- ثُمَّ كِلَا التَّوَعِينِ جَاءَ فَضْلُهُ مُنْكَرًا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ

الحال يذكر ويؤنث ^(٢)، وهو الأفصح يقال: حال حسنة، وحال حسن، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة، وهو قسمان:

(أ) مؤكدة، ولم يتعرض لذكرها.

(ب) ومؤسدة، وهي الاسم الفضلة المفسرة لما انبهم من الهيئات، ولما كان بين الحال والتمييز مشاركة في عدة أمور جمع بينهما في ذلك اختصاراً فيشتركان في أن كلا منهما يكون منصوباً فضلة نكرة رافعا للإيهام لكن الحال لا يكون إلا منصوباً بخلاف التمييز، وإن ورد الحال، والتمييز بلفظ المعرفة أول كل منهما بنكرة محافظة على ما استقر لهما من لزوم التنكير نحو: اجتهد وحدك أي منفرداً وقوله:

..... ^(٣) وَطَبَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

(١) الحال: هو الذي يذكر بيان الهيئة.

قال ابن الدهان: لا يكمل الحال في الغالب إلا بسبع شرائط:

١- منها: أن تكون نكرة.

٢- منها: أن تكون مشتقة.

٣- منها: أن تكون معرفة، أو ما في حكمها.

٤- منها: أن تكون منتقلة في الغالب.

٥- منها: أن يكون الكلام تم دونها، أو في تقدير ذلك.

٦- منها: أن تكون مقدرة بفي.

٧- منها: أن تكون جواب كيف [الغرة لابن برهان] (٨٩/٢).

وقال أبو حيان: الحال تذكر وتؤنث، واصطلاحاً: عبارة عن اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب كيف، وزعم ابن مالك أنها قد تجزئ بياء زائدة.

انظر: التسهيل (١٠٨)، شفاء العليل (٥٢١/٢)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (٧٢٨/٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٢/٢).

(٢) «يذكر ويؤنث» أي: باعتبار الصفة الراجعة إليها. ويقال: حال حسن، وحسنة، وحالة حسنة، وحسن. اهـ.

(٣) وصدّره:

أي: نفسا، والمراد بالفضلة هنا: ما يقع بعد تمام الجملة، وإن توقفت فائدة الكلام عليه، ألا ترى أن «مرحا» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾^(١) منصوب على الحال، ولو أسقط لفسد المعنى ومثله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾^(٢).
واعلم أن الحال قد تكون رافعة إما لإهام هيئة الفاعل نحو: جاء زيد راكبا^(٣) أو هيئة المفعول نحو: ركبت الفرس مسرجا أو لهيئة صالحة لهما نحو: لقيت عبد الله راكبا، وقد يكون رافعا لهيئتهما معا نحو: لقيت عبد الله راكبين، وسيأتي أن التمييز يكون رافعا لإهام ذات أو نسبة، وهذا هو معنى قوله: على اختلاف الوضع والمباني، أي وضع الكلمات المفردة وتركيبها، وقوله: «جاء بالإفراد» مراعاة للفظ مثني المعنى.

الفرق بين الحال والتمييز

- ١٤٩- لَكِنْ إِذَا فَكَّرْتُ^(٤) فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَدْتُهُ اشْتُقُّ مِنَ الْأَفْعَالِ
١٥٠- ثُمَّ يُرَى عِنْدَ اغْتِبَارِ مَنْ عَقَلَ جَوَابَ كَيْفَ فِي السُّؤَالِ مَنْ سَأَلَ
١٥١- مِثَالُهُ جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَقَامَ قَسُّ فِي عُكَاظٍ خَاطِبًا
ثم أشار إلى ما افترقا فيه بقوله:

لما قدم أنهما يشتركان في النصب والفضلة والتنكير، دعت الحاجة إلى الفرق بينهما، وهو من أوجه اقتصر منها على وجهين:

أحدهما: أن الغالب على الحال أن يكون وصفا مشتقا من الفعل أي من مصدره للدلالة على متصف به بخلاف التمييز لا يكون غالبا إلا جامدا كما سيأتي.

الثاني: أن الحال يصح أن يقع جوابا لسؤال مقدر بكيف؛ لأنها يسأل بها عن الأحوال بخلاف التمييز ألا ترى أن راكبا في جاء الأمير، وصفا مشتق من الركوب،

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

(١) سورة الإسراء آية (٣٧).

(٢) سورة الأنبياء آية (١٦).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (١٥٦١/٣).

(٤) في ملحّة الإعراب طبعة عيسى الحلبي ص ٢٠ في «نظرت» بدلا من فكرت.

ويصلح للوقوع في جواب كيف، ومثله خاطبا في قام قس في عكاظ خاطبا^(١).
وقس بن ساعدة من فصحاء العرب كان خطيبا من خطباء الجاهلية مات قبل بعثة النبي ﷺ، وكان مؤمنا بظهوره ﷺ.

وعكاظ: سوق بوادي نخلة كانت لهم مشهورة، وهو غير منصرف للعلمية، والتأنيث، ومما افرقا فيه أن الحال لبيان الهيئة، وهو تارة لبيان الذات، وأخرى لبيان جهة النسبة، وأيضا النصب في الحال على معنى في وقت التمييز على معنى من البيانية، والحال يقع مفردا، وجملة وشبهها، والتمييز لا يكون إلا مفردا، والغالب على الحال أن تكون متحركة كما أن الغالب عليها أن تكون مشتقة، ومعنى انتقالها أن لا تكون لازمة لصاحب الحال، كما مثلنا، وربما كانت لازمة نحو: خلق الله الزرافة يداها أطول من رجلها.

صاحب الحال

ولم يتعرض الناظم لصاحب الحال، وهو من يكون الحال وصفا له في المعنى.

شروط صاحب الحال:

وشروطه أن يكون معرفة أو نكرة يصح الابتداء بها نحو: ﴿خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(٢) ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾^(٣)، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾^(٤).

واعلم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والغالب عليه أن يكون فعلا متصرفا أو ما فيه معنى الفعل، وحروفه، وقد يكون فيه معنى الفعل دون حروفه، وقد يحذف، وإلى هذين أشار بقوله:

١٥٢ - وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالْفَنَاءِ قَاعِدًا وَيَغْتُتُهُ بِدِرْهِمٍ قَصَاعِدًا

أي: ومن الحال التي عاملها تضمن معنى الفعل دون حروفه: من ذا بالفناء قاعدا؛^(٥)

(١) انظر: الكتاب لسبويه (٤٠٢/١، ٤٠٣)، هذاباب في ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور.

(٢) سورة القمر آية: (٧).

(٣) سورة فصلت آية: (١٠).

(٤) سورة الحجر آية: (٤).

(٥) قال سبويه - رحمه الله - هذا باب: ما ينتصب لأنه حالٌ صال فيها المسؤول والمسؤول عنه ومثلهما: «... ومثل ذلك من ذا قائما، على الحال، أي من ذا الذي هو قائم بالبا... وأما العامل فيه فبمترلة هذا عبد

فمن مبتدأ، وذا خبره، وقاعدا: حال، والعامل فيه اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل، وهو أشير، ومثله زيد عندك قاعدا، وبكر في الدار جالسا؛ فقاعدا، وجالسا حالان من الضمير المستتر فيهما، والعامل فيهما الظرف، والمجرور لتضمنهما معنى الاستقرار، ومن الحال الذي حذف عاملها وجوبا ما بين ازدياد في مقدار، أو نقص فيه بتدرج نحو: بعته بدرهم؛ فصاعدا^(١)، أو فسافلا، أي: فزاد الثمن أو فذهب صاعدا، أو فانحط سافلا، ويشترط لنصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء، أو بضم لا بالواو لفوت معنى التدرج معها، وقد يحذف عامل الحال جوازا لقريئة لفظية نحو: راكبا لمن قال: كيف جئت، ومنه «بَلَى قَادِرِينَ»^(٢) أي: بجمعها، أو حالية كقولك: للمسافر راشدا مهديا أي تذهب وللقادم مسرورا أي: رجعت.

وأما التمييز فقد أشار إلى حاله بقوله:

فَصْلُ التَّمْيِيزِ^(٣)

- ١٥٣- وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ لَكِنْ تُعَدِّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ
١٥٤- فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ بَعْدَ الْعَدَدِ وَالْوِزْنَ وَالْكَيلِ وَمَنْزُوعِ الْبِدِ
١٥٥- وَمِنْ إِذَا فَكُرَتْ فِيهِ مَضْمَرُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهُ

تعريف التمييز:

التمييز: مصدر بمعنى المميز بكسر الياء، ويرادفه التبيين والتفسير، وهو اسم نكرة

الله، لأن مَنْ مبتدأ قد بني عليه اسم... كما قلت: من ذا قائما، كأنك قلت! إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلك بها، ونصبه كنصب ما شأنك قائما» [الكتاب: ٦١/٢].

(١) قال سيبويه - رحمه الله - : هذا باب: ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: «أخذته بدرهم فصاعدا»، أخذته بدرهم فزائدا... الخ. انظر: الكتاب (٢٩٠/١)، المقتضب (٢٥٥/٣)، الخصائص (٢٦٨/٢)، علل النحو ص: ٣٧٥ بتحقيقي، شرح المفصل لابن يعش (٦٨/٢، ٦٩)، النكت للأعلم (٢١٧).

(٢) سورة القيامة آية: (٤).

(٣) انظر هذا الموضوع المراجع الآتية: المقتضب (٣٢/٣، ٣٤)، هذا باب التبيين الكتاب (٢٠٢/١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٤١٧)، خزنة الأدب (٩٩/٤)، علل النحو ص (٣٦).

فضلة متضمن معنى من يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة، وأراد الناظم بالمعرفة العلم بمحلّه كما يرشد إليه قوله؛ فهو الذي يذكر.

أقسام التمييز:

وقد فهم من حده أنه على ضربين:

- تمييز للفرد، وتمييز للنسبة.

فالأول: هو الواقع غالبا بعد ما يفيد المقادير من العدد والوزن، والكيل، والمساحة لبيان جنسها أي شيء هو فالواقع بعد العدد مجرور بالإضافة كثلاثة رجال، ومائة عبد، وألف غلام. نعم الواقع بعد أحد عشر؛ فما فوقه إلى تسع وتسعين؛ فإنه منصوب نحو: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾^(١) ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾^(٢) ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً﴾^(٣)، وأما الواقع بعد غير ذي العدد من الوزن والكيل والمساحة فمنصوب وناصبه ممیزه كعشرين مثلا عشرين درهما، وإن كان جامدا لطلبه ما بعده كاسم الفاعل:

أمثلة التمييز

١٥٦- تَقُولُ عِنْدِي مَنَوَانٌ زَبْدًا وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدًا

١٥٧- وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلَا وَمَالُهُ غَيْرُ جَرِيبٍ نَخْلًا

أتى بأربعة أمثلة الأول: للموزون، والثاني: للمعدود، والثالث: للمكيل، والرابع: للمذروع، والمنوان تشنية منا كعصا، وقد مر أنه لغة في المن، والجريب قطعة معلومة من الأرض، ولك في تمييز غير العدد ثلاثة أوجه نصبه كما تقدم، وجره بمن ظاهرة كرطل من زيت، ومنوان من زبد، وجريت من نخل، وصاع من تمر، وإضافته إلى جنسه كرطل زيت، ومنوا زبد، وجريب نخل، وصاع تمر نعم، إن أريد بالمقادير الآلات التي يقع بها التقدير؛ لم يجز إلا إضافتها كعندي منوا سمن، وقفيز بر تريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن، والمكيال الذي يكال به البر، والإضافة حيثئذ بمعنى اللام.

(١) سورة المائدة آية (١٢).

(٢) سورة الأعراف آية (١٤٢).

(٣) سورة ص آية (٢٣).

أما تمييز العدد؛ فلا يجوز جره بمن كتمييز النسبة المحول، وأشار إلى تمييز النسبة بقوله:

فَصْلٌ: مَنْصُوبُ أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ كَنَعَمْ وَبِئْسَ

- ١٥٨- وَمِنْهُ أَيْضًا نَعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا
١٥٩- وَحَبَّذَا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضًا وَصَالِحٌ أَطْهَرُ عَنْكَ عَرْضًا
١٦٠- وَقَدْ قَرَّرْتَ بِالْإِيَابِ عَيْنًا وَطِبْتَ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتَ الدِّينَا

أي: ومن التمييز ما يرفع الإهمام عن مضمون الجملة، وهو قسمان:

أ - محول. ب - وغير محول.

فالأول ثلاثة أنواع: محول عن المبتدأ نحو: صالح أطهر منك عرضا، أصله عرض صالح أطهر منك؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فارتفع صالح أطهر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومنه: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾^(١).

ومحول عن الفاعل نحو: قر زيد عينا، وطاب محمد نفسا. أصله قرّت عين زيد، وطابت نفس محمد؛ فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه؛ ثم جيء بالمضاف تمييزا، ومحول عن المفعول، ولم يتعرض له الناظم نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٢) أصله، وفجرنا عيون الأرض فحول المفعول وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الأرض، والثاني نحو: امتلأ الإناء، ونعم رجلا زيد، وبئس بدلا عبدالدار، وحبذا أرض البقيع أرضا؛ لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول، والناصب لتمييز النسبة ما تقدمه من فعل أو شبهه.

واعلم أن نعم، وبئس موضوعان لإنشاء المدح والذم ففاعلهما إما بآل الجنسية على الأصح نحو: ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ﴾^(٣) ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾^(٤)، أو مضافا لما هي فيه نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(٥) ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(٦) أو مضمرًا مفردًا مستترا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمخصوص نحو: نعم رجلا زيد، ونعم رجلين الزيدان، ونعم

(١) سورة الكهف آية: (٣٤).

(٢) سورة القمر آية: (١٢).

(٣) سورة ص آية: (٣٠).

(٤) سورة الكهف آية (٢٩).

(٥) سورة النحل آية (٣٠).

(٦) سورة النحل آية (٢٩).

رجالا الزيدون.

وإذا استوفت نعم وبئس فاعلهما الظاهر، أو المضمّر، وتميّزه جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم على أنه مبتدأ أو الجملة قبله خبره، والرابط بينهما العموم المستفاد من أل فيما إذا كان الفاعل ظاهراً، والضمير فيما عداه، أو خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل؛ فيتعين حينئذ ابتدائية، ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل، ولا بينه، وبين التمييز عند البصريين، وما وقع في النظم إما مذهب كوفي أو ضرورة.

وأما حبذا^(١) فهي كنعم في العمل، والمعنى مع زيادة أن الممدوح محبوب للقلب، والأصح أن ذا فاعله؛ فلا يتبع ويلزم الإفراد، والتذكير، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك لشبهه بالمثل، ويجب ذكر المخصوص بعده على أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، والرابط بينهما اسم الإشارة أو خبر لمبتدأ محذوف.

حكم تقديم التمييز على عامله^(٢)

ويجوز تقديم التمييز على المخصوص نحو: حبذا رجلا زيد، وتأخيره كما مثل الناظم.

وإذا أريد بحبذا الذم أدخل عليها لا فتساوى بئس في العمل، والمعنى؛ فيقال: لا حبذا زيد.

(١) انظر «عن حبذا» المراجع الآتية.

الكتاب لسيبويه (١٨٠/٢)، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (١٤٠/٢ - ١٤٦)، شرح المفصل لابن يعيش (١٣٨/٧)، النحو الوافي (٣٨٠/٣)، شرح جمل الزجاجي (٦٠٩/١)، علل النحو للوراق ص (٤١٠) بتحقيقي.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (١٠٨/١) طبعة بولاق).

بَابُ كَمْ الاسْتَفْهَامِيَّةِ

١٦١- وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمًا فَأَنْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوَكْبًا تَحْوِي السَّمَاءُ

تقدم أن كم استفهامية وخبرية^(١)، وأن الاستفهامية بمعنى أي عدد؛ فإذا استفهمت غيرك بكم، وجب نصب ما بعدها على التمييز، ولا يكون إلا مفردا كتمييز أحد عشر؛ فتقول: كم كوكبا تحوي السماء؟ أي تجمع كما تقوله: رأيت أحد عشر كوكبا. فكم مفعول مقدم لتضمنه ماله مصدر الكلام، وكوكبا تمييز، وما بعده فعل، وفاعل نعم إن جرت كم بالحرف جاز لك في تمييزها إذا كان متصلا بها الجر أيضا بمن مضمرة على الأصح، ويجوز إظهارها؛ فتقول بكم من درهم اشتريت أو بكم درهم اشتريت.

(١) انظر عن «كم» المراجع الآتية:

الكتاب لسبويه (١٥٧/٢)، وفهارس الدكتور عبد الخالق عزيمة للكتاب (ص ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠)،
المقتضب (٥٥/٣)، الجني الداني (٢٧٥)، حروف المعاني (٦٠)، مغني اللبيب (١٥٧/١)، علل النحو
للوراق ص ٥٤٨ بتحقيقي.

بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا «زمان والمكان»^(١)

١٦٢- وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَرْفُ أَزْمِنَةٍ يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ أَمَكْنَةٍ

١٦٣- وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَاکْتَفَ

من المنصوبات المفعول فيه ويسمى الظرف، وهو: كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل^(٢) على معنى في، وقسمه الناظم إلى زمني، ومكاني، وذكر أن الكل منصوب على إضمار في، والمراد من إضمارها ملاحظة معناها كما أشرنا إليه لا ملاحظة لفظها، ولم يعتبر في هذه الملاحظة الاطراد كما فعل ابن مالك؛ لأن هذا الشرط قد اضطرب أي: اختلف فيه، وناسب المفعول فيه ما سبقه من فعل أو شبهه، وسمي ظرفاً لوقوع الفعل فيه، إذا كان فعل لا بد له من زمان أو مكان يقع فيه.

إعراب ظرف الزمان:

وظروف الزمان السائرة بسير الدهر جميعها تقبل النصب على الظرفية لا فرق بين مبهمها، وهو ما دل على وقت غير معين كوقت وحين، ومختصها كأسماء الشهور، والأيام.

إعراب ظرف المكان:

وأما ظروف المكان؛ فلا يقبل النصب منها إلا نوعان:

أحدهما: ما كان مبهمًا، وهو ما لا يختص بمكان بعينه، وهو ضربان:

أحدهما: الجهات الست السابقة كأمام، وفوق، ويمين، وعكسهن، وما أدى معناها

كتلقاء، ودون، وثم، وغربي، وشرقي، وناحية، ومكان.

ثانيهما: المقادير أي الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ^(٣)،

(١) ما بين القوسين من وضع المحقق لإتمام الفائدة والمعنى.

(٢) الفعل يدل بصيغته على الزمان... وأما ظروف المكان فالفعل لا يدل عليها من لفظه، وإنما يدل عليها بالمعنى [علل النحو للوراق ص ٥٠٣].

(٣) قال ابن دريد في جمهرة اللغة (٣٣٢/٣): «الفرسخ من الأرض اشتقاقه من الفرسخة سراويل مفرسخة» أي: واسعة، وأما قول أبي منصور الجواليقي في المعرب صك ٢٥٠ فارسي معرب فمردود بما سقته من قول ابن دريد، كما أن لكلمة الفرسخ معان عدة: انظرها في هامش المعرب ص: ٢٥٠، والفرسخ: ثلاثة أمال. والميل: أربعة آلاف ذراع [لسان العرب (١/٢٥٠)].

والبريد^(١)، والميل.

النوع الثاني: ما صيغ من مصدر عامله، وهو ما اتحدت مادته، ومادة عامله كذهبت مذهب زيد، وأنا قائم مقامك، وسرني جلوسك مجلسك، ومن النحاة من جعل هذا من قسم المبهم أيضا؛ فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفني كجلست في مرمى زيد كما يتعين ذلك من غيره من أسماء المكان المختصة كصليت في المسجد، وأقمت في الدار. وأما قولهم: دخلت الدار، وسكنت الشام؛ فمفعول به حقيقة، أو مفعول فيه، إجراء له مجرى المبهم هذا عند من لا يعتبر الإطراد، وأما عند من اعتبره؛ فهو منصوب على نزع الخافض توسعا، أو إجراء لل لازم مجرى المتعدى، وإنما استأثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته، وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط.

- | | |
|---|--|
| ١٦٤- تَقُولُ صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا | وَعَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا |
| ١٦٥- وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ | وَالْفَرَسُ الْأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ |
| ١٦٦- وَالرَّيْحُ هَبَّتْ يُمْنَةً الْمُصَلَّى | وَالزَّرْعُ تَلَقَّاءَ الْحَيَا الْمُنْهَلِّ |
| ١٦٧- وَقِيَمَةُ الْفَضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ | وَتَمَّ عَمَرُو فَاذْنُ مِنْهُ وَأَقْرَبُ |
| ١٦٨- وَدَارَةٌ، غَرْبِي فَيُضِ الْبَصْرَةَ | وَنَخْلَةٌ شَرْقِي نَهْرٍ مُرَّةٍ |

أتى الناظم بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص، ولم يمثل للمبهم منه كصمت حيناً، أو وقتاً وبقية الأمثلة المذكورة لظرف المكان المبهم فقط، ولم يتعرض لما صيغ من مصدر عامله، ولا لما دل على مقدار من أسماء المكان، والأبلى هو: الأبيض، والحيا بالقصر المطر، والمنهل المنصب بشدة، وثم بفتح الثاء الثلاثة، وتشديد الميم ظرف مبني يشار به للمكان البعيد نحو: «وَأَرْلَقْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ»^(٢) وغربي منسوب إلى الغرب وشرقي منسوب إلى الشرق. والمعنى: المكان الذي يلي الغرب أو الشرق، وفيض البصرة زيادة دجلتها، ومرة

(١) البريد: فرسخان، [لسان العرب (١/٢٥٠)].

(٢) سورة الشعراء آية (٦٤).

اسم رجل كمعبد.

١٦٩- وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِندَهُ

هذه الأسماء المذكورة من الظروف أيضا، لكنها لما لم تتعين لأحد الطرفين بل صلحت لكل منهما باعتبار ما تضاف إليه أفردتها بالذكر تبعا للناظم في شرحه؛ فإن أضفتها إلى ظرف الزمان التحقت به، وانتصبت انتصابه نحو: صمت قبل السبت، وبعد الخميس، وإثر رمضان، وخلف شعبان، وقدمت عند طلوع الشمس، وإن أضفتها إلى ظرف المكان انتصبت انتصابه أيضا نحو: داري قبل المسجد، وبعد الحمام، وخلفه، وعنده، ولما كانت عند لا تتصرف نبه على ذلك بقوله:

١٧٠- وَعِندَ فِيهَا التَّنْبُ يُسْتَمَرُّ لَكُنْهَا بِمَنْ فَقَطْ تُجَرُّ

١٧١- وَأَيْنَمَا صَادَفْتُ فِي لَا تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ يَوْمُ الْخَمِيسِ نِيرُ

يشير إلى أن ما استعمل من ظرف الزمان أو المكان ظرفا تارة، وغير ظرف أخرى: كأن استعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا، أو مفعولا به؛ فإنه يسمى في اصطلاح النحاة ظرفا متصرفا كيوم؛ فإنه استعمل ظرفا في نحو: ﴿لَا تُقْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾^(١) لكون نصبه على إضمار في وغير ظرف نحو: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا غُيُوسًا﴾^(٢) إذ ليس منصوبا على إضمار في بل على أنه مفعول به إذ المراد أنهم يخافون نفس ذلك اليوم ومثله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٣) فحيث مفعول به، ووقع عليه الفعل لا فيه وناصبه مقدر دل عليه أعلم.

وما لزم النصب على الظرفية، ولم يخرج عنها أصلا كقط وعرض، وهما مبنيان على الضم، أو خرج عنها لكن إلى حالة تشبهها وهي الجر بمن خاصة؛ فإنه يسمى في اصطلاحهم ظرفا غير متصرف كعند؛ فإنه لا يستعمل إلا ظرفا نحو: جلست عندك أو مجرورا بمن نحو: خرجت من عندك، ومثله قبل، وبعد، ولدن.

وإذا تقرر أن اسم الزمان أو المكان يكون على حسب العوامل إذا لم يكن على معنى في فقول الناظم؛ فارتفع محمول على حالة الابتداء كما مثل.

(١) سورة يوسف آية: (١٢).

(٢) سورة الإنسان آية: (٧٦).

(٣) سورة الأنعام آية: (٦).

بَابُ الاستِثْنَاءِ^(١)

- ١٧٢- وَكُلُّ مَا اسْتِثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجِبٍ ثُمَّ الْكَلَامَ عِنْدَهُ فَلْيَنْصَبْ
١٧٣- تَقُولُ قَامَ^(٢) الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدَى وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلَّا دَعْدَا

من المنصوبات المستثنى في بعض أحواله.

تعريف الاستثناء:

وهو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا، وأما الاستثناء فهو إخراج ما لولاه لدخل فيما قبله.

أدوات الاستثناء:

وأدواته ثمانية ألفاظ ذكر منها هنا ستة، وهو أربعة أقسام:

- ١- ما هو حرف، وهو إلا.
 - ٢- وما هو فعل، وهو ليس، ولا يكون.
 - ٣- وما هو مشترك بينهما وهو خلا، وعدا، وحاشا، كما تقدم.
 - ٤- وما هو اسم، وهو غير، وسوى بلغاتها، وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بإلا؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء، وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس، ثم المستثنى بإلا حالات:
- إحداها: أن يكون ما قبلها كلاما تاما موجبا؛ فيجب نصب المستثنى بإلا سواء كان الاستثناء متصلا، كما مثل الناظم أم منقطعا نحو: قام القوم إلا حمارا، والمعنى بالتام أن يكون الكلام مشتملا على المستثنى منه، وبالموجب ما لم يسبق بنفي أو استفهام، أو نهي.
- الثانية: أن يكون ما قبلها غير تام، وغير موجب فيعرب المستثنى بحسب ما يقتضيه العامل ولا عمل إلا فيه ومن ثم يسمى هذا الاستثناء مفرغا؛ لأن ما قبل إلا تفرغ أي تسلط للعمل فيما بعدها تقول: ما جاء إلا زيد؛ فترفع زيدا بجاء، وما رأيت إلا زيدا؛

(١) أحكام الاستثناء في المراجع الآتية: الكتاب (٢٤٨/٥، ٢٤٩)، النحو الوافي (٣١٥/٢)، علل النحو للوراق

ص (٥٣٩) بتحقيقي، خزنة الأدب (٥٥٠/٢، ٥٥١).

(٢) في طبعة عيسى الباي الحلبي: بدلا من «قام» «جاء».

فتنصبه برأيت، وما مررت إلا بزيد؛ فتجره بالياء، فصار الحكم معها كالحكم بدونها وعن هذه الحالة احترز بقوله تم الكلام عنده.

الثالثة: أن يكون ما قبله تاما غير موجب، وإليه أشار بقوله:

١٧٤- وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الْإِيجَابِ فَأُولَئِهِ الْإِبْدَالُ فِي الْإِعْرَابِ

يعني: وإن يكن المستثنى مسبقا بكلام تام في غير الإيجاب، وهو النفي وشبهه من نهي، أو استفهام إنكاري؛ فأوله الإبدال أي: فاعطه إياه بأن تجعل المستثنى تابعا للمستثنى منه في إعرابه بدلا أي بدل بعض من كل عند البصريين نحو: ما قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال، وما مررت بأحد إلا زيد بالجر، وهو غير متعين بل يجوز النصب أيضا على الاستثناء، وقد قرئ هما في: «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ»^(١) نعم الإبدال راجح فيما إذا كان الاستثناء متصلا كما مثلناه مرجوح فيما إذا كان منقطعا، وأكن تسلط العامل على المستثنى كما في قوله:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيِسُ^(٢)

(١) سورة النساء آية: (٦٦).

والتقدير: ما فعله إلا قليل منهم، والرفع أحسن وأكثر؛ فالرفع على أن يكون بدلا من الواو في «فعلوه» وقرأ بالنصب ابن عامر وحده، وقرأ الباقون بالرفع: انظر السبعة (٢٣٥)، والتيسير (٩٦)، والنشر (٢٥٠) قال النحاس: الرفع أجود؛ لأن اللفظ أولى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى، وقال ابن يعيش: وإنما كان البدل هو الوجه؛ لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وفي البدل فصل مشكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى. اهـ انظر: الكتاب (٢٦٠/١)، المقتضب (٣٩٥/٤)، البحر الميط (٢٨٥/٢)، البيان (٢٥٨/١)، الحجة (٢٨٠/٢-٢٨٣)، مجمع البيان (٧٠/٢).

(٢) قائله: عامر بن الحارث المعروف بجران العود.

اللغة: «اليعافير» جمع يعفور - بفتح الياء أو ضمها - وهو الظبي الأعفر أي الذي لونه لون العفر، وهو التراب. «العيس» الإبل.

الإعراب: «وبلدة» الواو واو رُبْ. بلدة: مبتدأ مرفوع بضمزة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. «ليس» فعل ماض ناقص «ها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الجملة من ليس، واسمه وخبره صفة للبلدة، وخبر المبتدأ - على هذه الرواية - محذوف، وتقدير الكلام: سكنتها، أو أجبته. «إلا» أداة استثناء. «اليعافير» بدل من أنيس.

«وإلا» الواو عاطفة. إلا: أداة استثناء. «العيس» معطوف على اليعافير، فهو بدل أيضا من أنيس.

الشاهد فيه: قوله: «إلا اليعافير وإلا العيس» حيث رفع اليعافير والعيس على أهما بدلان من قوله: «أنيس»

فإن لم يمكن ذلك نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص^(١) تعين النصب إجماعاً. والمتصل ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه بخلاف المنقطع، ومحل قوله؛ فأوله الإبدال إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فإن تقدم امتنع الإبدال، وتعين النصب كما سيأتي.

١٧٥- تَقُولُ مَا الْفَخْرُ إِلَّا الْكَرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ

مثال للمستثنى

ظاهره أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجب؛ فيكون ما بعد إلا بدلاً، وليس كذلك؛ لأن الاستثناء فيه من كلام غير تام فهو مثال للاستثناء المفرغ، ولم يتعرض الناظم لحكمه؛ فالفخر مبتدأ، وما بعده إلا خبره، ومثله ما بعده.

١٧٦- وَإِنْ تَقُلْ لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ فَأَرْفَعُهُ وَأَرْفَعُ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

أشار بهذا البيت إلى أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يبدل على المحل نحو: لا ربَّ إلا الله. بالرفع على البدلية من محل اسم لا؛ فإنه في موضع رفع بالابتداء قبل دخولهما وبالنصب على الاستثناء، وخبر لا محذوف تقديره: لا رب في الوجود إلا الله، وإنما لم ينصب على البدلية باعتبار اللفظ؛ لأن لا لا تعمل في معرفة، ولا موجب، ومثله: لا إله إلا الله، وقد استشكل الإبدال من المحل بأن الرفع للمحل قد زال بدخول الناسخ ولو اعتبر لا مع اسمها إذ هما في محل الابتداء عند سيبويه لم يتوجه عليه دخول لا على

مع أنهما ليسا من جنس الأنيس أي الذي يونس به. يقول الأستاذ عبد السلام هارون الأمين العام لمجمع اللغة العربية بالقاهرة - رحمه الله - في تعليقه على الشاهد في الكتاب لسيبويه (٢٦٣/١) باب: ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف. «جعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه». وقال الشاهد فيه: الموضع الثاني في رفع اليعافير، والعيس بدلا من الأنيس على الإلتساع، والمجاز. انظر: الإنصاف (٢٧١/١)، (٣٧٧)، همع الهوامع (٢٢٥/١)، (١٤٤/٢)، المقتضب (٣١٩/٢)، (٣٤٧)، (٤١٤/٤)، التصريح على التوضيح (٣٥٣/١) معاني القرآن للفراء (٤٧٩/١)، مجالس نعلب (٣١٦، ٣٥٢)، علل النحو للوراق بتحقيقي (ص ٢٧٨، ٤٣٥).

(١) «ما زاد هذا المال إلا ما نقص»، وما نفع زيد إلا ما ضرَّ إذ لا يقال: زاد النقص، ونفع الضر، وحيث وجد شرط جواز الإبدال؛ فالأرجح النصب عندهم. اهـ [أشعري].

المعرفة، واختار أبو حيان أن الاسم الكريم بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، ومما يتعين فيه الإبدال على المحل تابع المجرور بمن الزائدة نحو: ما في الدار من أحد إلا زيداً بنصب زيد على الاستثناء، وبرفعه على البدلية حملاً على المحل، ولا يجوز جره حملاً على اللفظ؛ لأن من الزائدة لا تجر المعرفة:

١٧٧- وَأَنْصَبَ إِذَا مَا قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى تَقُولُ هَلْ إِلَّا الْعِرَاقَ مَعْنَى

يشير إلى أن محل جواز الإبدال في التام غير الموجب إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فإن تقدم امتنع الإبدال، ووجب النصب^(١) على الاستثناء كقوله^(٢):

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(٣)

ومنه ما مثل به في قوله: (تقول هل إلا العراق معنى) أصله هل معنى لنا إلا العراق.

يقال: غني بالمكان كرضي، إذا أقام به، والمعنى هل لنا منزل إلا العراق، وإنما امتنع الإبدال؛ لأن التابع لا يتقدم على متبوعه.

وأما إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو: ما جاءني أحد إلا زيد خير منك؛ فمذهب سيبويه جواز الإتيان بدلاً، والنصب على الاستثناء، والإتيان عنده أرجح للمشاركة،

(١) قوله: «وجب النصب» لأن تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف. اهـ.

(٢) الكميت بن زيد الأسدي. من قصيدته الهاشمية التي يمدح فيها آل رسول الله ﷺ.

(٣) ما مثله به في قوله: تقول هل:

البحر: الطويل.

اللغة: «شيع» أشياخ، وأنصار، أشايهم، وأجرى معهم فيما يذهبون إليه.

«مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق»، والمراد: الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية، و «أحمد» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية، ووزن الفعل. «شيع» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

«وما» الواو عاطفة. ما: نافية. «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

«إلا» أداة استثناء. «مذهب» منصوب على الاستثناء، ومذهب مضاف، «والحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعين، لأنه مقدم على المستثنى منه. وأصل نظم البيت، ومالي شيعه إلا آل أحمد، ومالي مذهب إلا مذهب الحق.

انظر: شرح قطر الندى ص (٣٤١)، رقم (١٠٩)، أوضح المسالك رقم (٢٦٢)، شذور الذهب (ص: ٣٢٤، ٣٢٥) رقم (١٢٤)، الأشتوني رقم (٤٤٨).

وعند المازني، وجوب النصب، وعند الميرد اختياره، وعند ابن مالك استواءهما.

١٧٨- وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِيًّا بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَأَنْصِبْ أَبَدًا

١٧٩- تَقُولُ جَاءُوا مَا عَدَا مُحَمَّدًا وَمَا خَلَا عَمْرًا وَلَيْسَ أَحْمَدًا

إذا استثنيت بما خلا، وما عدا، وجب نصب المستثنى بهما على أنه مفعول به لتعين فعليتهما بعد لأن ما المصدرية لا يليها حرف جر، وفاعلهما ضمير عائد إلى البعض المفهوم من الكل السابق، وجوز بعضهم جر المستثنى بهما على تقدير ما زائدة، وهو شاذ؛ لأنه لم يعهد زيادة ما قبل حرف الجر، وإنما عهدت بعده، وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف، وإنما الخلاف هل هو على الحال، أو الظرفية على حذف مضاف فتقدير جاءوا ما عدا محمدا مثلاً: أي مجاوزين محمدا، أو وقت مجاوزتهم محمدا، وأما المستثنى بليس نحو: جاءوا ليس أحمد فهو واجب النصب؛ لأنه خبرها، واسمها ضمير مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من الكل السابق أي: ليس هو أي بعض الجائين أحمد.

واختلف في جملة الاستثناء هل هما محل؟ فقل: محلها نصب على الحالية وقيل لا؛ لأنها مستأنفة. وصححه ابن عصفور، ومثل ليس لا يكون نحو: قام القوم لا يكون زيدا، وقد تقدم أنه يستثنى بخلا، وعدا، وحاشا نواصب للمستثنى، أو خوافض له قال أبو حيان: والأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا يقال: ما في الدار أحد خلا حمارا.

١٨٠- وَغَيْرُ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَّةً جَرَّتْ عَلَى الْإِضَافَةِ الْمُسْتَوَلِيَّةِ

١٨١- وَرَأَوْهَا يَحْكُمُ فِي إِغْرَابِهَا مِثْلَ اسْمٍ إِلَّا حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا

الأصل في غير أن تستعمل صفة إذ هي بمعنى مغاير كمررت برجل غير زيد، وقد تخرج عن الصفة، وتتضمن معنى إلا في الاستثناء؛ فيستثنى بها حملا لها عليها، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، ولا يخرج عن الجر أصلا لالازمتها الإضافة المستولية عليها، ويجب في لفظ غير أن يعرب بما كان يعرب به المستثنى بإلا، وقد عرفت تفصيله؛ فيجب نصب غير على الحالية بعد الكلام التام الموجب نحو: قام القوم غير زيد، ويكون على حسب العوامل بعد الكلام المنفي غير التام نحو: ما قام غير زيد، وما رأيت غير زيد، وما مررت بغير زيد، ويترجح الإبدال على النصب في الكلام التام الغير الموجب إذا كان الاستثناء متصلا، ولم يتقدم المستثنى نحو: ما قام القوم غير زيد، وما رأيت القوم غير زيد، وما مررت بالقوم غير زيد؛ فإن تقدم وجب النصب نحو: ما قام غير زيد أحد، ولم يتعرض الناظم لسوى؛

لأنَّها عند سيبويه، والجمهور لا تكون إلا ظرفاً، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة، ومذهب الزجاج، واختاره ابن مالك أنَّها كغير معنى، وإعراباً، وجزم به ابن هشام في «القطر»^(١) وصححه في الشذور^(٢) قال ابن مالك: وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قولك: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد؛ فإن أحداً لا يقول إن سوى هنا عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على ذلك فهو معزل عن الظرفية.

ثانيهما: أن من يحكم بظرفيتها يحكم بلزومها إياها، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نظاماً، ونثراً خلاف ذلك^(٣)؛ فإنَّها قد أضيف إليها^(٤)، وابتدئ بها وعملت فيها نواسخ الابتداء^(٥)، ونحوها من العوامل اللفظية^(٦) انتهى، وقد نظر فيه من أوجه ليس هذا موضع ذكرها.

(١) شرح قطر الندى ص (٣٤١).

(٢) شرح شذور الذهب ص (٣٢٤).

(٣) «خلاف ذلك» فوقعت فاعلاً في قوله:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا
نِ دَنَاھُمْ كَمَا دَانُوا

الشاهد فيه: على أن «سوى» قد خرجت من الظرفية إلى الاستثناء عند الكوفيين، وهنا مرفوعة بضممة مقدرة على الألف على أنها بدل من فاعل، لم يبق المحذوف، أي لم يبق سوى العدوان، وهذا عند البصريين لا يجيء إلا في ضرورة الشعر. وقائله: الفند الزماني في حرب البسوس. انظر في: خزنة الأدب (٣١/٣) رقم (٢٤١)، والجمع (٢٠٢/١)، والتصريح (٣٦٢/١)، أمالي الغالي (٢٦٠/١) (٤) وقد أضيف إليها: كقوله:

فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْجُ لُهُ النَّ
سُ بَجْدَى سِوَاكَ لَمْ أَتِ

البحر: المنسرح. انظر: الأشموني (١٥٩/٢).

(٥) «نواسخ الابتداء» كقوله:

أَسَدُكَ لَيْلَى لَسَرِ بِنِي وَبَيْنَهَا
سِوَى لَيْلَى إِنِّي إِذَا الصُّبُورُ

البحر: الكامل. قائله: جميل بن معمر. المصادر: ديوانه (٩٧).

(٦) العوامل اللفظية كما في قوله ﷺ: «دعوت ربي أن لا يسلم على أمتي عدوا من سوى أنفسهم». أخرجه مسلم (٢٢١٥/٤) ٥ - كتاب الفتن ٥ - باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض رقم ١٩ - (٢٨٨٩)، أبو داود (٤٥٢/٤) ٢٩ - كتاب: الفتن والملاحم. ١ - باب: ذكر الفتن ودلائلها (٤٢٥٢)، الترمذي (٣٤) - كتاب: الفتن ١٤ - باب ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثاً في أمته (٢١٧٦). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٣٦٨/٤)، ٣٦٩ بتحقيق (٣٧٦) - كتاب الفتن ٩ - باب: ما يكون من الفتن (٣٩٥٢)، تحفة الأشراف (٢١٠٠).

بَابُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ ^(١)

١٨٢- وَانْصَبْ بَلَا فِي النَّفْيِ كُلُّ نَكْرَةٍ كَقَوْلِهِمْ لَا شَكَّ فِيمَا ذَكَرَ

١٨٣- وَإِنْ بَدَأَ بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضٌ فَارْقَعْ وَقُلْ لَا لِأَبْيَكِ مُبْغِضٌ

تعمل لا عمل إن من نصب الاسم، ورفع الخبر إذا قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق، ولم يدخل عليها جار، وكان اسمها نكرة متصلة بها، وخبرها أيضا نكرة؛ فلو قصد بها نفس الوحدة، أو كان نفيها إياه على سبيل الاحتمال لم تعمل هذا العمل، وكذا لا عمل لها، إن دخل عليها جار نحو: جئت بلا زاد، ولو كان مدخولها معرفة أو نكرة منفصلة عنها وجب إعمالها ^(٢) وتكرارها فيرتفع ما بعدها على الابتداء نحو: لا زيد في الدار ولا بكر ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾ ^(٣)، وأما نحو: قضية، ولا أبا حسن لها فمؤول وعملها على خلاف القياس.

لكن ورد السماع به؛ فإن أفردت عملت وجوبا، وإلا جوازا لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافا نحو: لا صاحب علم ممقوت، أو شبيهها به بأن يكون عاملا فيما بعده عمل الفعل نحو: لا حسنا وجهه مذموم، ولا طالعا جبلا حاضر، ولا راغبا في الشر محمود.

لكن ورد السماع به فإن أفردت عملت وجوبا، وإلا جوازا لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافا نحو: لا صاحب علم ممقوت، أو شبيهها به بأن يكون عاملا فيما بعده عمل الفعل نحو: لا حسنا وجهه مذموم، ولا طالعا جبلا حاضر، ولا راغبا في الشر محمود.

فإن كان اسمها مفردا بنى معها على ما ينصب به لو كان معربا، ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافا، ولا شبيهها به؛ فدخل المفرد وجمع التكسير، والمثنى والمجموع على حده، وجمع المؤنث السالم فالمفرد، وجمع التكسير بينان على الفتح نحو: لا رجل، ولا رجال؛ لأن نصبهما به والمثنى والمجموع على حده بينان على الياء نحو: لا رجلين، ولا قائمين؛ لأن نصبهما بهما، وأما جمع المؤنث السالم فبينى على الكسر، أو الفتح نحو: لا مسلمات، وعلة

(١) أحكام ((لا)) النافية للجنس انظر عنها: الكتاب: (٢/٢٤٧)، المبرد في المقتضب (٤/٣٥٧)، مغني اللبيب

(١٩٤/١)، علل النحو للوراق (ص ٥٥٢)، المقتصد للجرجاني (١/٧٩٩).

(٢) «وجب إعمالها» أي لضعفها بالفصل، ووجب حينئذ تكرارها كمثالها تنبيهها على نفي الجنس، إذ هو تكرار

للفني كما يجب مع المعرفة جبرا لموافقا من نفس الجنس، وأجاز المبرد، وابن كيسان عدم تكرار لا فيهما اهـ.

(٣) سورة الصفات آية: (٤٧).

بناء اسم لا تضمنه معنى من، وقيل: تركبه معها تركيب خمسة عشر.
 وإنما بني معها على ما ينصب به ليكون البناء على ما استحقه ذلك الاسم النكرة في الأصل قبل البناء، وإنما لم يبن المضاف، ولا الشبيه به؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسم فإرد الاسم بسببها إلى ما يستحقه في الأصل من الإعراب، وما اقتضاه كلام الناظم من أن اسم لا منصوب بها نصب إن المشددة مفردا كان أو غيره هو مذهب كوفي. والراجح ما ذكرناه من التفصيل.

١٨٤- وَأَرْفَعُ إِذَا كَرَّرْتُ نَفْيًا وَانْصَبِ أَوْ عَابِرِ الإِعْرَابِ فِيهِ نُصِبِ

١٨٥- تَقُولُ لَا بَيِّعَ وَلَا خِلَالَ فِيهِ وَلَا بَيِّعَ وَلَا خِلَالَ^(١)

إذا تكررت لا مع النكرة نحو: «لَا يَبِّعُ فِيهِ^(٢) وَلَا خِلَالَ^(٣)»، ومثله لا حول ولا قوة. جاز لك في جملة التراكيب خمسة أوجه، وذلك؛ لأنه يجوز في النكرة الأولى وجهان: الفتح، والرفع؛ فإن فتحها جاز لك في الثانية ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب، وإن رفعتها فلك في الثانية وجهان: الرفع، والفتح، ويمتنع النصب؛ فتحصل أنه يجوز رفع الاسمين على إلغاء لا وإعمالها عمل ليس، وفتحهما على إعمالهما إن وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس وفتح الأول، ونصب الثاني على جعل لا الثانية زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها، وهذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلامه أما رفعهما وفتحهما فمستفادان من النصف الأول.

١٨٦- وَالرُّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الْأَوَّلِ قَدْ جَازَ وَالْعَكْسُ كَذَاكَ فَافْعَلِ^(٤)

وأما البقية فمن الثاني إذ المغايرة تصدق بها غاية ما فيه إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة، وعلى ما يصحبه تنوين تارة أخرى، ويوجد في بعض النسخ:

١٨٧- وَإِنْ تَشَأْ فَافْتَحْهُمَا جَمِيعًا وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْصِرْ رِيعًا

وهذا لا يحتاج إليه للاستغناء عنه بما قبله إذ يلزم عليه التكرار أو أن يكون رفع الاسمين مسكوتا عنه. وأما إذا لم تتكرر لا مع النكرة مثل: لا رجل، وامرأة، وجب فتح الأولى، وجاز في الثانية الرفع والنصب.

(١) في ملحّة الإعراب المطبوعة ص ٢٣ بدلا من «ولا يبيع ولا خلال» «ولا عيب ولا إخلال».

(٢) كلمة فيه غير موجودة لكن هكذا نص الآية.

(٣) سورة إبراهيم آية: (٣١).

(٤) سقط في الكتاب الذي نحققه، ونشبهه من متن ملحّة الإعراب ص ٢٣ طبعة عيسى الباب الحلبي.

بَابُ التَّعَجُّبِ

١٨٨- وَتُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ فِي التَّعَجُّبِ نَصْبَ الْمَفَاعِيلِ وَلَا^(١) تَسْتَعْجِبُ

١٨٩- تَقُولُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا وَمَا أَحَدٌ سَيفُهُ حِينَ سَطَا

تعريف التعجب:

التعجب: «انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه، وخرج عن نظائره»، ولهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب.

صيغ فعل التعجب:

وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو: «سبحان الله: إن المؤمن لا ينجس»^(٢).

ومنها ما هو بالوضع نحو: ما أفعله وأفعل به، وهاتان الصيغتان اقتصر النحويون عليهما في هذا الباب لاطراد الإتيان بهما في كل معنى يصح التعجب منه فإذا أردت إنشاء فعل التعجب فجيء به على وزن فعل بعدما مبتدئا بها ثم جيء بالمتعجب من فعله منصوبا نصب المفعول به، ولا تستغرب ذلك أو جيء به على وزن أفعل ثم جيء بالمتعجب من

(١) في طبعة عيسى البابي الحلبي للملحة الإعراب ص ٢٥ «فلا» بدلا من «ولا».

(٢) الحديث: متفق عليه.

البخاري: ص: (٦٨) ٥- كتاب: الغسل ٢٣- باب: عرق الجنب رقم (٢٨٣).

مسلم: (٢٨٢/١) ٣- كتاب: الحيض باب: الدليل على أن المسلم لا ينجس.

النسائي: (١٤٥/١) كتاب: الطهارة. باب: مماسة الجنب، ومجالسته (١٣٧٠)، ابن حبان (٦٩/٤)

الأصبهاني: ٨- كتاب: الطهارة ١٠- باب المياہ (١٢٥٨) عن حذيفة، (ابن أبي شيبه (١٧٣/١)،

أبو داود: كتاب الطهارة باب: في الجنب يضاف (٢٣٠، ٢٣١).

ابن ماجه: (٢٩٠/١) ١- كتاب: الطهارة، وسنها ٨- باب: مصافحة الجنب (٥٣٤، ٥٣٥).

البيهقي: (١٨٩/١)، وابن خزيمة (١٣٥٩)، وأبو عوانة (٢٧٥/١).

سبب ورود هذا الحديث: ما أخرجه ابن ماجه في حديث (٥٣٥) لحذيفة قال: خرج النبي ﷺ فلقيني

وأنا جنب فحذت عنه فاغتسلت، ثم جئت فقال: مالك؟ قلت: كنت جنباً فقال رسول الله ﷺ: ...

الحديث، وفيه «المسلم» بدلا من «المؤمن».

أما حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (٥٣٤) ... وفيه نحو قصة حذيفة رضي الله عنهما.

فعله عبروا بالياء مثال الأول نحو: ما أحسن زيدا فما مبتدأ بمعنى شيء، وابتداء به لتضمنه معنى التعجب، وأحسن فمن ماض بدليل اتصال نون الوقاية به، وفاعله ضمير ما وزيدا مفعول به، والجملة خبر المبتدأ، والهمزة في أفعل للصيرورة، والتقدير شيء عجيب حسن زيدا أي صيره حسنا.

ومثال الثاني: نحو أحسن يزيد^(١) فأحسن لفظه لفظ الآخر ومعناه الخبر، ويزيد فاعله، والياء زائدة كما في: «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»^(٢)، والهمزة للصيرورة أيضا والتقدير: أحسن زيد أي صار حسنا، هذا مذهب سيويه ففيه زيادة الباء واستعمال الأمر بمعنى الماضي، ولم يتعرض في النظم لهذا الكون المتعجب منه مجرورا.

شروط صوغ فعل التعجب

واعلم أن فعل التعجب إنما يبنى من فعل متصرف، ثلاثي^(٣)، مجرد^(٤)، تام^(٥)، مثبت^(٦)، متفاوت^(٧) في المعنى، مبني للفاعل غير دال على لون، أو عيب؛ فإذا أريد التعجب من فعل دال على لون أو خلقه فيتوصل إليه بجائز يصاغ منه، وينصب مصدر المتعجب منه بعده مفعولا كما يؤخذ من قوله^(٨):

١٩٠ - وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الْأَلْوَانِ أَوْ عَاهَةِ تَحَدُّثٍ فِي الْأَبْدَانِ

١٩١ - فَا بِنَ لَهُ فِعْلاً مِنَ الثَّلَاثِي ثُمَّ أَنْتَ بِالْأَلْوَانِ وَالْأَحْدَاثِ

(١) «أحسن يزيد» الظاهر أنه مبني على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيء على صورة الأمر، أو مبني على السكون لكونه على صورة الأمر. اهـ.

(٢) سورة الفتح، آية: (٢٨).

(٣) «من فعل متصرف ثلاثي» فلا يبنى من الرباعي كدحرج، وتدحرج، وقوله: «متصرف» فلا يبنى من غير متصرف كنعم وبئس.

(٤) وقوله: «مجرد» فلا يبنى من المزيد كانطلق، واستخرج.

(٥) وقوله: «تام» فلا يبنى من ناقص ككان.

(٦) وقوله: «مثبت» فلا يبنى من المنفي نحو: ما ضرب.

(٧) وقوله: «متفاوت» فلا يبنى من غير متفاوت كمات، وفنى، لأن حقيقتيهما.

(٨) وقوله: «مبني لا تتفاوت للفاعل» فلا يبنى من مبني للمفعول كضرب زيد، اهـ.

نعم: إن كان منفيا أو مبنيا للمفعول لكن مصدرها مؤول جاز نحو: كثر أن لا يقوم واعظم بضربه اهـ.

١٩٢- تَقُولُ مَا أَتَقَى بَيَاضَ الْعَاجِ^(١) وَمَا أَشَدُّ ظُلْمَةَ الدِّيَاجِي

صوغ التعجب من الأفعال الدالة على لون

إذا قصدت التعجب من فعل ثلاثي دال على لون كالبياض أو على عاهة أي علة كالعمى فيتوصل إليه بأن يصاغ فعل التعجب من فعل ثلاثي أي مع استيفاء سائر الشروط المذكورة؛ ثم يؤتى بمصدر الفعل الذي تريد التعجب منه منصوباً بعد ما أفعل مضافاً إلى فاعل الفعل فتقول في التعجب «من بيض»، وما أشد بياضه ومن «عور» ما أقبح عوره، ومثله: ما مثل به، وكذا يقال في التعجب من نحو: انطلق مما هو فعل زائد على ثلاثة أحرف: ما أشد انطلاقه.

لا يتعجب من الأفعال الجامدة

وأما الفعل الجامد والذي لا يتفاوت^(٢) معناه فلا يتعجب منهما ألبة^(٣) وقد أفهم كلامه أن فعل التعجب لا يبنى من الألوان، ولا من العاهات، ولا من اسم، ولا من فعل زائد على ثلاثة أحرف.

(١) «العاج» هو عظم الفيل، واحد عاجة.

قال سيويه (٩٠/٢ ط بولاق) يقال لصاحب العاج عَوَّاجٌ بالتشديد اهـ.

(٢) «لا يتفاوت» ومثل ابن الناظم الألفية للذي لا يقبل الفضل بما أفجع موته، وأفجع بموته، وقال ابن هشام لا يتعجب منه ألبة.

(٣) «ألبة» بقطع الهمزة، أي لا انفكاك أبداً. اهـ.

بَابُ الإِغْرَاءِ

١٩٣- والتَّصَبُّ فِي الإِغْرَاءِ غَيْرُ مُتَّبَسٍّ وَهُوَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقَسْ

١٩٤- تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلًا بَدَا ذُوْنَكَ بِشْرًا وَعَلَيْكَ عَمْرًا

الإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه، وحكم الاسم المغربي به النصب،

وهو ظاهر غير خفي؛ لأنه مفعول به، وعامله إما ظاهر نحو: ألزم أخاك، ومنه قوله:

دونك عمرا، وعليك بكرا، فدونك اسم فعل منقول من ظرف المكان بمعنى خذه،

وعليك اسم فعل منقول من جار ومجرور بمعنى ألزم، وما بعدهما منصوب بهما على

المفعول به لا بما نابا عنه كما هو صريح كلامه، وإما مضمر، وإضماره إما جوازا نحو:

«الصلاة جامعة»^(١) أي: احضروا الصلاة، وجامعة: حال، ويجوز رفعهما، ورفع الأول،

ونصب الثاني، وبالعكس، وإما وجوبا^(٢) وذلك في العطف نحو الأهل، والولد والمروءة،

والنجدة، وفي التكرار نحو:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهِجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ^(٣)

(١) الحديث: متفق عليه. أخرجه البخاري (٥٠/٢ ط الشعب)، ومسلم كتاب الكسوف باب (١) رقم (٤)،

والنسائي كتاب: الكسوف باب (٥)، أحمد في المسند (٩٣/٢)، ١٦١، ١٩١، ١٤/٣، وعبد الرازق

في مصنفه رقم (٢٠٣٠)، البيهقي (٣٦٢/١).

(٢) «وإما وجوبا» وما أضمر عامله وجوبا في سبعة مواضع: أحدها: في باب الاشتغال، الثاني: النداء، الثالث:

الإغراء، الرابع: المنصوب: أ - على المدح نحو: أثنى زيد الكريم. ب - الخامس: أو الدم نحو: أثنى زيد

الفاسق، أي أعني الفاسق. ج - السادس: أو الترجم نحو: مرتت يزيد المسكين. د - والاختصاص نحو:

نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ، فنحن: مبتدأ، و «أقرب الناس» خبره، و «العرب» مفعول بفعل لا يظهر

وجوبا، أي أخص العرب، والجملة حال اهـ.

(٣) البحر: الطويل. قائله: إبراهيم بن هرمة القرشي، وقيل: لمسكن الدارمي.

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره: ألزم أخاك، وأخا مضاف، وضمير

المخاطب مضاف إليه. «أخاك» تأكيد للأول «إن» حرف توكيد ونصب. «من» اسم موصول بمعنى الذي

اسم إن. «لا» نافية للجنس، «أخا» اسم لا، مبني على فتح مقدر على الألف من ظهوره التعذر. «له» جار

ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. «كساع» جار

ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن. «إلى الهيجاء بغير» جاران ومجروران يتعلق كل منهما بساع، وغير

مضاف، و«سلاح» مضاف إليه.

وإنما وجب الإضمار فيهما لجعلهما كالبديل من اللفظ بالفعل كما أشار إلى ذلك في التكرار بقوله:

١٩٥- وَتَنْصِبُ الْأِسْمَ الَّذِي تُكْرَرُهُ عَنْ عِوَضِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهُ

١٩٦- مِثْلُ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَاهِ اللَّهُ اللَّهُ عِبَادَ اللَّهِ

أي تنصب الاسم على الإغراء إذا كررته كما تقدم بعامل لا يظهر وجوبا لقيام العوض، وهو تكرار المفعول مقامه، وأما قول الخطيب: الله الله؛ فمنصوب على التحذير بتقدير: اتقوا، ولم يتعرض له في النظم، وهو كالإغراء في أحكامه، ولا يكون المغربي به إلا ظاهرا متأخرا عن عامله، وأما ﴿كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(١) فمصدر مؤكد لأن ما قبله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) إلخ؛ فدل على أنه مكتوب عليكم، وكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك كتابا «والخل» الصديق، والبر بفتح الباء المحسن والأواه الكثير التأوه خوفا من الله تعالى.

الشاهد فيه: قوله: «أخاك أخاك»؛ فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء، وهذا من النوع الذي يجب معه حذف العامل، لأنه كرر اللفظ المغربي به، ألا ترى أنه ذكر «أخاك» مرتين.

المصادر: شرح شذور الذهب ص (٢٧٩) رقم (١٠٦) شرح قطر الندى رقم (١٣٣)، أوضح المسالك رقم (٤٨٥).

(١) سورة النساء آية: (٢٤)، وانظر كتاب سيبويه (٣٨١/١) هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا.

(٢) سورة المائدة آية: (٤١).

بَابُ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا^(١)

- ١٩٧- وستة تنصب الأسماء بِهَا كَمَا تَرْفَعُ الْأَسْمَاءُ
 ١٩٨- وَهِيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمَلَيْتَا إِنْ وَأَنْ^(٢) يَأْفَتِي وَلَيْتَا
 ١٩٩- ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لَكِنْ وَعَلَّ وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُصْحَى لَعَلَّ

من جملة نواسخ الابتداء هذه الأحرف الستة المشبهة بالفعل؛ فإنها تنسخ حكمه بدخولها على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اتفاقاً ويسمى اسمها وترفع الخبر عند البصريين ويسمى خبرها، وعند الكوفيين أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لأنه لم يتغير عما كان عليه، ولهذا لا يجوز إن قائم زيد، ولو كان معمولاً لها لجاز وعبرة الناظم صادقة بالمذهبين وإلى الأول أقرب، وهو الراجح كما ذكرته في «شرح القطر» ولو عكس التشبيه لكان أولى، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ أجاز أن يكون خبراً لها ومعنى إن وأن.

معاني إن وأخواتها

تأكيد النسبة، ونفي الشك عنها، والإنكار لها إلا أن أن المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد كما سيأتي، ومعنى «كأن» التشبيه المؤكد لأنه مركب من الكاف وأن، ومعنى «لكن»: الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق، ومعنى «ليت»: التمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر، ومعنى «لعل»: الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، ويعبر عنهما بالتوقع ويقال فيها: «عل»، «ولعل»، و«لعل» بمعنى واحد.

(١) انظر «إن» الناسخة وأخواتها في المراجع الآتية الكتاب (٢٦٨/٥)، المقتضب (٣٤٠/٢)، شرح الفضل لابن يعيش (٥٩/٨)، الأصول لابن السراج (٢١٥/١)، علل النحو للوراق (ص ٢ - ٦)، خزانة الأدب (٥٦٠ - ٥٥٨/٢).

(٢) قوله: «وأن» وتقول أن بمصدر خبرها مضافاً لاسمها إن كان مشتقاً، وبالكون إن كان جامداً، أو ظرفاً كبلغني أنك زيد، أو في الدار، أي بلغني كونك زيداً... إلخ. ويقال في الجامد: بلغني زيد تك، لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية. اهـ حضري.

وقد تستعمل «أن» غير حرف فتكون فعلاً ماضياً مبنيًا للفاعل أو المفعول، مشتقاً من الأنين تقول: أن زيد بفتح أن، فإذا بنيت للمفعول تكسر الهمزة على لغة من يقول في ردّ، ردّ بكسر الراء، وقد تستعمل أمراً فتقول: إن زيد بكسر الهمزة كقولك: إن زيد من الأسد. اهـ.

٢٠٠- وَإِنَّ بِالْكَسْرِ أُمُّ الْأَحْرِفِ ثَاتِي مَعَ الْقَوْلِ وَيَعْدُ الْحَلْفِ

أحوال إن

إن بكسر الهمزة أم هذه الأحرف ولها ثلاثة أحوال:

١- وجوب الكسر إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها.

٢- ووجوب الفتح إن سد ذلك.

٣- وجواز الوجهين إن صح الاعتباران.

فيجب الكسر: إذا وقعت مع معموليها محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(١)

أو جوابا بالقسم نحو: ﴿وَالْكِتَابُ الْمُبِينُ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٢) أو في ابتداء الكلام نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٣) ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾^(٤)، أو في ابتداء الصلة نحو: جاء الذي إنه فاضل، أو الصفة نحو: مررت برجل إنه فاضل، أو الجملة الحالية نحو: جاء زيد إنه فاضل، أو المضاف إليها ما يختص بالجملة كجنتك إذ إن زيدا أمير.

ويجب الفتح: إذا وقعت فاعلا أو بالجملة كجنتك إذ أن زيدا أمير، ويجب الفتح إذا

وقعت فاعلا^(٥) أو مفعولا^(٦) أو مبتدأ^(٧) أو خبر عن اسم^(٨) معنى غير قول، وتكسر، وتفتح إذا وقعت بعد إذا الفجائية^(٩)، أو فاء الجزاء^(١٠)، أو في موضع

(١) سورة مريم آية: (١٩).

(٢) سورة الدخان آية: (٤٤).

(٣) سورة القدر آية: (٩٧).

(٤) إذا وقعت فاعلا، أو نائبا كقوله: أو لم يكفهم أنا أنزلناه [العنكبوت ٥١] ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١]. لوجوب كون الفاعل، والنائب مفردا. اهـ.

(٥) «أو مفعولا» نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ اشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١].

(٦) «أو مبتدأ» لوجوب كون المبتدأ مفردا ودخل عليها حرف الجر، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد أو كانت مجرورة بالإضافة نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

(٧) «أو خبرا عن اسم» معنى نحو: اعتقادي أنه فاضل، أو معطوفة على شيء مما تقدم.

أو بدلا نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]. ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]. وكذا بعد لو، وبعد لولا الامتناعية نحو: لولا أنك منطلق. اهـ.

(٨) «بعد إذا الفجائية» نحو: خرجت فإذا زيدا قائم.

(٩) «أو فاء الجزاء» نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]. والفتح على جعل أن معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ.

التعليل^(١) وقد بسط ابن هشام في توضيحه^(٢) الكلام على ذلك:

تختص إن المكسورة بجواز دخول لام الابتداء على خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد، بشرط أن يكون مؤخرًا، ولم يكن منفيًا، ولا ماضيًا متصرفًا خاليًا من قد، ولا فرق فيه بين أن يكون مفردًا نحو: «إِنَّ خَالِدًا الْقَادِمُ» أو جملة اسمية نحو: «إِنَّ هَذَا لِأَبُوهَا عَالِمٌ، أَوْ فَعْلِيَّةٌ مُصَدَّرَةٌ بِمَضَارِعِ نَحْوِ: «وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ»^(٣)، أَوْ مَا مِنْ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ نَحْوِ: «إِنَّ زَيْدًا لَنَعَمِ الرَّجُلِ، أَوْ مُتَصَرِّفٍ مَقْرُونٍ بِقَدْ نَحْوِ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ، أَوْ ظَرْفًا نَحْوِ: «إِنَّ زَيْدًا لَعِنْدِي أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا نَحْوِ: «وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ»^(٤).

٢- وتختص أيضًا بجواز دخول اللام على اسمها جواز بشرط أن لا يلي إن نحو: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً»^(٥) «إِنَّ فِيكَ لَزَيْدًا رَاغِبًا».

٣- وعلى معمول خبرها المتوسط نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامُكَ أَكَلٌ، وَإِنْ فِي الدَّارِ لَعِنْدَ زَيْدٍ جَالِسٌ، وَهَذِهِ اللَّامُ هِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَإِنَّمَا أُخِّرَتْ لِلخَبَرِ مَعَ إِنْ كَرَاهِيَةِ اجْتِمَاعِ حَرْفِي تَأْكِيدٍ؛ وَلِهَذَا تَسْمَى اللَّامُ الْمَرْحَلَةُ بِالْقَافِ، وَالْمَرْحَلَةُ بِالْفَاءِ، وَاخْتَصَّتْ إِنْ بِهَذَا لِیُظْهِرَ بِذَلِكَ تَمَيُّزَهَا عَلَى أَحْوَاثِهَا فِي نَفْسِهَا وَأَمَّا أَمُّ الْبَابِ وَقَوْلُ النَّازِمِ: «وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْدًا رَا حِلَّ»، مِثَالٌ غَيْرُ مُطَابِقٍ، وَلَوْ قَالَ: «وَقَدْ سَمِعْتُ إِنَّهُ لِرَا حِلَّ لَكَانَ أَنْسَبَ، وَيَحْتَمِلُ

والمعنى: فالغفران والرحمة حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة. اهـ.

(١) «أَوْ فِي مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ» نَحْوِ: «إِنَّمَا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ» [بِالطُّور: ٢٨] فَالْكَسْرُ أَرْجَحُ عَلَى أَنَّهُ تَعْلِيلٌ مُسْتَأْنَفٌ، وَالْفَتْحُ عَلَى تَقْدِيرِ لَامِ الْعِلَّةِ أَيْ: لِأَنَّهُ، وَمِثْلُهُ: لِيَكُ إِنْ الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ لَكَ. الْحَدِيثُ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ كِتَابَ الْحَجِّ: (٢٦)، وَكِتَابَ الْبِلَاسِ (٦٩)، وَمُسْلِمٌ كِتَابَ الْحَجِّ: (١٩، ٢٠، ٢١)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابَ الْمَنَاسِكِ (٢٦، ٥٦)، التِّرْمِذِيُّ كِتَابَ الْحَجِّ (١٣)، وَالنَّسَائِيُّ كِتَابَ الْمَنَاسِكِ (٥٤)، وَابْنُ مَاجَةَ كِتَابَ الْمَنَاسِكِ (١٥، ٨٤) وَالدَّارِمِيُّ كِتَابَ الْمَنَاسِكِ (١٣، ٣٤) مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ كِتَابَ الْحَجِّ (٢٨)، وَأَحْمَدُ (١/٢٦٧، ٣٠٢).

(٢) التَّوْضِيحُ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ فِي عِلْمِ النُّحُوِّ لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ الرَّبَّانِيِّ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ. تَعْمَدُهُ اللَّهُ بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ. طُبِعَ فِي مَكْتَبَةِ عَيْسَى الْبَابِ الْحَلِيِّ مَعَ شَرْحِ الشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ لَهُ.

(٣) سُورَةُ النَّحْلِ آيَةٌ: (١٦).

(٤) سُورَةُ الْقَلَمِ آيَةٌ: (٤).

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةٌ: (١٣).

إرادة التمثيل لإن، وأن المفتوحة مع الإيماء إلى الفرق بينهما:

اختصاصات إنَّ

- ٢٠١- واللام تَخْتَصُّ بِمَعْمُولِهَا لَيْسَتَيْنِ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا
 ٢٠٢- مِثَالُهُ إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلَ وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْدًا رَاحِلَ
 ٢٠٣- وَقِيلَ إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ وَإِنَّ هِنْدًا لِأُبُوهَا عَالِمٌ

اختصاصات إنَّ

- ٢٠٤- وَلَا تُقَدِّمُ خَبَرَ الْحُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
 ٢٠٥- كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لَزِيدٍ مَالًا وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جَمًّا لَا

أي لا يجوز في هذه الأحرف أن يتقدم خبرها على اسمها لضعفها في العمل لعدم تصرفها، وإن عملت عمل الأفعال إلا إذا كان ظرفا، أو جارا، ومجرورا، لتوسعهم فيهما كما مثل، وقد يجب التقديم لعارض نحو: إن عند هند عبدها، وإن في الدار صاحبها، وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم امتنع تقديمه عليها من باب أولى؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس فلا يلزم من جواز تقديم الظرف والمجرور على الاسم جواز تقديمه عليها إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره.

كف إن وأخواتها عن العمل

- ٢٠٦- وَإِنْ تُرِدْ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ فَالرُّفْعُ وَالتَّنْصِبُ أَجِزًا فَاعْرِفِ
 ٢٠٧- وَالتَّنْصِبُ فِي لَيْتَ وَعَلَّ^(١) أَظْهَرُ وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمَعَ مَا يُؤَثَّرُ

إذا اتصلت ما الحرفية الزائدة بهذه الأحرف كفتها عن العمل وهياتها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية فيتعين فيها الإلغاء نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢)، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾^(٣) ﴿كَأَلَّمَا يَسْقُونَ إِلَى الْمَوْتِ

(١) في مطبوعة ملححة الإعراب بمكتبة عيسى الباب الحلبي ص ٢٧ لعل بدلا من عل.

(٢) سورة النساء آية: (١٧١).

(٣) سورة المؤمنون آية: (٢٣).

وَهُمْ يَنْظُرُونَ^(١).

(٢)

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِحَدِّ مَوْثِلٍ

أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا^(٣)

لَعَلَّمَا

(١) سورة الأنفال آية (٦).

(٢) عجزه:

وقد يُدرك الحمد المَوْثِلَ أمثالي

وقبله:

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

البحر: الطويل. قائله: امرؤ القيس.

الشاهد فيه: على أنه ليس من التنازع.

إن ابن خلف نقل في شرح أبيات الكتاب عن أبي عبد الله الحسن بن موسى الدينوري أنه قال: والذي يقوى في نفسي، وما سبقني إليه أحد أن قوله: ولم أَقْلُبْ، معناه، ولم أسع، وهو غير متعدي، فلذلك لم يحفل به، ولا أعمل الأول، ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك، ولا حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز إعمال الأول. انتهى.

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٣٢٧/١) رقم (٤٩): وهذا ليس بشيء، فإن الطلب معناه الفحص عن وجود الشيء، عينا كان ذلك الشيء أو معنى. «والسعي»: التيسير السريع دون العدو، ويستعمل للجد في الأمر، وهذا غير معنى الطلب، وقد يكون لازما له، واستعماله في اللازم لا قرينة له مع أن الأول متعدي، والثاني لازم، ولم «أطلب» مسند إلى ضمير المتكلم فكيف يرفع.

و«ما» في أن ما مصدرية لا موصولة لاحتياجها إلى العائد المصدر أي أسعى له.

انظر: الكتاب لسيبويه (٤١/١) العيني (٤٥/٣) شرح المفصل لابن يعيش (٧٨/١)، (٨٩)، هم الهوامع (١١٠/٢)، الأنصاف (٨٤/١) ديوان امرئ القيس (٣٩).

(٣) قائله: الفرزدق:

من كلمة له يهجو فيها جريرا، ويندر بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب بن القيس.

وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها.

صدره:

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ، لَعَلَّمَا

البحر: الطويل.

الإعراب: أَعِدْ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. نظر» مفعول به لأعد.

«يا» حرف نداء. «عبد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف، و«قيس» مضاف إليه. «لعلما»

نعم يستثنى من ذلك ليت فيجوز فيها الإعمال استصحابا للأصل، وهو الأرجح لبقائها على اختصاصها بالأسماء، وهو الأكثر، والإهمال حملا لها على أخواتها، وقد روى بالوجهين.

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا (١)

لعل حرف ترج، ونصب، و «ما» كافة. «أضاءت» أضاء فعل ماض، والتاء علامة التأنيث. «لك» جار ومجرور متعلق بأضاء. «النار» فاعل أضاء. «الحمار» مفعول به لأضاء. «المقيد» نعت للحمار، والألف للإطلاق. الشاهد فيه:

قوله: «لعلما أضاءت» حيث اقترنت «ما» الزائدة بلعل، فكفتها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية، وهي جملة «أضاءت» مع فاعله. وذلك واضح بأذن تأمل إن شاء الله.

انظر: شرح شذور الذهب ص (٣٤٢) رقم (١٣٧)، قطر الندى رقم (٥٥)، الأشموني رقم (٢٧٤).

(١) عجزه:

إِلَى حَمَامَتَنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

البحر: البسيط.

قائله: النابغة الذبياني.

اللغة: «فقد» ههنا: اسم فعل معناه يكفي، أو اسم بمعنى كافٍ.

الإعراب:

«قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، تقديره، هي يعود إلى فتاة الحبي التي ذكرها في بيت سابق.

«ألا» أداة استفتاح.

«ليتما» ليت: حرف تمن، ونصب، وما: زائدة.

«هذا» ها: حرف تنبيه، وذا اسم إشارة اسم ليت مبني على السكون في محل نصب.

«الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

«لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت، هذا كله على رؤية نصب الحمام، وما عطف عليه.

أما على رواية. الرفع فما كافة للث عن العمل، واسم الإشارة في محل رفع مبتدأ.

والحمام: بدل منه، مرفوع بالضممة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

«إلى حمامتنا» والجار والمجرور، متعلق بمحذوف حال من اسم ليت، وحمامة: مضاف، وضمير المتكلم

المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه. «أو» عاطفة بمعنى الواو.

«نصفه» نصف معطوف على اسم الإشارة.

يروى برفع الحمام ونصبه هذا مذهب سيبويه، والجمهور، وهو الراجح، وذهب جمع إلى جواز إعمال الكل قياساً على ليت فإنه لم يسمع إلا فيها وقيل في إن أيضاً، وجرى عليه الناظم غير أنه يرى أن الأعمال أظهر في ليت، ولعل، وكأن لا اشتراكها في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف البقية.

وعن الزجاج وابن أبي الربيع إعمال الثلاثة لا غير للعلة المذكورة، وعن الفراء وجوب الإعمال في ليت ولعل.

ويروى مرفوعاً أو منصوباً فهو على التوجيهين اللذين ذكرناهما، ونصف مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الحمام مضاف إليه.

«فقد» الفاء، فاء الفصيحة، وقد: خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام إن حصل ذلك فهو كاف لنا.

الشاهد فيه: قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يروي بنصب الحمام ورفعه.

أما النصب فعلى أن ليت عامله، والحمام بدل من اسمها الذي هو اسم الإشارة، وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة، واسم الإشارة مبتدأ، والحمام بدل منه على نحو ما قررناه في الإعراب، فيدل مجموع الروايتين على أن ليت إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب إهمالها، ولم يجب إعمالها، بل يجوز فيها وجهان: الإعمال والإهمال، وهذا هو في غاية الوضوح.

انظر: الكتاب لسيبويه (٢٧٤/١)، والخصائص (٤٦٠/٢) شرح شذور الذهب ص (٣٤٣) رقم (١٣٨). قطر الندى رقم (٥٦)، أوضح المسالك رقم (١٣٨) الأشموني رقم (٢٧١)، همع الهوامع (١/٦٥)، شرح التصريح (٢٣٥/١)، الدرر اللوامع (٤٤/١)، ديوانه (٢٤)، أمالي ابن الشجري (٢/١٤٢)، الإنصاف ص (٤٧٩)، العيني (٢٥٤/٢)، الأشموني (٢٨٤/١)، شرح ابن يعيش للمفصل (٥٨، ٥٤/٨) خزانة الأدب (٦٧/٤).

باب كان وأخواتها

- ٢٠٨- وَعَكْسُ إِنَّ يَأْخُذُ فِي الْعَمَلِ كَانَ وَمَا انفكَّ الْفَتْى وَلَمْ يَزَلْ
 ٢٠٩- وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
 ٢١٠- وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحَ وَمَا فَتَيَ فَافْقَهُ يَبَانِي الْمُتَضَخِ
 ٢١١- وَأُخْتَهَا مَا دَامَ فَاحْفَظْهَا وَاحْذَرْ هُدَيْتَ أَنْ تُزِيغَ عَنْهَا
 ٢١٢- تَقُولُ قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ عَاتِبًا
 ٢١٣- وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاعْلَمْ وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنْمِ

من نواسخ الابتداء أيضا هذه الأفعال فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيها بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلا مجازا وعلى الخبر فتنصبه تشبيها بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة ومفعولا مجازا، وذلك عكس عمل إن وأخواتها، ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملا إلا في الخبر لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الأول لاتصاله بها إذا كان ضميرا والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله وأيضا كل فعل يرفع قد ينصب، وقد لا ينصب، وأما أنه ينصب، ولا يرفع فلا.

أفعال كان وأخواتها من حيث العمل:

وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

- ١- قسم يعمل هذا العمل من غير شرط، وهو كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس.
- ٢- وقسم لا يعمل إلا بشرط: تقدم نفي، أو نهي، أو دعاء، وهو «زال»^(١) ماضي

(١) «زال ماضي يزال» احترز من زال ماضي يزال - بفتح الياء - فإنه فعل تام متعد إلى مفعول واحد، ووزنه فعل - بفتح العين - ومعناه: ماز بمعنى: ميز. تقول: أزل ضأنك من معرك. بمعنى ميز بعضها من بعض، ومصدره الزيل - بفتح الزاي - لأنه من باب ضرب يضرب ضربا، واحتراز من زال ماضي يزول، لأنه فعل تام قاصر، وزنه فعل بفتح العين أيضا، لأنه من باب نصر ينصر. ومعناه: الانتقال. تقول: زل عن مكانك، أي انتقل عنه بخلاف زال ماضي يزال، فإن وزنه فعل - بكسر العين - لأنه من باب علم يعلم، ولا يوصف بتعد، ولا قصور، وليس له مصدر. اهـ [التصريح].

يزال، «وانفك» و «نفى» و «برح» وهذه الأربعة بمعنى واحد؛ فالنفي نحو: «وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ»^(١) والنهي نحو:

صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ؛ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(٢)

والدعاء نحو:

وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِمَجْرَعَاتِكَ الْقَطْرُ^(٣).....

(١) سورة هود آية: (١١٨).

(٢) البحر: البسيط.

اللغة: «شمر» فعل أمر عن التشمير، وهو هنا الجد في الأمر، والتهيو له، وكأنه يريد الجد في العبارة، والعمل للأخرة، لأنه هو الذي يتلاءم مع ما بعده.
«لا تزال ذاكر الموت» أي استمر على ذكره، لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ. «نسيانه ضلال» أي داع إلى الضلال، وموقع فيه. «مبين» ظاهر واضح. المعنى: يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبارة، ولا يقصر فيها، وينهاه عن ترك تذكر الموت، ويعطل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح، لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها.

الإعراب: «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، وأصله يا صاحبي. «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. «ولا» حرف عطف، ولا: حرف نهي «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. «ذاكر» خبر تزل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذاكر مضاف. «الموت» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر. «ضلال» خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «مبين» نعت لضلال، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره..

الشاهد فيه: قوله: «لا تزال تذكر الموت» حيث رفع الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ونصب به الخبر الذي قوله: «ذاكر الموت» لكونه فعلا مضارعا متصرفا من زال الناقصة، وقد سبق بحرف النهي الذي هو أخو النفي.

انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٧ رقم (٤٠)، الأشموني [٢٢٨/١]، رقم (١٧٢)، أوضح المسالك رقم (٨١)، ابن عقيل رقم (٦٢١)، همع الهوامع (١١١/١)، الدرر اللوامع (٨١/١)، شرح التصريح (١٨٥/١)، العين (١٤٢/٢).

(٣) صدره:

أَلَا يَا اسْلِمِي يَا «دَارِ مِة عَلَى الْبَلَا»

وفي رواية: «صي على البلى».

البحر: الطويل.

قائله: ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة.

٣- وقسم لا يعمله إلا بشرط أن يتقدمه «ما» المصدرية الظرفية، وهو «دام» نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(١) أي مدة دوامي حيا.

اللغة:

«البلى» هو بكسر الباء، وفتح اللام، تقول: بلى الثوب يبلى بلى، على وزن رضى يرضى رضى، إذا زدت جديدة. «منهلا» اسم فاعل من قولك: اهل المطر، إذا انسكب وانصب، «جرعائك» الجرعاء - بفتح الجيم سوكون الراء - رملة مستوية لا تنبت شيئا. «القطر» بفتح فسكون - المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته. «مى» بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول القطر عليها، لأن في المطر حياة الأرض، والنبات، ومراده أن تظل عامرة أهلة بأهلها، لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعيشية، فكانه يدعو لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها.

الإعراب:

«ألا»: أداة استفتاح وتنبيه. «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هذه، مثلا. «اسلمي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع فاعل. «يا» حرف نداء، دار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف. و«مى» مضاف إليه، «على البلى» جار ومجرور متعلق باسملي. «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف دعاء. «زال» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. «منهلا» خبر زال تقدم على اسمه.

«بجرعائك» الباء حرف جر، جرعاء: بحرورة الباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وجرعا ومضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسرة في محل جر، والجار، والمجرور متعلق. بقوله: منهلا. وذلك: لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف، وشبهه.

«القطر» اسم زال تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأصل نظام الكلام، ولا زال القطر منهلا بجرعائك.

الشاهد فيه: قوله: «ولا زال منهلا بجرعائك القطر» حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها، وفي الخبر فنصبه، لأنها فعل ماض ناقص، يعمل عمل كان، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء، وهو لا، والدعاء شبه بالنفي.

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله - .

وفي البيت أيضا دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه، فيكون الخبر متوسطا بين الفعل واسمه كما بين في الإعراب.

انظر: شرح قطر الندى ص (١٧٨) رقم (٤١٤)، ديوان ذي الرمة ص (٢٩٠)، وابن عقيل رقم (٦٣)، أوضح المسالك رقم (٨٢)، الأشموني رقم (١١).

(١) سورة مريم آية: (٣١).

حكم متصرفات أفعال كان وأخواتها

وما تصرف من هذه الأفعال يعمل عملها ومنه ولم يزل أبو علي عاتبا وكلها تتصرف، إلا ليس، ودام، وما جاز أن يكون خيرا للمبتدأ أجاز أن يكون خيرا لها.

حكم تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها

٢١٤- وَمَنْ يَرِذْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَ مُقَدِّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا

٢١٥- مِثَالُهُ قَدْ كَانَ سَمَحًا وَائِلُ وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

يشير إلى مسألتين: إحداها: أنه يجوز في هذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل تأخيرها، كما يجوز تقدم خبر المبتدأ عليه، والمفعول على الفاعل نحو: كان سمحا وائل. قال الله تعالى: ﴿وَوَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) وقد يجب ذلك نحو: كان يعجبني أن يكون في الدار وقد يمتنع نحو صار عدوي صديقي.

الثانية: أنه يجوز تقدم خبرها عليها، وعلى اسمها، كما يجوز تقدم المفعول على فعله وفاعله نحو: واقفا بالباب، أضحي السائل قال الشاعر:

اغْلُمُوا أَلْيَ لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا^(٢)

وقد يجب ذلك نحو: أين كان زيد، وكم كان مالك، وكيف كان بكر نعم يستثنى من إطلاقه خبر ليس؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصح، وإن كان ظرفا لعدم السماع وقياسا على عسى بجامع الجمود، وكذلك خبر دام لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق، ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولثلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري كيغيبني أن تكون عالما، وإذا نفى الفعل الناسخ بما جاز توسط الخبر النافي والمنفي نحو: ما قائما كان زيد، وما مقيما زال بكر. وامتنع تقديمه على ما لأن لها صدر الكلام.

٢١٦- وَإِنْ ثَقُلَ يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ الْمَطَرُ فَلَسْتُ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرٍ

٢١٧- وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثَ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثَ

(١) سورة الروم آية: (٤٧).

(٢) البحر: المديد.

انظر: العقد الفريد (٥/٤٧٨)، والدمنهوري (٤٤)، الفواكه الجنية على متممة الأجرومية (١٦٠) بتحقيقي.

أوجه استعمالات كان في اللغة العربية:

تستعمل كان في العربية على ثلاثة أوجه:

- ١- زائدة وهي التي لم يؤت بها للإسناد، وشرط زيادتها أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً نحو: لم يوجد كان مثلك، وما كان أحسن زيدا.
- ٢- وناقصة: وقد تقدمت.

٣- وتامة: وهي التي تكتفي بمرفوعها عن المنصوب وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم كما أشار إليه بقوله: وهكذا يصنع كل من نفث أي بلفظ الخ نحو: قد كان المطر أي حدث ومنه: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(١) أي: وإن حصل ولا يختص ذلك بكان بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا ليس، وزال، وفتى نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٢) ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٣)؛ وأما ليس، وزال، وفتى، فإنها ملازمة للنقص، وما أوهم خلافه يقول.

المواضع التي تزداد فيها الباء في خبر ليس والغرض منه

٢١٨- والباء تختص بليس في الجر كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرِّ

- ١- تزداد الباء في خبر ليس لرفع توهم الإثبات عند البصريين^(٤)
- ٢- ولتأكيد النفي عند الكوفيين^(٥) نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٦) ومنه ليس الفتى بالاحتقر.

٣- وتزداد أيضا في خبر ما النافية وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفي بلم نحو: لم أكن بقائم. قال الشاعر^(٧):

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(٨)

(١) سورة البقرة آية (٢٨٠).

(٢) سورة الروم آية: (١٧).

(٣) سورة هود آية (١٠٧، ١٠٨).

(٤) رفع توهم الإثبات فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام [شرح التصريح على التوضيح (٢٠١/١)].

(٥) فالباء بمنزلة اللام [شرح التصريح (٢٠١/١)].

(٦) سورة الزمر آية (٣٦).

(٧) الشاعر هو: عمرو بن براف الأزدي، الشنفرى من قصيدته المشهورة لامية العرب.

(٨) البحر: الطويل. الشاهد: قال الشيخ خالد الأزهرى في التصريح (٦٧٠/١) رقم (١١٣): فزاد الباء في

إذا علمت ذلك فمراد الناظم أن ليس من بين أخواتها تختص بجواز دخول الباء في خبرها، وإذا عطفت عليه حيثئذ اسما نحو: ليس زيد بقائم، ولا قاعد جاز لك جره باعتبار اللفظ، ونصبه باعتبار المحل ومنه قوله:

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا^(١)

(أعجلهم)، وهو خبر أكن المنفية بـ «لم» وهذا النفي هو سبب زيادة الباء. للابتداء في شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٢/١). اللغة: قال الشيخ خالد الأزهرى - رحمه الله - «أجشع» بتقديم الجيم على الشين المعجمة - الفائق في الجشع، وهو شدة الحرص على الأكل. و«أعجل» بمعنى: عجل، لا للتفضيل. قاله ابن هشام في شرح الشواهد (٢٨٦)، وذلك لأن الشاعر يفتخر، ومقام الفخر يقتضي أن ينفي عن نفسه أصل العجلة، إذ لو نفى الزيادة فيها، لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام، وهو لا يريد ذلك. انظر: شرح التسهيل (٣٨٢/١)، ابن الناظم (١٤٩)، تخلص الشواهد (٢٨٥)، المعنى (٥٦٠/٢)، ابن عقيل (٢٨٦/١)، العيني (٥١١٧/٢)، الهمع (١٢٧/١)، خزنة الأدب (١٤/٢)، الدرر اللوامع (١٠١/١)، الأشموني (٢٥١/١).

(١) البحر: الوافر.

قائله: عقية أو عقية بن هيرة الأسدي شاعر مخضرم.

صدره:

مُعَاوِي إِيَّا بَشْرًا فَاسْجَحْ

اللغة: «معاوي» منادى مرخم معاوية بن أبي سفيان «أسجح» بقطع الهمزة وتقديم الجيم على المهملة، ومعناه: أرفق وسهل. مصادره: الإنصاف (٣٣٢/١)، خزنة الأدب (٢٦٠/٢)، سر صناعة الإعراب (١٣١/١)، سبط اللآلئ ص (١٤٨، ١٤٩)، شرح أبيات سيبويه ص (٣٠)، الأشباه والنظائر (٣١٣/٤)، شرح شواهد المغني (٨٧٠/٣)، الكتاب (١٦٧/١)، لسان العرب: غمر، ونسبه صاحب الأرملة، والأمكنة (٣١٧/٢) لعمر ابن أبي ربيعة، أمالي ابن الحاجب ص (١٦٠)، رصف المياني (١٢٢، ١٤٨) الشعر والشعراء (١٠٥/١)، الكتاب (٢٩٢/٢)، المقتضب (٣٣٨/٢، ١١٢/٤، ٣٧١).

الشاهد فيه: قوله: «ولا الحديد» حيث عطف على خبر ليس المحرور بالنصب، وهذا العطف على المحل، والبيت من قصيدة مجرورة، ولا شاهد فيه. قال سيبويه - رحمه الله - في الكتاب (٦٧/١): هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله: ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقية الأسدي وذكره وقال سيبويه في موضع ثابت (٢٩٢/٢)، هذا باب لما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي... ثم ذكر عجزه، ثم قال: أجراه على الموضع.

بَابُ مَا النَّافِيَةِ الْحِجَازِيَّةِ

٢١٩- وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةِ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةً

٢٢٠- فَقَوْلُهُمْ مَا عَامِرٌ مُوَافِقًا كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يختص أن لا يعمل، وما النافية من قبيل غير المختص فكان القياس أن لا تعمل فلذلك أهلها بنو تميم قال شاعرهم:

وَمَهْفَهْفُ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ اتَّسَبَ فَأَجَابَ مَا قَتَلَ الْمُحِبَّ حَرَامٌ^(١)

وأما الحجازيون فأجروها مجرى ليس لمشاهتها لها في النفي والدخول على المبتدأ والخير وتخليص المحتمل للحال فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ونصبوا الخير خيرا لها، وقال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢) ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٣).

شروط عمل ما عمل إن

ولما كان عملها عندهم على خلاف القياس اشترط لها أربعة شروط: أحدها: النفي فإن انتقض بإبطال عملها نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٤) بخلاف ما إذا انتقض النفي بغير إلا نحو: ما زيد غير قائم.

الثاني: أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة فإن اقترن بها امتنع عملها كقوله:

بني غداة ما إن أنتم ذهباً^(٥)

(١) قال الفاكهي - رحمه الله - في شرح الفواكه الجنية على شرح متممة الأجرومية (ص: ١٦٦) بتحقيقي... وأما تقدم المعمول على الخير فجائز، وبنو تميم لا يعملونها، وإن استوفت الشروط المذكورة، فيقولون: ما زيد قائم قال شاعرهم.... وذكر الشاهد ثم قال: أي هو تميمي فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن أن يصرح بنسبة، ويقول: أنا تميمي.

(٢) سورة يوسف آية: (٣١).

(٣) سورة المجادلة آية: (٢).

(٤) سورة آل عمران آية: (١٤٤).

(٥) عجزه:

والصريفا ولكن أنتم الحزبي

قال البغدادي في خزنة الأدب (١١٩/٤)، رقم (٢٧١) الشاهد فيه: على أنه قد جاءت «إن» بعد «ما» غير كافة.

لأن مقارنة إن يبعد شبهها بليس لأن ليس لا يليها إن.

الثالث: أن لا تؤكد بما فإن أكدت بها امتنع عملها أيضا نحو: ما ما زيد قائم.

الرابع: تأخير الخير فإن تقدم امتنع عملها نحو: ما مسيء من أعتب^(١) وإذا امتنع في حال تقدم الخير ففي حال تقدم معموله أولى نحو: ما طعامك زيدا أكل نعم يغتفر تقدم معمول الخير إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما نحو: ما عندك زيد مقيما، وما بي أنت معنيا وقضية هذه العلة جواز تقدم الخير إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما نحو: ما عندك زيد.

وبه صرح بعضهم لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلاف ذلك ويظهر كما قال: العلامة السيوطي^(٢) جواز إعمالها إن كان الظرف المقدم الخير، والمنع وإن كان معموله، وإذا عطف على خبرها المنصوب ولكن أو بيل تعين في المعطوف الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف نحو: ما زيد قائما لكن قاعد، أو بل قاعد، ولا يجوز النصب؛ لأن المعطوف بهما موجب، وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران، والنصب أجود.

قال ابن هشام في شرح شواهد: النصب رواية يعقوب بن السكيت، والرفع رواية الجمهور على أن إن كافة لما عن العمل.

قال: وزعم الكوفيون على رواية النصب أن إن نافية لا كافة، ويلزمهم أن لا يطل عملها كما لا يطل عملها إذا تكررت على الصحيح، واستشهد شراح الألفية بهذا البيت، على رواية رفعه، على أن إن فيه كافة. «بني غدانة»: منادى بتقدير يا، وغدانة بضم الغين المعجمة. حي من يربوع من بني تميم. «الصريف»: بفتح الصاد، والراء المهملتين، قال ابن السكيت هو الفضة، وأنشد هذا البيت. والخزف بفتح المعجمتين.

قال ثعلب في «أماله»: هو ما عمل من طين، ومثوى بالنار حتى يكون فخارا، وأنشد هذا البيت.

ولم أر من نسب هذا البيت لقائله مع كثرة الاستشهاد به في كتب النحو واللغة. والله أعلم.

انظر: شرح شواهد المغني (٣١)، وشذور الذهب (١٩٤)، التصريح (١٩٦/١)، والعيني (٩١/٢)، والهمع (١٢٣/١)، شرح الفواكه الأجنبية على متممة الأجرومة ص: ١٦٥.

(١) «ما مسيء من أعتب» أي: أزال العتب، والهمزة للسلب، والعتاب الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك، فكأنه لم يسئ، لأن التوبة تجب ما قبلها، يقال: أعتب الرجل إذا أتى بعد الذنب بعمل صالح يزيل عنه العتب على ذنبه، فالهمزة فيه للسلب كما في أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته بالشكل والتنقيط، والتصحيح. اهـ.

(٢) مع المراجع (١٢٣/١).

وتزاد الباء في خبر ما كما تقدم، ولا يختص ذلك بخبر ما الحجازية بل تزداد في خبر ما التميمية خلافا للفارسي والزمخشري لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم، ولأن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا وقضية هذه العلة جواز زيادتها وإن بطل عمل ما لزيادة إن أو لتقدم الخبر وهو كذلك خلافا للكوفيين.

بَابُ النِّدَاءِ^(١)

٢٢١- وَكَادَ مَنْ تَدْعُو بَيًّا أَوْ بَأْيَا أَوْ هَمْزَةً أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَّا

تعريف النداء

من المنصوبات على المفعول به بإضمار عامل لا يظهر المنادى «وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديره».

أحرف النداء هي:

وأحرف النداء على ما هنا خمسة والمنادى قريب وبعيد؛ فالهمزة وأي للقريب، وأيها للبعيد، ويا لهما وهي أم الباب لدخولها في كل نداء، وتعين في نداء اسم الله.

٢٢٢- وَالصَّبُّ وَكَوْنٌ^(٢) إِذْ تَنَادَى^(٣) النُّكْرَةُ كَقَوْلِهِمْ يَا بَهْمَا دَعِ الشَّرَّةَ

إذا كان المنادى نكرة غير معينة فانصبه منونا كما مثل الناظم، ومثله قول الأعمى يا رَجُلًا خُذْ يَدَيَّ وَيَا وَاقِفَا انْقِذْنِي.

وَالنَّهْمُ وَالشَّرَّةُ بمعنى واحد.

٢٢٣- وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَةً فَلَا تُنَوِّلُهُ وَضُمَّ آخِرَةَ

٢٢٤- تَقُولُ يَا سَعْدُ أَيَا سَعِيدُ وَمِثْلُهُ يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ

إذا كان المنادى مفرداً أي غير مضاف، ولا شبهه وكان معرفة قبل النداء كيا سعد، وأيها سعيد، أو معرفة بعده، وهو النكرة المقصودة بالنداء نحو: يا أيها العميد فلا تنون آخره، بل ابنه على الضم لفظاً إن كان صحيح الآخر كما تقدم أو تقديراً إن كان معتلاً أو مبنيًا قبل النداء نحو: يا موسى، ويا قاضي، ويا حذام^(٤)، ويا خمس عشرة،

(١) «النداء» فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد. واشتقاقه من ندى الصوت، وهو بعده، يقال: فلان أئدى صوتاً من فلان إذا كان أبعد صوتاً منه. اهـ [أشعري].

(٢) في طبعة عيسى الباوي الحلبي «إن» بدلا من إذ.

(٣) في المطبوعة من ملحّة الإعراب: بدلا من «تنادى» «تناد».

(٤) «يا حذام» وقد ألغز فيه بقوله:

يَا سَيِّوِيَهْ أَجْبَنِي لَا زِلْتُ تَجْلُو الْعَمَى
مَا اسْمُ حَوَى فِي زَمَانٍ فَتَحًا وَكُسْرًا وَضَمًا

ويظهر أثر تقديم الضم إذا أتبع وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أن ينون منصوباً^(١) ومضموماً^(٢) ومحل بناءه على الضم إذا لم يكن مثنى ولا مجموعاً على حده، وإلا بني على ما يرفع به نحو: يا زيدان، ويا زيدون، وإذا نوديت أي لزمها ها التنبيه ولزم وصفها بما فيه أل واجب الرفع كما مثل به، وهي نكرة مقصودة مبنية على الضم صرّح به المرادي، وإذا وصف المنادي المفرد العلم بابتن مضاف لعلم نحو: يا زيد بن سعيد جاز لك ضمه وفتح، وكذا لو تكرر المنادي المبني على الضم، وأضيف إلى ما بعده نحو: يا سعد سعد الأوس^(٣) جاز

(١) «منصوباً» نحو:

صَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيَا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

البحر: الخفيف. قائله: مهلهل بن ربيعة. كذا عند الجوهري في البحر: الخفيف. قائله: مهلهل بن ربيعة. كذا عند الجوهري في الصحاح، وابن منظور في لسان العرب.

وذهب الصاغاني في التكملة إلى القول بأنه لكليب بن ربيعة يرثي فيه أخاه عدياً.

اللغة: «وقتك» فعل ما خطأ من الوقاية، وهي الحفظ، والكلاءة.

«الأواقي» جمع واقية بمعنى حافظة، وأصله الرواقي، فقلبت الواو الأولى همزة.

الشاهد فيه: قوله: «يا عدياً» فإن عدياً هذا علم مفرد، وكان من حقه أن يبنى على الضم، لأن المنادي إذا كان علماً مفرداً يبنى على الضم، ولكنه اضطر إلى تنوينه فعدل عن ضمة إلى نصبه، فشابه به، النكرة غير المقصودة، شرح شذور الذهب ص (١٥٢)، رقم (٥٢)، وابن عقيل رقم (٣٠٤).

(٢) ومضموماً نحو:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

البحر: الوافر قائله: الأحوص.

الشاهد فيه: على أنه إذا اضطر إلى تنوين المنادي المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين.

والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة، فألحقت وأبقيت حركة ما قبلها على حالها، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنما تندفع بزيادة النون.

وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والمازني، قال النحاس والأخفش المحاشعي، في «المعاينة»: وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف، فلحقه التنوين على لفظه.

انظر: الكتاب (٣١٣/١)، خزائن الأدب (١٥٠/٢) رقم (١٠٦)، العيني (١٠٨/١)، (٢١١/٤)، الأنصاف (٣١١)، ابن الشجري (٣٤/١)، مجالس ثعلب (٩٢، ٢٣٩، ٥٤٢)، همع الهوامع (٨٠/٢).

(٣) قال ابن مالك في الخلاصة:

فِي نَحْوِ سَعْدٍ سَعْدِ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضُمُّ وَافَتْحُ أَوَّلًا تُصَبِّ

جاء بهامش شرح التصريح (١٧١/٢) قال الدنورشري: أشير بسعد سعد الأوس إلى بيت من جملة أبيات

سمعها أهل مكة من هاتف هتف بما قبل إسلام سعد بن معاذ، وسعد بن عباد، وهي:

فَإِنْ يَسْلُمُ السَّعْدَانِ يُصْبِحُ مُحَمَّدًا بِمَكَّةَ لَا يَخْشَى خِلَافَ الْمُخَالِفِ

لك فتح الأول وضمه ووجب نصب الثاني.

٢٢٥- وَتَنْصِبُ الْمَضَافَ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

إذا كان المنادى مضافا إضافة لفظية أو معنوية وجب نصبه نحو: يا عبد الله ويا صاحب الرداء ومثله المشبه به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا حسنا وجهه، ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعبادة.

أقسام المنادى باعتبار حكمه

والحاصل أن المنادى باعتبار حكمه خمسة أقسام:

المفرد العلم والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة والمضاف وشبهه.

فالمفرد العلم والنكرة المقصودة يبينان على مايرفعان به من حركة أو حرف.

والثلاثة الأخيرة منصوبة لفظا. ولم يتعرض النظم للمشبه بالمضاف.

حكم نداء الاسم الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة مهنة

٢٢٦- وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ قَوْلُكَ يَا غُلَامُ غُلَامِي^(١)

٢٢٧- وَجَوَّزُوا فَتَحَةً هَذِي الْيَاءِ وَالْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ

٢٢٨- وَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلَامِيَةِ كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَةِ

٢٢٩- وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلَامًا كَمَا تَلَّوْا يَا حَسْرَتًا^(٢) عَلَى مَا

إذا نودي الاسم الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة محضة جاز فيه ست لغات ذكر منها في النظم أربعة.

أحدها: حذف الياء اكتفاء بالكسرة نحو: ﴿يَا عِبَادِ فَأَتَقُون﴾^(٣).

وَيَا سَعْدَ سَعْدَ الْخَزْرَجِينَ الْغَطَارِفِ

عَلَى اللَّهِ فِي الْفِرْدَوْسِ مَنِيَّةً عَارِفِ

فَيَا سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرَا

أَجِيئَا عَلَى دَاغٍ لَهْدَى وَتَمَيَّيَا

أورد ذلك السهيلي في كتابه «الروض الأنف».

(١) الشطر الثاني في طبعة ملحّة الإعراب بمكتبة عيسى البابي الحلبي ص ٢٩ هكذا «في يا غلام قول يا غلامي».

(٢) في طبعة عيسى الحلبي ص ٣٠ ﴿يَا حَسْرَةً﴾.

(٣) سورة الزمر آية (١٦).

الثانية: إثبات الياء ساكنة نحو: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾^(١).
 الثالثة: تحريكها بالفتح نحو: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾^(٢) ويوقف على هذه بماء السكت
 حفظا لفتحة الياء فيقال: يا غلاميه كما يقال في غير النداء: ﴿هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾^(٣).
 الرابعة: قلب الياء ألفا بعد تحويل ما قبلها فتحة نحو: ﴿يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ﴾^(٤).
 الخامسة: حذف الألف اكتفاء بالفتحة.

السادسة: ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا
 مضافا حملا للقليل^(٥) على الكثير^(٦) كقول بعضهم: يا أم لا تفعلني.
 حكاه يونس فهذه ست لغات أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم إثباتها ساكنة
 ومفتوحة ثم قلبها ألفا ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة، وأما نحو: يا مكرمي، ويا ضاربي
 مما الإضافة فيه للتخفيف فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة، ومثله في
 وجوب إثبات الياء إلا أنها مفتوحة فيها لا غير المنادى المعتل المضاف إلى الياء نحو: يا
 فتاتي بفتح الياء مخففة وقاضي بفتحها مدغمة في ياء المنقوص.

٢٣٠- وَحَذَفُ يَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ رَبِّ اسْتَجِبْ^(٧) دُعَائِي

٢٣١- وَإِنْ ثَقُلَ يَا هَذِهِ وَأَوْ يَا ذَا فَحَذَفُ يَا مُتَمَنِّعٌ يَا هَذَا

يجوز حذف حرف النداء، وهو: يا خاصة اختصارا نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ
 عَنْ هَذَا﴾^(٨) ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾^(٩) ﴿سَتَقَرُّ لَكُمْ أَثْيَا الثَّقَلَانِ﴾^(١٠).

(١) سورة الزخرف آية: (٦٨).

(٢) سورة الزمر آية (٥٣).

(٣) سورة الحاقة آية (٢٩).

(٤) سورة يوسف آية: (٨٤).

(٥) «حملا للقليل» وهو الذي لا ينادى إلا مضافا.

(٦) «على الكثير» (٦) وهو ما يكثر أن ينادى غير مضاف نحو يا زيد، ويا رجل معين. اهـ.

(٧) في طبعة عيسى البابي الحلبي للملحة ص ٣٠، استجب.

(٨) سورة يوسف آية (٢٩).

(٩) سورة آل عمران آية (٨).

(١٠) سورة الرحمن، آية: (٣١).

مواضع امتناع حرف النداء:

- ويمتنع حذفه في ثمان مسائل ذكرها ابن هشام في التوضيح منها.
- ١- اسم الله^(١) إذا لم تلحقه الميم نحو: يا الله. ومنها.
 - ٢- النكرة مقصودة كانت نحو: يا رجلُ المعين^(٢).
 - ٣- أو غير مقصودة نحو: يا رجلاً خذ يدي.
 - ٤- ومنها ما ذكره الناظم وهو اسم الإشارة نحو: يا هذا، ويا هؤلاء.
- وجوز الكوفيون حذفه مع المقصودة واسم الإشارة لحديث: «ثوبي حجر»^(٣).
«واشتدي أزمَةً تُنفَرَجِي»^(٤). وقوله:

(١) منها «اسم الله» لأنه على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون للدليل. اهـ.

(٢) «يا رجل» لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أدوات التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأدوات اهـ.

(٣) الحديث: متفق عليه. عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: كان بنو إسرائيل يقتسلون عراة، ينظر بعضهم إلى بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر، فذهب من يغتسل فوضع ثوبه على حجر، فغر الحجر بثوبه. فخرج موسى في إثره، يقول: ثوبي يا حجر، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى، فقالوا: والله ما بموسى من بأس، وأخذ ثوبه، فطفق بالحجر ضرباً. فقال أبو هريرة: والله إنه لندب بالحجر، ستة أو سبعة، ضرباً بالحجر. أخرجه البخاري في صحيحه (ص: ٦٧) ٥- كتاب: الفسل ٢٠- باب من اغتسل، وبلغظه أخرجه: مسلم في صحيحه (٢٦٧/١) ٣- كتاب: الحيض ١٨- باب: جواز الاغتسال عريانا في الخلوة رقم (٧٥) (٣٣٩) عن أبي هريرة، أحمد في مسنده (٢١٥/٢، ٥١٥).

(٤) أخرج هذا الحديث الدار قطني في الأفراد والغرائب (٢١٨/١) أطراف بتحقيقي رقم ٣١٢ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وأزاح الله عن مقامه الشريف رجس الأمريكان والخونة من شرطة العراق العملاء وظهر الله أرض العراق من النحاس العالم من المشربين والملاحدة من الأمريكان وإتباعهم الذين حالفوهم على سلب خيرات العراق من البترول وغيره. وقلت بمأمش الحديث. عزاه السيوطي ص ١ للدليمي، وانظر: الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة ص ٤٧، رقم ١٩، وعزاه السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٥٩ رقم (١١٤) للعسكري في الأمثال، والدليمي والفضاعي من حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. وقلت: كان الشيخ المهندس حامد إبراهيم حامد - رحمه الله - مؤسس مكتبة المصطفى ﷺ ومقرها في ١٧ ش وحدة الدمراش، وهي للإطلاع العام، قد أهدي إلى قصيدة من ديوان الشيخ عبد الغني النابلسي، والتي مطلعها:

مَا أَلْسِدُهُ إِلَّا لِلْفَرَجِ وَسَتَأْتِي أُنُوعُ الْفَرَجِ

(١)..... لمثلك هذا لوعة وغرام

ونحو: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ»^(٢). والمانع حمل ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخير، وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ. حكم حذف المنادى وإبقاء الحرف:

وأما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء ففيه خلاف: جزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعاء وخرج عليه قوله: «أَلَا يَسْجُدُوا»^(٣). وقول الشاعر^(٤):
يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

فَاصْبِرْ فَإِنَّهُ لَهُ حُكْمٌ فِيمَا يَقْضِيهِ عَلَى الْمُهْجِ

إلى آخرها انظر في ديوان النابلي طبعة دار الجيل بيروت سنة ١٩٨٦م، وأطراف الأفراد والضرائب للشيخ محمد بن طاهر المقدسي (٢١٨/١، ٢٩٠) بتحقيقي طبع دار الكتب العلمية بيروت. (١) هذا عجز بيت صدره:

إذا أهملت يميني لها قام صاحبي

البحر: الكامل.

انظر: همع الهوامع (٧٢/١)، الدرر اللوامع (٥٦/١)، كذا العزو في معجم الشواهد العربية (٣٧٦/٢).

(٢) سورة البقرة آية: (٨٥).

(٣) سورة النمل آية (٢٥).

(٤) هذا البيت أحد الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه التي لا يعرف لها قائل.

البحر: البسيط. قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٢١٩/٢): هذا باب: ما تكون اللام فيه مكسورة؛ لأنه مدعو له هاهنا، وهو غير مدعو.

«كسروا اللام لأن الاسم الذي بعدها غير منادى، فصار بمنزلة إذا قلت هذا لزيد. فاللام المفتوحة أضافت النداء، إلى المنادى المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعو إلى مابعد؛ لأنه سبب المدعو، وذلك أن المدعو إنما دعي من أجل ما بعده، لأنه مدعو له.

ومما يدل على أن اللام المكسورة مابعد غير مدعو قوله: ثم ذكر الشاهد وعقب عليه بقوله: فيا لغير اللعنة. الشاهد: فيه: حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه.

والمعنى: يا قوم، أو يا هؤلاء، لعنة الله على سمعان، ولذا رفع «لعنة» بالابتداء، ولو أوقع النداء عليها لنصبها.

المعنى: يدعو على سمعان جاره أن تناله لعنة الله، والناس أجمعين، لأنه لم يرفع حق الجوار.

المصادر: الإنصاف (١١٨)، ابن الشجري (٣٢٥/١)، الهمع (٧٤/١)، (٧٠/٢)، سمط اللآلئ (٥٤٦)، الحماسة بشرح المرزوقي (١٥٩٣) شرح المفصل، ابن يعيش (٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨، العيني (٢٦١/٤).

بَابُ التَّرْخِيمِ^(١)

- ٢٣٢- وَإِنْ تَشَأْ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ التَّنَادِ فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُنْفَرِدَا
 ٢٣٣- وَاحْذِفْ إِذَا رَخَّمتَ آخَرَ اسْمِهِ وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِيَ عَنْ رَسْمِهِ
 ٢٣٤- تَقُولُ يَا طَلَحَ وَيَا عَامَ اسْمَا كَمَا تَقُولُ فِي سَعَادَ يَا سَعَا

تعريف الترخيم:

الترخيم هو حذف بعض الكلمة تخفيفا على وجه مخصوص.

أنواع الترخيم:

وهو ثلاثة أنواع:

- أ - ترخيم نداء. ب - وترخيم ضرورة. ج - وترخيم تصغير.
 والمراد هنا الأول ثم المنادى إما أن يكون محتوما بتاء التأنيث أو مجردا عنها.

ترخيم النداء:

فالأول: يرخم مطلقا أي سواء كان علما أم لا مجاوزا ثلاثة أحرف أم لا فتقول في ثبة، وطلحة، وفاطمة، يا ثبت، ويا طلح، ويا فاطم.

والثاني: يرخم بشرط كونه معرفة أي علما مفردا مجاوزا ثلاثة أحرف وذلك نحو: حارث وجعفر وعامر وسعاد فتقول: يا حار ويا جعفر ويا عام، ويا سعاد بحذف آخرها مع بقاء ما قبله في هذه الأمثلة، وما قبلها على حاله كأن المحذوف منطوق به كما أشار إليه بقوله: ولا تغير ما بقي من رسمه.

ويسمى هذا لغة من ينتظر وهو الأكثر في كلامهم فلا يرخم نحو: إنسان مرادا به معين لأنه ليس علما ولا نحو: عبد الله وشاب قرناها لأنهما ليسا مفردين ولا نحو: زيد وعمرو وحكم لأنها ثلاثية.

وأجاز بعضهم ترخيم نحو: حسن وحكم مما هو ثلاثي محرك الوسط قياسا على إجرائهم نحو: سقر مجرى زينب في إيجاب منع الصرف، وعلى هذه اللغة تقول: في ثمود يا

(١) انظر هذا الموضوع المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (١٣٤/٢ ط بولاق)، علل النحو للوراق (ص ٤٨١) بتحقيقي، المقتصد (٧٩١/٢)، همع الطوامع (٧٦/٣).

ثم بقاء الواو على صورتها من غير إبدال لأنها في حشو الكلمة لنية المحذوف في المرخم في لغة أخرى أشار إليها بقوله:

ما يجوز في الترقيم:

٢٣٥- وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيلَ يَا عَامُ بِضَمِّ الْمِيمِ

أي يجوز في الترقيم قطع التعريف عن المحذوف فيجعل الباقي كأنه اسم تام لم يحذف منه شيء فيبنى على الضم؛ فتقول في طلحة وعامر وجعفر يا طلح ويا عام ويا جعف بضم آخرها وتقول في ثمود يا ثمي بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرقها بعد ضمة ولا يجوز إبقاؤها لأنه يؤدي إلى عدم النظر إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة، وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر والمحذوف للترقيم إما حذف واحد كما مر أو حرفان، وإليه أشار بقوله:

٢٣٦- وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلَا غُفُولِ
.....

٢٣٧- وَتَقُولُ فِي مَرَّوَانٍ يَا مَرَّ وَاجْلِسِ وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَافْهَمْ وَقَسِ

أي احذف الحرف الأخير وما قبله مما استكمل شروط الترقيم، وكان ما قبل آخره حرف لين ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا قبله حركة من جنسه كما مثل سواء كان على وزن فعلان أم مفعول أملا فتقول: في سلمان وعثمان ومسكين يا سلم، ويا عثم، ويا مسك، وفي منصور على لغة من ينتظر يا منص بقاء ضمة الصاد وعلى اللغة الأخرى يا منص بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترقيم بخلاف نحو: سفرجل، وهبيخ، ومختار، وسعيد، وفرعون فلا يحذف منه حرفان بل حرف واحد.

ما لا يرخم من الأسماء

٢٣٨- وَلَا تُرَخِّمْ عِنْدَ فِي السَّنَاءِ وَلَا ثَلَاثِيَا خَلَا مِنْ هَاءِ

٢٣٩- وَإِنْ تَكُنْ آخِرُهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي هِبَةٍ يَا هِبَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ

أشار إلى أن الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث لا يرخم سواء كان مسما مؤنثا كهند أو مذكرا كزيد لأنه إجحاف به.

ترخيم ما كان آخره هاء

بخلاف نحو: هبة مما فيه ياء التّأنيث فيجوز ترخيمه علما كان أم لا تقول في هبة يا هب، وفي ثبة، وهي الجماعة يا ثبت أقبلي، وقد علم هذا مما قدمناه، ومر أيضا عن بعضهم جواز ترخيم نحو: حسن إجراء له مجرى سقر.

٢٤٠- وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِ شَذَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ

هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال قد علم من كلامه أنه لا يرخم إلا العلم أو ما فيه تاء التّأنيث فلم يرخص صاحب مع أنه نكرة؟ فأجاب بأنه: شاذ وإنما رخمه لمعنى فيه، وهو كثرة استعماله في كلامهم كالعلم فعومل معاملته.

بَابُ التَّصْغِيرِ^(١)

- ٢٤١- وَإِنْ تُرِدَ تَصْغِيرَ الْاسْمِ الْمُحْتَقَرِّ إِمَّا لِيَهْوَانَ وَإِمَّا لَصَغُرَ
 ٢٤٢- فَضُمَّ مَبْدَأُهُ لِهَذِي الْحَادِثَةِ وَزِدْهُ يَاءً تَبْتَدِيهَا ثَالِثَةً
 ٢٤٣- وَتَقُولُ فِي فَلَسٍ فُلَيْسٍ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثَلَاثِيٍّ أَتَى

تعريف التصغير:

التصغير من خواص الاسم المتمكن.

ما لا يصغر:

فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا الاسم المبني وشذ تصغير نحو ذا والذي كما سيأتي.

فوائد التصغير: وله فوائد:

- ١- فتارة يصغر الاسم للإهانة أي لتحقير شأنه كجبيل أو ذاته كطفيل وهذا هو المراد بقوله وإما لصغر.
- ٢- وتارة للتقليل كدريهمات.
- ٣- وتارة للتقريب إما لزمانه كبعيد العصر أو لمكانه كدوين السماء أو منزلته كصديقي.
- ٤- وتارة للتعطف كيا أخي، ويا حبيبي، قيل.
- ٥- وللتعظيم كقوله^(٢):

دُؤِيْهِةٌ تُصَفِّرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٣)

(١) انظر هذا الموضوع المصادر الآتية: الكتاب لسيبويه (٣/٣٦)، علل النحو للوراق (ص ٦٣٩) بتحقيقي، مع الهوامع (٢/١٣٠)، أسرار العربية (١٤٢)، شرح جمل الزجاجي (٢/٢٨٩).

(٢) القائل هو لبيد بن ربيعة العامري. الصحابي الجليل. لا صاحب المعلقة.

(٣) الشاهد فيه: على أن تصغير دؤيهية للتعظيم؛ فإنه أراد بها الموت، وداهية أعظم منها، والتصغير غير مناسب لذكر الموت.

والدليل: على أنه أراد بها الموت. والمراد من الأنامل: الأظافر فإن ضفرتها لا تكون إلا بالموت، وقال الطوسي في شرح ديوان لبيد: إذا مات الرجل أو قتل اصفرت أنامله، واسودت أظافره.

صدره:

ورده المانع إلى تصغير التقليل؛ فإن الداهية إذا عظمت أسرع فقلت مدتها إذا علمت ذلك، وأردت تصغير الاسم لشيء من ذلك فضم مبدأه أي أوله وافتح ثانيه، وزد بعد ثانيه ياء ساكنة تسمى ياء التصغير لتكون ثلاثة فيكون وزنه فعيلًا واقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيًا كفليس في فلس، وإن كان رباعيًا فأكثر فافعل به ذلك، واكسر ما بعد الياء كدريهم في درهم، وعصيفير في عصفور فأبنية التصغير ثلاثة فاعل، وفَعِيل، وفُعِيل فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني كصرد قدرت الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردًا وجمعًا قاله ابن إياز^(١).

متى تلحق تاء التأنيث؟:

٢٤٤- وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرْدَفْتَهُ هَاءٌ كَمَا تَلْحَقُ لَوْ وَصَفْتَهُ

٢٤٥- فَصَغَّرِ النَّارَ عَلَى نُورِهِ كَمَا تَقُولُ نَارُهُ مُنِيرَةً

إذا كان الثلاثي مؤنثًا بلا علامة لحقته تاء التأنيث غالبًا عند تصغيره بشرط أمن اللبس كما تلحق بصفته لأن المصغر في معنى الموصوف كنار، وسن، ودار، وأذن فتقول: نورة، وسنيئة ودويرة وأذينة.

وَكُلُّ أَنَاثٍ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

.....

وقال المرادي في شرح الألفية بأن الكوفيين استدلوا به على مجيء التصغير للتعظيم. استشهد به ابن هشام في «المغني» في أربعة مواضع هي: في كم، وفي رب، وفي كل، وفي حذف الصلة من الباب الخامس.

اللغة: الداهية: مطيعة الدهر، مشتقة من الذهى - بفتح الدال، وسكون الهاء وهو التكر، فإن كل أحد ينكرها ولا يقبلها، ودهاه الأمر بدهاه، إذ أصابه بمكروه.

المصادر: خزانة الأدب (١٥٩/٦) رقم الشا (٤٤٩)، أمالي ابن الشجري (٢٥/١، ٤٩/٢، ١٣١)، الإنصاف (١٣٩)، ابن يعيش (١١٤/٥)، الأشتوني (١٥٧/٤)، شرح شواهد المغني (١٣٧/٥٥)، شرح شواهد الشافية (٨٥)، همع الطوامع (١٨٥/٢)، ديوان لبيد (٢٥٦).

(١) الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، أبو محمد. العلامة جمال الدين، كذا ساق نسبه ابن رافع في تاريخ بغداد، وقال: كان أواخر زمانه في النحو والتصريف كان دمث الأخلاق.

من تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، مات ليلة الخميس. ثالث عشرين ذي الحجة، سنة إحدى وثمانين وستمائة بغية الوعاة (٥٣٢/١) ترجمة رقم (١١٠٣).

وشمل كلامه ما هو ثلاثي في الأصل كيد تقول فيه يديه بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي كزنب وسعاد، وما فيه ألف التأنيث كحلبى، وصحراء؛ فإن التاء لا تلحق ذلك، ومثله الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس كخمس، ونحوه في عدد المؤنث إذ لو لحقته لاتيس بعدد المذكر، وكشجر، وبقر إذ لو لحقته لاتيس بتصغير وشجرة، وبقرة؛ فإن سمي به مذكر كأذن علم لرجل؛ فالجمهور على أنه لا تلحقه التاء إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير وذهب يونس إلى أنها تلحقه اعتباراً بأصله محتجاً بقولهم عروة بن أذينة، ومالك ابن نويرة وعيينة بن حصن، وفيه نظر.

٢٤٦- وَصَغَّرَ الْبَابَ فَقُلْ بُوَيْبُ وَالنَّابُ إِنْ صَغَّرْتَهُ يُيَيْبُ

٢٤٧- لِأَنَّ بَاباً جَمَعُهُ أَبْوَابُ وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أُنْيَابُ

إذا كان ثاني الثلاثي لنا منقلبا عن لين رددته في التصغير إلى أصله لأن التصغير كالجمع يرد الأشياء إلى أصولها؛ فيقال في باب بويت؛ لأن ألفه بدل من واو بدليل جمعه على أبواب، وأصله بوب قلبت الواو ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ويقال في ناب للضرب: نيب لأن ألفه بدل من ياء بدليل جمعه على أنياب، وأصله نيب قلبت ياء ألفا كما تقدم، وإنما يرجع فيهما إلى الأصل لزوال موجب البدل، وهو انفتاح ما قبل حرف العلة؛ فإن جهل أصل الألف ردت إلى الواو كعاج، وصاب اسم لنبت كريح الطعم فتقول عويج، وصويب، ويقال في ثوب وبيت ثوب وبيت بلا قلب بخلاف نحو: ريح وقيمة فيقال فيهما: رويح وقومة بالواو لأنها الأصل المنقلب عنه.

وشذ في نحو عيد عييد لأنه من عاد يعود وإنما قالوا: ذلك كراهية التباسه بتصغير عود.

ما يستدرك على الحريري في نظمه:

وإذا كان ثالث الثلاثي ألفا كفتى، وعصى، أو واوا كدلو وجب قلبه ياء، وإدغام ياء التصغير فيها فيقال: فُتْي، وعُصْي ودُلْي، ولم يتعرض له في النظم.

ولما فرغ من تصغير الثلاثي المجرد أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه فقال:

تصغير ما زاد على الثلاثي

٢٤٨- وَقَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فَوَيْعِلٌ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ رُوَيْجِلٌ

أي إذا كان ثاني الثلاثي المزيد عليه ألفا زائدة فيصغر على فويعل بقلب ألفه واوا

لأنضمام ما قبلها فتقول في ضارب وعامر وصاحب ضويرب، وعويمر وصويجب ومثله نحو: آدم مما ألفه مبدلة من همزة لكرهية اجتماع همزتين فتقول في تصغيره أويدم كما تقول في جمعه أوادم، وأما الرباعي المجرد؛ فإنه يصغر على فيعل كجعفر ودريهم في تصغير جعفر، ودرهم، ولم يتعرض له في النظم:

٢٤٩- وَإِنْ تَجِدَ مِنْ بَعْدِ ثَانِيَةِ أَلِفٍ فَأَقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ

٢٥٠- تَقُولُ كَمْ غَزِيلٍ ذَبَحْتُ وَكَمْ ذِينِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ

٢٥١- وَقُلْ سُرَيْحِينَ لِسَرْحَانَ كَمَا تَقُولُ فِي الْجَمْعِ سَرَاحِينَ الْحَمَى

٢٥٢- وَلَا تُغَيِّرْ فِي عُثِمَانَ الْأَلْفَ وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ

٢٥٣- وَهَكَذَا زُعَيْفِرَانُ فَاعْتَبِرْ بِهِ السِّدَاسِيَّاتِ وافقه ما ذكر

إذا صغر ما ثاله أو رابعه ألف وجب قلب ألفه ياء وإدغام ياء التصغير فيها، وذلك نحو: كتاب وغلام، وغزال، ومفتاح، ودينار، ومثقال، فتقول: كتبت وغلّيم وغزّيل ومفّيتيح ودنّينير، أما سرحان وسلطان فتقول فيها: سريحين وسليطين، وإن كان لا يجمع على ذلك لم تغير ألفه اسما كان أو صفة كعثمان وعمران وسكران فتقول فيها عثيمان وعميران وسكيران، ومثله نحو: زعفران مما الألف والنون فيه يعد أربعة أحرف؛ فإنه إذا صغر لا يغير ألفه فتقول فيه زعيفران وقس عليه كل سداسي آخره ألف ونون كتعلبان ومرطبان وهذا معنى قوله فاعتبر به السداسيات:

تصغير ما حذف منه حرف برده المحذوف:

٢٥٤- وَارْذُذْ إِلَى الْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حَثٍ مِنْ أَوَّلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُنْتَصِفُ

٢٥٥- كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةِ شُفَيْهَةٍ وَالشَّاةُ إِنْ صَغُرَتْهَا شُؤَيْهَةٌ

إذا صغر ما حذف منه حرف وجب رد المحذوف إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين مذكرا كان كأب، وأخ أو مؤنثا كيد وشفة محذوف الفاء والعين واللام فتقول في تصغير كل وخذ، وعد أعلاما أكيل وأخيد، ووعيد برد الفاء وفي مذ علما وسنة منيدة، وسنيهة برد العين.

وفي أب، وأخ، وشفة، وشاة، أُبَيٍّ، وأُخَيٍّ وشُفَيْهَةٍ وشُؤَيْهَةٍ، يرد اللام، وإنما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعل فيكون رباعيا له نصف صحيح؛ فإن بقي بعد

الحذف على أكثر من حرفين صغر على لفظه، ولم يحتج إلى رد المحذوف لأن بناء فعيل ممكن بدونه كما يؤخذ من التعليل كقولك في هار^(١) وشار^(٢) وخير وشر هوير وشوير وخيير وشرير.

تصغير أخت وبنت:

وإذا صغر نحو أخت وبنت رد إليهما المحذوف كما في شفة فتقول أختية وبنية ولا يعتد بالتاء كما لا يعتد بهمزة الوصل في نحو: اسم وابن.

(١) «هار» أصله: هائر، هاره بالأمر هورًا، أزنه، وبكذا ظنه به، والاسم منهما الهورة - بالضم -، وعن الشيء صرفه، وعلى الشيء حملة عليه، والقوم مثلهم، وكب بعضهم على بعض، فالرجل غشه، والشيء حرزه، وفلانًا، صرعه، كهوره، والبناء هدمه فهار، والرجل هار، اهـ [القاموس المحيط] وهار وهيار، ضعيف. اهـ ويقال أيضًا: زن عصبه - ييس، وفلان بخير أو شر ظنه به كآزنه وأزنته بكذا أهتمته به. اهـ [القاموس المحيط].

(٢) «شار» أصله شائر، شار العسل شورًا، وشيارًا، وشيارة، ومشارًا، ومشارًا، ومشارًا: استخرجه من الوقبة، والشور: العسل المنتور اهـ [القاموس المحيط].

والوقبة: نقرة في الصخرة يجتمع فيها الماء كالوقب، أو نحو البئر، في الصفا، تكون قامة أو قامتين، وكل نقرة في الجسد كنقرة العين والكتف. اهـ [القاموس المحيط].

بَابُ: الْحُرُوفِ الزَّوَائِدِ

٢٥٦- وَأَلْقِي فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَثْقُلُ

٢٥٧- وَالْأَحْرَفُ اللَّائِي^(١) تَزَادُ فِي الْكَلِمِ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ «يَا هَوْلُ اسْتَنْمِ»^(٢)

٢٥٨- تَقُولُ فِي مُنْطَلِقِ مُطْلَقٍ^(٣) فَافْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقِ مَرِزِقٍ

٢٥٩- وَقِيلَ فِي سَفَرَجَلٍ سُفَيْرِجٍ وَفِي فَتَى مُسْتَخْرِجٍ مُخْيَرِجٍ

قد سبق أن للتصغير ثلاثة أبنية:

- ١- فاعل. ٢- وفعيل. ٣- وفعيعل.

فالأول للتلاشي المجرد والثاني للرباعي المجرد، والثالث للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد كمصباح.

تصغير الخماسي:

فإذا كان الاسم خماسياً مجرداً من الزيادة أو مزيداً فيه حرف، ولم يكن قبل آخره حرف مد؛ فاحذف في التصغير من الأول آخره، ومن الثاني زائده ليعود رباعياً؛ فيتوصل إلى بناء فعيعل فتقول في نحو سفرجل، ومدحرج، سفيرج، ودحرج؛ لأن بقاءهما يستثقل؛ فإن اشتمل الاسم على زيادتين وإحدهما مزية على الأخرى حذفت الأخرى كمطلق فتقول فيه مطلق بحذف النون دون الميم لتصدرها ولدالتها على معنى اسم الفاعل، وهكذا تقول في مرتزق مريزق بحذف التاء دون الميم لما سبق.

تصغير السداسي:

وإذا صغر السداسي حذف منه حرفان من حروف الزيادة ليتوصل إلى بناء فعيعل كمستخرج فتقول فيه مخبرج بحذف السين والتاء.

أحرف الزيادة:

وقد بين الناظم حروف الزيادة، وهي عشرة في قوله: يا هَوْلُ اسْتَنْمِ أي اسكن،

(١) في طبعة ملحّة الإعراب طبعة عيسى الباب الحلبي ص ٢٣ «التي».

(٢) ما بين القوسين في طبعة عيسى البابي الحلبي ص ٢٣ بدلا منها سائل وانتهم.

(٣) ما بين القوسين في طبعة عيسى البابي الحلبي ص ٢٣ بدلا منها مطلق.

وجمعها بعضهم في أمان وتسهيل وبعضهم في تسهيل ومناء، ومعنى كونها زائدة أن الحروف الزائدة على الأصول لا تكون إلا منها لا بمعنى أنها لا تكون إلا زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا، ولمعرفة الزائد من الأصول ضابط مذكور في علم التصريف:

٢٦٠- وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ لِلتَّعْوِيضِ وَالْجَبْرِ لِلْمُصْغَرِ الْمَهْيِضِ

٢٦١- كَقَوْلِهِمْ إِنْ الْمُطِيلِيقَ أَتَى وَأَخْبَارِ السُّفِيرِيجَ إِلَى فَصْلِ الشِّتَا

يعني أنه يجوز أن يعوض مما حذف منه حرف أصلي أو زائد أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر جبرا له وليتوصل بذلك إلى بناء فيعيل فتقول في منطلق وسفرجل مطيلق وسفيريج وفي مستخرج مخيريج وفهم من قوله، وقد تزايد قلة ذلك وأنه غير لازم وأنه لا يخل ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد.

والمهْيُض: المكسور، اسم مفعول من هاض العظم إذا كسر.

٢٦٢- وَشَدَّ مِمَّا أَصْلُوهُ ذِيَا تُصْغِرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذِيَا

قد سبق أن التصغير من خواص الاسم المتمكن؛ فالأصل أن لا يدخل غير المتمكن لكنهم خالفوا هذا الأصل فصغروا شذوذا أسماء الإشارة والموصول لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف بها قاعدة التصغير فترك أولها على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير وزيد في آخرها ألف عوضا عما فاتهما من ضم الأول؛ فقالوا في ذا وتا: ذيا، وتيا، وفي الذي، والتي: اللذيا واللتيا.

تصغير أسماء الإشارة:

وقد سمع التصغير في خمسة ألفاظ من أسماء الإشارة:

١- ذو. ٢- تا. ٣- وذا. ٤- وتان.

٥- وأولى؛ فيقال ذيان وتيان، وأوليا بالقصر أو المد على اللغتين^(١).

وسمع أيضا في خمسة ألفاظ من أسماء الموصولات الذي والتي وتثنيتهما وجمع الذي فيقال: اللذيان واللتيان واللذيون واللذيون بضم ما قبل الواو رفعًا وبكسره جرا ونصبًا عند سيبويه.

(١) وقد جمعت في قولهم: «سألتمونيها» أو «اليوم ننساها»، «على اللغتين» يقال: فيه هلابا بإبدال الهمزة هاء، وأولاء بضم الهمزتين، وأولاء، بالكسر والتنوين، وأولاء، بإشباع الضمة قبل الواو، وهؤلاء بالهاء، وأولى بالقصر، والتشديد، وهذه الألفاظ يشار بها إلى القريب اهـ [علوي].

تصغير أفعال التعجب:

وقد صغر أيضا أفعال في التعجب وكذا المركب المزجي كجعلك وسيبويه في لغة من بناهما، وتصغيرهما تصغير التمكن.

من شواذ التصغير:

٢٦٣- وَقَوْلُهُمْ أَيْضًا أُنَيْسِيَانُ شَذَّ كَمَا شَذَّ مُغَيْرِيَانِ

٢٦٤- وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُخَذَى فَاتَّبِعِ الْأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّ

مما خرج عن القياس فصغر شذوذا قولهم في إنسان وليلة أنيسيان وليلية بزيادة الياء فيهما، وقياسهما نيسيان ولييلة، وفي مغرب وعشاء مغيربان وعشيان بزيادة ألف ونون وقياسهما مغيرب وعشى وفي رجل رويجل وقياسه رجيل، وفي صبية وغلمة وبنون أصيبية، وأغيلمة، وأيينون بزيادة الهمزة في أولها وقياسه صبية، وغليلة وبنينون، فهي تحفظ ولا يحذى عليها أي لا يقاس.

بَابُ النَّسَبِ^(١)

- ٢٦٥- وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ أَوْ بَلَدَةٍ تُلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبِ
 ٢٦٦- فَشَدَّ الْيَاءَ^(٢) بِلاَ تَوَقُّفٍ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفْ
 ٢٦٧- وَإِنْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ هَاءٌ فَاحْذَفْ كَمَثَلِ مَكِّيٍّ وَهَذَا حَنْفِيٌّ^(٣)
 ٢٦٨- تَقُولُ قَدْ جَاءَ الْفَتَى الْبَكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ

تعريف المنسوب:

إذا أريد النسب إلى أب، أو قبيلة، أو بلدة، أو صنعة زيد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسورة ما قبلها^(٤) فتصير حرف إعراب فيقال في النسب إلى دمشق دمشقي، وإلى قریش قرشي^(٥)، وإنما كانت الياء مشددة لتدل على نسبته إلى المجرّد عنها.

التغييرات التي تلحق الاسم المنسوب:

وكسر ما قبلها تشبيهاً بياء الإضافة، وهذا أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه إذ تلحقه ثلاث تغييرات:

- ١- لفظي: وهو كسر ما قبل الياء.
- ٢- وانتقال الإعراب إليها، ومعنوي: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.
- ٣- وحكمي، وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة كمررت برجل

(١) راجع في هذا الموضوع المراجع التية: الكتاب (٣/٣٣٥)، المقتضب (٣/١٣٤)، شرح جمل الزجاجي (٢/٣٠٩)، خزانة الأدب (١٢/٦٠٨)، علل النحر للوراق ص: (٧٠٦) بتحقيقه.

(٢) في طبعة عيسى الباب الحلبي وشركاه ص ٣٤ رواية البيت هكذا:

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فُتًى أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتًى

والمعنى: وإن يكن المنسوب إليه متصوراً مما على وزن فتى نحو رحي وعصا، أو على وزن دنيا نحو موسى وعيسى، أو على وزن متى نحو قفا، وقنا.

(٣) في طبعة ملحّة الإعراب ص ٣٣ بدلاً من فشَدَّ الياء، وتحذف الهاء.

(٤) الكتاب لسبويه (٣/٣٣٥) هذا باب الإضافة، وهو باب النسب، الأصول لابن السراج (٣/٦٣)،

التكملة لأبي علي الفارسي ص: (٢٣٨)، المقتضب (٣/١٣٣).

(٥) الكتاب (٣/٣٣٥)، المقتضب (٣/١٣٣).

قرشي أبوه كأنك قلت منسوب إلى قريش أبوه، وبطرد ذلك فيه، وإن لم يكن مشتقا، وإذا كان آخر المنسوب إليه تاء التأنيث، وجب حذفها للنسب فيقال في مكة مكى والبصرة بصري حذرا من ادع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو مكية وبصرية إذ لو بقيت لقليل مكتبة وبصرية.

قال أبو حيان: وقول الناس درهم خليفتي لحن، ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدا نحو قرقرى في قرقرى وحيثى في حيثى أو رابعة في اسم متحرك الثاني كجمزى في جمزى.

فإن كان ساكنا كحبلى فحكم ذلك ما أشار إليه مع غيره بقوله:

النسب إلى المقصور:

- ٢٦٩- وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ فَتَى
٢٧٠- فَأَبْدِلِ الْخُرْفَ الْأَخِيرَ وَأَوَا وَعَاصِرَ مَنْ مَارَى وَدَغَ مَنْ نَاوَى
٢٧١- تَقُولُ هَذَا عَلَوِيٌّ مَغْرَقٌ وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٌّ مُوَبَقٌ

يعني إذا كان المنسوب إليه ثلاثيا مقصورا قلبت ألفه واوا سواء كانت بدلا منها كعصا أو من الياء كفتى أو مجهولة كمتى فتقول عصوي وفتوي ومثوي، وإنما قلبت في فتى واوا، وإن كان أصلها ياء كراهية اجتماع الكسرة والياء وأما نحو دنيا كحبلى مما هو رباعي مقصور ثانيه ساكن فيجوز في ألفه الحذف والقلب فتقول دني وحبلى، ودنيوي وحبلوي والحذف أرجح وليس القلب متعينا كما توهمه عبارة الناظم ويقال في النسب إلى فعيل معتل اللام كغني وعلي غنويّ وعلويّ يحذف الياء الأولى وفتح ما قبلها وقلب الثانية واوا أي بعد قلبها ألفا ومنه قول الناظم هذا علويّ نسبه إلى علي لا إلى علا كما توهمه عبارته أيضا.

النسب إلى المنقوص:

وإذا نسبت إلى المنقوص؛ فإن كانت ياءه ثالثة كشبحى وعمى فتح ما قبلها وقلبت واوا فتقول شجوي وعموي، وإن كانت رابعة كقاضى جاز حذفها وقلبها واوا والحذف أحسن فتقول في قاضٍ قاضى وقاضوي، وإن كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كمعتدي في معتد ومستعلي في مستعل.

النسب إلى الممدود:

وإذا نسب إلى الممدود فإن كانت همزته للتأنيث قلبت واوا كصحراوي أو أصلا سلمت من القلب غالبا نحو: قرائي في قراء وهو الرجل الناسك أو بدلا من أصل نحو: كساء جاز الوجهان نحو كسائي وكساوي بالواو رجوعا إلى الأصل.

النسب إلى المركب:

وإذا نسب إلى المركب فإن كان التركيب إسناديا كتأبط شرًا أو مزجيا كبعلبك نسب إلى صدره فتقول تأبطي وبعلبي وكذا إذا كان إضافيا كامرئي في امرئ القيس إلا إذا كان الإضافي كنية كأبي بكر، وأم كلثوم، أو معر فاصدره بعجزه كابن عمرو، وابن الزبير فإنك تنسبه إلى عجزه فتقول بكري وكلثومي، وعمرى وزبيرى وربما ألحق بهما ما خيف فيه لبس كقولهم في عبد الأشهل أشهلي، وفي عبد منافي منافي.

٢٧٢- وانسب أخا الحرفة كالبقال وَمَنْ يُضَاهِهِ إِلَى فَعَالٍ

أي قد يستغنى من ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعال وذلك غالب في الحرف كبزاز ونجار وعطار.

شواذ النسب^(١):

وشذ قوله^(٢):

وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَيْلٍ^(٣)

(١) ينظر هذا الموضوع في: الكتاب (٦٩/٢، ٧٠، ٨٦، ٧٢) (ط بولاق).

(٢) قائله: امرؤ القيس.

(٣) قال الجوهري في الصحاح (١٨٢٣/٥) (نل).

النبال - بالتشديد - صاحب النبل ثم ذكره. يعني وليس بذى نبل، وكان الوجه أن يقول:

وليس بنابل، مثل لابن وتامر.

والنابل الذي - يعمل النبل، وكان من حقه أن يكون بالتشديد، والفعل النبالة بالكسر.

صدره:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ قِطْعَتِي بِهِ

البحر: الطويل.

قال الشيخ خالد في التصريح (٢٢٧/٥)، شاهد رقم (٥٤٥) في باب: النسب فصل: وقد يستغنى عن

أي بذى نبل وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رُبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(١) وقد يصاغ أيضا على فاعل، أو فعل بمعنى ذي كذا؛ فالأول كتامر ولابن وطاعم، وكاسٍ والثاني كطعم ولبن ونهر.

لستُ بليليٍّ ولكنَّ نهرٌ^(٢)

أي عامل في النهار.

وهذه الأبنية ليست مقيسة وإن كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه.

يأي النسب بصوغ المنسوب إليه: «فقال» بفتح أوله، وتشديد ثانيه - وذلك غالب في الحرف جمع حرفة كبراز - بزاين معجمين - ليبياع البر، ونجار - بالنون والجيم لمن حرفته التجارة. وعوّاج لبياع العاج. وعطار: لبياع العطر.

ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله: وشذ قوله:.. وذكره.

المصادر:

الكتاب لسبويه (٩١/٢)، ديوان امرئ أقيس ص ٣٣، المقتضب (١٩٢/٣) العيني (٥٤٠/٤)، الأشتوني (٢٠٠/٤)، شرح الكافية الشافية (١٩٦٣/٤).

(١) سورة فصلت آية (٤٦).

(٢) البحر: الرجز.

ويليه:

لا أُولِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَتَبَكَّرُ

أنشده سيبويه (٩١/٢)، أي: ولكني نهاري، أي: عامل بالنهار.

المعنى: يقول: إنه يعمل بالنهار لجلب رزقه فهو ممن يكدح، وقد يكون أراد أنه إذا عمل عملا عمله في وضع النهار بحيث يطلع عليه الناس، ولا يعمل في الظلام مستترا عن أعين المراقبين، وهذه كناية عن ظهور أمره، واتضاحه وانكشافه.

بابُ التَّوَابِعِ

- ٢٧٣- وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكُّيدُ أَيْضًا وَالْبَدَلُ تَوَابِعٌ يُغَرِّبْنَ إِغْرَابَ الْأَوَّلِ
 ٢٧٤- وَهَكَذَا الْوَصْفُ إِذَا ضَاخَى الصِّفَةُ مَوْصُوفُهَا مُنْكَرًا أَوْ مَعْرِفَةً

تعريف التوابع:

التوابع: جمع تابع وهو المشارك لما قبله في إعرابه، الحاصل والمتجدد غير خبر.

أقسام التوابع:

وهو أربعة:

- ١- عطف. ٢- وتوكيد. ٣- ونعت. ٤- وبدل.

ومن فصل في العطف جعل التوابع خمسة ومن فصل في التوكيد جعلها ستة والأولى أن يبدأ منها بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق لأنها إذا اجتمعت في التبعة رتب كذلك كما في «التسهيل»^(١).

العامل في المتبوع:

والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل؛ فالعامل فيه مقدر.

إعراب المتبوع:

- وكلها تعرب إعراب ما قبلها كما أشار إلى ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قوله:
 ٢٧٥- تَقُولُ خَلَّ الْمَرْحَ وَالْمُجُونَا وَأَقْبَلَ الْحُجَّاجُ أَجْمَعُونَ
 ٢٧٦- وَامْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ وَاغْطِفْ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ
 مثال للعطف.

ومثال للتوكيد واستفيد منه جواز التوكيد بأجمع من غير تقدم كل (وامرر يزيد رجل ظريف) مثال للبدل واستفيد منه جواز إبدال النكرة من المعرفة.
 (واعطف على سائلك الضعيف) مثال للوصف، وأفهم قوله أولاً وهكذا الوصف إلى آخره أن المعرفة لا تنعت بنكرة ولا العكس وهو كذلك وقد اختصر الناظم أحكام هذه

(١) تسهيل الفوائد لابن مالك.

التوابع، ولا بأس بذكر جمل منها فنقول: أما العطف فهو قسمان. عطف نسق، وعطف بيان وسيأتي:

تعريف عطف البيان:

وعطف بيان، وهو: «تابع جامع موضح أو مخصص لمتبوعه وشرطه موافقة متبوعه في تعريفه وتنكيره وتأنيثه وتذكيره وإفراده، وتثنيته وجمعه فهو كالنعت يوافق متبوعه في أربعة عشرة كما سيأتي كـ:

أَفَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(١) وهذا خاتم حديد ومنه نحو: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾^(٢).

أقسام التوكيد

وأما التوكيد فهو قسمان أيضاً:

١- توكيد لفظي وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقة اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملة.

(١) البحر: الرجز المشطور.

قائله: رؤية وهذا خطأ، والصواب أعرابي.

لأن رؤية لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وبعده:

مَا سَهَا مِنْ نَعْتٍ وَلَا دَبْرٍ

فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

قال الشيخ خالد الأزهرى في التصريح (٣٨٣/١) رقم (٤٠) عقبه.

فقدم الكنية وهي أبو حفص على الاسم، وهو عمر.

وسبب أنشاد ذلك: أن قائلها قال لعمر - رضي الله عنه - إن ناقتي قد نقت فاحملني، فقال له عمر:

كذبت، وأبى أن يحمله، وحلف على ذلك فأنشد ذلك.

يقال: نقب البعيد: ينقب - بكسر القاف في الماضي، وفتحها في المضارع، إذا رَفَّ حُفَّهُ، ودَبَرَ البعير إذا

حفى، فكأنه تفسير له. ويقال: «فَجَرَ» إذا حَنَّتْ في يمينه.

انظر: العيني (٣٩٢/١)، خزانة (٣٥١/٢)، شرح ابن يعيش على المفصل (٧١/٣)، وابن عقيل

(٢٠١/٢) شذور الذهب ص ٤٣٥ في باب عطف البيان الأشموني (١٢٩/١) باب: العلم، ولسان

العرب (ن ق ب) (٢٦٣/٢)، فجر (٣٥٤/٦).

(٢) سورة النور آية: (٣٥).

٢- وتوكيد معنوي وهو «إتباع الاسم المعرفة، بألفاظ معلومة، وهي:

١- النفس. ٢- والعين وكلا وكلتا وكل وجميع وأجمع وجمعاء وجمعهما.

شرط الإضافة:

ولا بد من إضافة النفس والعين وكلا وكلتا وكل إلى ضمير مطابق للمؤكد وإذا اجتمعت النفس والعين وجب تأخير العين عنها كجاء زيد نفسه عينه وإذا أكد بهما مثنى أو مجموعاً أو ما في معناهما^(١) جمعا على أفعل بضمّ العين كجاء الزيدان أنفسهما وجاء الزيدون أنفسهم ويؤكد بكلا وكلتا المثنى أو ما في معناه إن صح^(٢) وقوع المفرد موقعه واتحد معنى المسند^(٣) كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاها ويؤكد بكل غير المثنى إن كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه كجاء القوم كلهم وبعث السيد كله والأول كلها.

تعريف البدل:

وأما البدل فهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة.

أقسام البدل:

وهو أربعة أقسام:

- ١- بدل كل من كل «وهو ما كان مدلوله مدلول الأول كجاء زيد أخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه فيما لا يطلق عليه.
- ٢- كل وبدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله جزء الأول كبعت العبد نصفه وأكلت السمكة رأسها.
- ٣- وبدل اشتمال^(٤) وهو ما كان بينهما تعلق بغير الكلية والجزئية وكان البدل بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة لذكره نحو: سلب زيد ثوبه وأعجيني بكر حسنه.
- ٤- وبدل غلط وهو ما لم يكن جامعا للأمريين نحو: جاء زيد غلامه حمارُه.

(١) «أو في معناهما» وهما المتعاطفان كجاء زيد وعمر وأفسهما، وجاء زيد وعمر وبكر أنفسهم.

(٢) «إن صح» فلا يقال: اختصم الزيدان كلاهما.

(٣) «واتحد معنى المسند» فلا يقال مات زيد، وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند.

(٤) «وبدل اشتمال» نحو: ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٢٥، ٥٣].

ونحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَائِقَ﴾ [النبا: ٣١]. ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ما يشترط في البدل:

١- ولا يشترط في البدل موافقته للمبدل منه في التعريف والتنكير ، ولا في الإظهار والإضمار.

ما يبدل منه:

- ١- فتبدل المعرفة من المعرفة.
- ٢- ومن النكرة.
- ٣- والنكرة من النكرة.
- ٤- ومن المعرفة.
- ٥- ويبدل الظاهر من الظاهر^(١).
- ٦- ومن المضمّر^(٢).
- ٧- والمضمّر من المضمّر^(٣).
- ٨- وكذا من الظاهر^(٤) عند الجمهور.
- ٩- ويبدل الجملة من الجملة^(٥) ومن المفرد.

تعريف النعت:

وأما النعت: فهو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ منعوته.

فائدة النعت:

وفائده:

- | | | |
|-----------|--------------|--------------|
| ١- توضيح. | ٢- أو تخصيص. | ٣- أو مدح. |
| ٤- أو ذم. | ٥- أو ترحم. | ٦- أو تأكيد. |

(١) ويبدل الظاهر من الظاهر نحو: جاء زيد عمرو.

(٢) ومن المضمّر أي ويبدل الظاهر من المضمّر نحو: ضربته زيدا.

(٣) «والمضمّر من المضمّر» نحو: رأيتك إناك.

(٤) «وكذا من الظاهر» أي وكذا يبدل المضمّر من الظاهر نحو: رأيت زيدا إياه.

(٥) «ويبدل الجملة من الجملة» نحو: أمدكم بما تعلمون أمدكم بأموال وبينين. [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣].

ما يتبع فيه النعت متبوعه:

ويتبع متبوعه في اثنين من خمسة حقيقيا كان أو سببيا: في واحد من أوجه الثلاثة وواحد من التعريف والتذكير وعلى هذه الخمسة اقتصر الناظم.

رفع ضمير النعت:

ثم إن رفع ضمير المنعوت يتبع منعوته في اثنين أيضا من خمسة في واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الأفراد وفرعيه فيصير بهذا مع مامر مطابقا له في أربعة من عشرة ويسمى حينئذ حقيقيا وإن رفع ظاهرا أو ضميرا بارزا فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل الحال محله فيفرد لرفعه ذلك.

النعت السببي:

ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة أمهما، وبرجال قائم أبأؤهم ويسمى حينئذ سببيا.

جواز قطع النعت:

ويجوز قطع النعت إن علم منعوته بدونه إلى الرفع بتقدير هو وإلى النصب بتقدير أعني مثلا.

وأما عطف النسق فهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها ويجرى في الأسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله:

ما يجوز في العطف:

٢٧٧- وَالْعُطْفُ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ ثَبَّ وَاسْمُ لِلْمَعَالِي

أي يجوز أن يعطف الفعل على الفعل كما يجوز ذلك في الاسم وذلك كثير لا قليل لكن يشترط اتحاد زمانيهما في الماضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية نحو ﴿لَنُخَيِّبَ بِهِ بَلَدَةً مِّثَّتَا وَنُسْقِيَهُ﴾^(١) ومنه نحو: ثَبَّ واسمُ للمعالي، وقد يقال وهو من عطف

(١) سورة الفرقان آية: ٤٩.

الجملة أو اختلف نحو: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾^(١) ويجوز أيضا عطف الاسم على الفعل والعكس وعطف المفرد على الجملة وبالعكس في الأصح بالتأويل بأن يكون الاسم يشبه الفعل والجملة في تأويل المفرد نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرُنَّ﴾^(٢). ونحو: ﴿دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ ﴿بَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(٣).

(١) سورة الفرقان آية: ١٠.

(٢) سورة العاديات آية: ٣.

(٣) سورة يونس آية: ١٢.

بَابُ حُرُوفِ الْعُطْفِ^(١)

- ٢٧٨- وَأَخْرَفُ الْعُطْفِ جَمْعِيًا عَشْرَةَ مَخْصُورَةً مَائُورَةً مُشْتَهَرَةً^(٢)
 ٢٧٩- الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثَمَّ لِلْمَهْلِ وَلَا وَحْتَى ثَمَّ أَوْ وَأَمَّ وَبَلْ
 ٢٨٠- وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَإِمَّا إِنْ كُسِرَ وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذَكَرَ

عدد حروف العطف:

ذكر في هذه الآيات أن حروف العطف عشرة محصورة بالعدد منقولة عن العرب مشتهرة عند علماء هذا الفن ولعله قصد بذلك الرد على من أنكر إن إما المسبوقة بمثلها عاطفة، وأن العطف بالواو التي قبلها.
 ونقل عن ابن عصفور دعوى الإجماع على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصا من دخول عاطف على عاطف وإنما ذكرت في باب العطف لمصاحبتها لحرفه.

أقسام حروف العطف

وحروف العطف قسمان:^(٣)

١- قسم يقتضي التشريك في الإعراب والحكم وهو سبعة:

- ١- الواو. ٢- والفاء. ٣- وثم.
 ٤- وحتى. ٥- وأو. ٦- وإما وأم.
 ٢- وقسم يقتضي التشريك في الإعراب فقط وهو ثلاثة^(٤) بل^(٥)،

(١) ينظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: اللمع ص: (١٧٤، ٧١٤)، المقتصد (٢/٩٣٧، ٩٦١)، اللباب في علل البناء والإعراب (١/١٦)، علل النحو للوراق ص: (٥١٦) بتحقيقي.

(٢) في طبعة عيسى البابي الحلبي (ص ٣٦) مسطرة.

(٣) انظر: المقتصد (٢/٩٤١)، الجني الداني (١٢١)، الأزهية (ص: ٢٤١)، حروف المعاني للرماني (ص: ٤٣)، الفصول الخمسون (ص: ٢٣٧).

(٤) أو: انظر: اللمع ١٧٥، المقتصد (٢/٩٤٢)، الأزهية ص: (١١١)، رصف المباني ص: (١٣١)، اللباب للعكبري، (١/٤٢٢)، علل النحو للوراق ص: (٥٣١)، بتحقيقي.

(٥) «بل» انظر: اللمع (١٧٦)، المقتصد (٢/٩٤٦)، الفصل الخمسون ص: (٢٣٧)، الجني الدان ص: (٢٥٣)، الأزهية ص: (٢١٩)، رصف المباني ص: (١٥٣)، علل النحو للوراق ص: (٥١٦).

ولكن^(١)، ولا وإنما تعددت حروف العطف لتعدد معانيها فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا تفيد ترتيباً ولا معية بدليل صحة نحو: اشترك زيد وعمرو فيعطف بها سابق^(٢) ولاحق^(٣).

ومصاحب^(٤)، والفاء للترتيب والتعقيب فيعطف بها لاحق متصل نحو: تزوج زيد فولد له إذ لم يكن بين الزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطاء ومقدمته، وثم للترتيب والمهلة أي التراخي في الزمان فيعطف بها لاحق منفصل نحو: غاب زيد ثم حضر ويعطف بلا بعد مثبت لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها نحو: زيد كاتب لا شاعر، ويعطف بحتى بعض على كل ولو تقديرا نحو: أكلت السمكة حتى رأسها وقوله: أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٥)

(١) «لكن» انظر: الكتاب (٤٣٥/١)، هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على البدل منه، وما أشبه ذلك، المقتضب (١٢/١)، باب: حروف العطف بمعانيها، علل النحو للوراق ص: (٥٢٠).

(٢) «فيعطف بها على سابق» نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾. [الشورى: ٣].

(٣) «ولاحق» نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٩].

(٤) ومصاحب نحو: ﴿فَأَلْحَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥].

(٥) البحر: الكامل. قائله: نسبه الشيخ خالد الأزهرى في التصريح (١٤١/٢)، والحلل لابن السيد البطليوس ٨٩، خزنة الأدب للبغدادى (٢١/٣، ٢٢، ٤٧٢/٩)، للمتلمس في شواهد المغنى للسيوطى (٣٧٠/١)، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٥٣، وبلانسة وكذا في معجم الهوامع (٢٤/٢)، والزجاجى في الجمل (٦٩)، وابن الدهان في شرح اللمع (١٨٦/١)، السلسلي في شفاء العليل (٦٦٧/٢)، الرضى في شرح الكافية (٤٥٥/١)، (٢٧٣/٤)، وابن مالك في شرح التسهيل (١٦٧/٣)، ابن مالك في شرح الشافية (١٢١١/٣)، ابن السراج في الأصول (٤٢٥/١)، ابن فرخان في المستقى (٤٤/٢)، الصيمرى في التبصرة والتذكرة (٤٢٣/١)، سيبويه في الكتاب (٩٧/١)، الأشئوبى (٢١٤/٢)، المرادى في الجنى الدانى ص ٢٤٧، ٥٥٣، المساعد (٤٥٢/٢)، أبو حيان في تذكرة النحاة (٢٩٩)، وابن يعيش في شرح المفصل (١٩/٨) وابن عصفور في شرح جمل الزجاجى (٥١٩/١). قال الششتىطى: استشهد به على أن حتى إذا دلت قرينة على دخول ما بعدها عمل بها، والبيت من شواهد سيبويه والرضى. قال البغدادى: على أن «حتى»، وإن كانت يستأنف بعدها اللام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف فلم يكن الرفع بعدها أولى فهي كسائر حروف العطف يعنى أنه يجوز في فعله النصب، والرفع، أما النصب فمن وجحين: أحدهما نصبه بإضمار فعل يفسره ألقاها كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف. ثانيها: أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة، وحتى بمعنى الواو، كأنه قال: ألقى الصحيفة حتى

أي ألقى ما يثقله حتى نعله، ولا يكون المعطوف بها أولاً اسماً ظاهراً غاية لما قبلها في شرف أو إهانة أو قوة أو ضعف نحو: مات الناس حتى الأنبياء وغلبك الناس حتى النساء، وقوله:

فَهَرْنَا كُمْ حَتَّى الْكَمَاةِ فَأَلْتُمْ هَابُونَنَا حَتَّى بَنَيْنَا الْأَصَاغِرَا^(١)

أداة العطف بأو^(٢):

ويعطف بأو لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب:

- ١- التخيير بين المتعاطفين نحو: تزوج زينب، أو أختها.
- ٢- أو الإباحة نحو: تعلم فقها أو نحواً، والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير وبعد الخبر إما الشك من المتكلم كجاء زيد أو عمرو.
- ٣- والتشكيك للسامع أي إيقاعه في الشك ويعبر عنه بالإيهام نحو: «وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ»^(٣).
- ٤- أو التقسيم نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف، أو الإضراب نحو: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةٍ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ»^(٤) ومثل أو في إفادة ما تقدم سوى الإضراب إما المقرونة بالواو

نعله يريد، ونعله، وأما الرفع فعلى الابتداء، وجملة ألقاها هو الخبر فحتى على هذا الوجه الأول من وجهين النصب حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة.

(١) البحر: الطويل.

قال السيوطي:

«حتى» هي كالواو لمطلق الجمع، وقيل: هي للترتيب قال ابن مالك، وهي دعوى بلا دليل، وذكر الشاهد همع الهوامع (١٣٦/٢).

وقال ابن هشام في مغني اللبيب (١١١/١).

«حتى» حرف يأتي لأحد ثلاثة معان انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل، ومعنى إلا في الاستثناء . . وذكر الشاهد.

انظر: الدرر اللوامع (١٨٨/٢)، الأشموني (٩٧/٣).

(٢) انظر هذا الموضوع: الكتاب (١٦٩/٣)، اللباب في علل البناء والإعراب (٣٧٠/٢)، المقتضب (٢٨٦/٣)، هذا باب أم، وأو، الجني الداني ص: (٢٢٥، ٢٤٥)، علل النحو للوراق ص: (٦١٠)، بتحقيقي.

(٣) سورة سبأ آية: (٢٤).

(٤) سورة الصافات آية: (١٤٧).

المسبوقة بمثلها، واقتصر الناظم على التخيير لكونه أشهر معانيها وقيدتها بقوله: وإما إن كسر للاحتراز عن أما المفتوحة فإنها غير عاطفة بل حرف متضمن لمعنى الشرط مؤول عند سيبويه بمهما يكن من شيء.

مواضع العطف بأمر

- ١- ويعطف بأمر بعد همزة التسوية نحو: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»^(١).
- ٢- وبعد همزة يطلب بها وبأمر التعيين نحو: أزيد عندك أم عمرو، والمعنى أيهما عندك، ولهذا يجاب بتعيين أحدهما لا بضدي أحدهما لأنه معلوم للسائل، وتسمى حينئذ متصلة فإن وقعت بعد غير ذلك كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو: «أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ»^(٢) أي بل هل.

مواضع العطف بيل^(٣):

- ويعطف بيل بعد النفي أو النهي لتقدير حكم متلوها، وإثبات نقيضه لتاليها نحو: ما جاءني زيد بل عمرو، ولا تضرب زيدا بل عمرا.
- شروط العطف بلكن^(٤):

ومثلها في ذلك لكن:

- ١- ويشترط في العطف بها أفراد معطوفها.
- ٢- ووقوعه بعد نفي أو نهي.
- ٣- وعدم اقترانها بالواو فإن نلتها جملة أو تلت واوا ووقعت بعد إثبات فهي حرف ابتداء وإن وقعت بل بعد الإيجاب كانت لنقل الحكم من متلوها وصيرورته كالمسكوت عنه وإثباته لتاليها نحو: جاءني زيد بل عمرو، وأضرب زيدا بل بكرا.

(١) سورة البقرة آية: (٦).

(٢) سورة الرعد آية: (١٦).

(٣) انظر: أحكام «بل» في المراجع الآتية: الكتاب (٢١٦/١)، المتنضب (١٥٠/١)، المقتصد (٩٤٦/٢)، علل النحو للوراق (ص: ٥١٩) بتحقيقي.

(٤) انظر: أحكام لكن في المراجع الآتية: الكتاب (٤٣٥/١)، المتنضب (١٢٩/١)، علل النحو للوراق (ص: ٥٢٠)، بتحقيقي.

باب ما لا ينصرف^(١)

٢٨١- هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لَا يَخْتَلِفُ

٢٨٢- وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلٌ لِشَبْهِهِ الْفِعْلَ الَّذِي يُسْتَقَلُّ

الاسم العرب: إما منصرف أولاً، فالمنصرف ما دخله الصرف أي تنوين التمكين وجر بالكسرة وغير المنصرف ما منع منهما، وجر بالفتحة، والغالب في الأسماء أن تكون مصروفة كما يومئ إليه قوله: هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف، أي خذ هذا المذكور من الإعراب فإنه حكم غالب الأسماء، وفي الأسماء ما لا ينصرف.

وحكمه: أن نصبه وجره بالفتحة لا يختلفان، وإنما منع من التنوين والجر بالكسرة لشبهه بالفعل كونه فرعاً من جهتين بوجود علتين فيه أو ما في معناهما كل واحدة فرع لشيء، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين اشتقاقه من الاسم وافتقاره إليه فلما شابه في ذلك ثقل فحمل عليه في الحكم فمنع مما منع منه الفعل وهو الجر والتنوين، وعلل منع الصرف تسعة يجمعها قوله:

٢٨٣- اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبْ وَزِدْ عَجْمَهُ فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

وتسمية كل واحدة منها علة بمعنى أن لها مدخلاً في العلية ففيه تجوز والعلة في الحقيقية مجموع شيئين منها أو ما قام مقام ذلك.

أقسام الممنوع من الصرف

واعلم أن ما لا ينصرف قسمان:

١- قسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة وهو خمسة أنواع.

٢- وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع.

أنواع الأسماء الممنوعة من الصرف

٢٨٤- مِثَالُهُ أَفْعَلٌ فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشَّيْءِ

فمجموع الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعاً.

(١) ينظر هذا الموضوع المراجع الآتية: الكتاب (٣٦٨/٥ - ٣٧١)، علل النحو للوراق (ص ٦١٣) بتحقيقي، شرح الكافية للرضي (٣٠/١، ٣١)، خزائن الأدب (٥٧٩/١٢)، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج.

القسم الأول:

وبدأ منها بالقسم الأول فقال: أي مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن أفعل في الصفات كأحمر وأبيض في الشيات أي في الألوان، وأفعل وأحسن في غيرها، والمانع له من الصرف الصفة ووزن الفعل لكن يشترط فيه بالنسبة إلى الصفة أمران.

أحدهما: أن يكون وصفا في الأصل بأن يكون من أول الأمر دالا على الوصفية ليخرج ما وضع اسم للعدد ثم عرضت له الوصفية ولهذا صرف أربع في نحو: مررت بنسوة أربع لأنه وضع اسما للعدد فلم يلتفت إلى ما طرأ له من الوصفية.

والثاني^(١) أن لا يقبل التاء إما لأنه لا مؤنث له كأكرم لعظيم الكمرة، وآدر لمن بخصيته نفخ أوله مؤنث لكنه على وزن فعلاء، أو فعلى كأحمر وحمراء وأفضل، وفضلى، بخلاف نحو: أرمل فإنه يقبل التاء فيقال أرملة فهو منصرف وأما أدهم، وأرقم، وأبطح ونحوها فغير مصروفة كما يعلم مما مر فإنها وقعت صفات فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية، وربما اعتد بعضهم بأسميتها فصرفها.

القسم الثاني:

ما كان على وزن فعلى:

٢٨٥- أَوْجَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالُ سَكْرَى أَوْ وَزَنٍ ذُنْيَا أَوْ مِثَالِ ذِكْرَى

هذا هو النوع الثاني من القسم الأول، وهو مما جاء بمائلا في وزنه فعلى مثلث الفاء كسكرى ودنيا وذكرى، ونحو ذلك مما آخره ألف التأنيث المقصورة نكرة كانت كما تقدم أو معرفة كرضوى مفردا كما مر، أو جمعا كجرحي جمع جريح اسما كما مر وصفه كحبلى، والمانع له من الصرف ألف التأنيث وحدها، وإنما استقبلت المنع لأنها زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه وكونها للتأنيث علة ولزومها لبناء ما هي فيه حتى كأنها من أصول الكلمة بمنزلة علة أخرى بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال.

هذا هو النوع الثالث وهو مما جاء بمائلا في وزن فعلان بفتح أوله بشرط كونه وصفا في الأول، وكونه غير قابل التاء إما لأنه لا مؤنث له كالحيان لكثير اللحية ورحمان أو له مؤنث لكن على فعلى كسكران وغضبان والمانع له من الصرف الصفة وزيادة الألف

(١) أي القسم الثاني.

والنون، ومن اشتراط وجود فعلى كالناظم صرف نحو: رحمان لانتفاء وجود فعلى، قال «صاحب المتوسط» والحق انتفاء وجود فعلانة لأن وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات انتهى، فلو كان فعلاان غير صفة كسرحان أو وصفيته عارضة كصفوان بمعنى قاس، أو مؤنثه على فعلاانه كندمانه انصرف وقوله ما أنفثه أي: ما ألفظه لك من فمي؛ ومن النوع الثاني ما أشار إليه بقوله:

ما كان على وزن فعلاء أفعلاء:

٢٨٦- أَوْ وَزْنُ فَعْلَانِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أُلْفُتُهُ
٢٨٧- أَوْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ كَمَثَلِ خَسْتَاءَ وَأَنْبِيَاءَ

أي أو جاء مماثلا في وزنه فعلاء كخسنا أو أفعلاء كأنبيا، ونحوهما مما فيه ألف التأنيث الممدودة نكرة كحمراء أو معرفة مفردا أو جمعا اسما أو صفة ومنه: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾^(١) إذ أصله فعلاء بخلاف ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ﴾^(٢) والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة واستقلت بالمانع لما تقدم، وأشار إلى الرابع بقوله:

ما كان على وزن مفعَل:

٢٨٨- أَوْ وَزْنِ مَثْنَى وَثُلَاثَ فِي الْعَدَدِ [فَاسِغِ يَا صَاحِبَ إِلَى قَوْلِ السَّدَدِ]

أي أو جاء مماثلا في وزنه مفعَل بفتح أوله أو فعال بضم أوله من الواحد إلى الأربعة باتفاق ومن الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك وجماعة كموحد وأحاد ومثنى وثلاث وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة وأصل جاءني القوم أحادَ جاءوا واحدا واحدا وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتا نحو: ﴿أُولِي أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(٣) أو إخبارا نحو: «صلاة الليل مثنى مثنى»^(٤) أو أحوالا نحو: ﴿فَأَنكِحُوا مَا

(١) سورة المائدة آية: (١٠١).

(٢) سورة النجم آية: (٢٣).

(٣) سورة فاطر الآية: (١).

(٤) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري ١٤ كتاب الوتر ١- باب: ماجاء في الوتر، مسلم (٥١٦/١، ٥١٩) ٦- كتاب: صلاة المسافرين وقصرها. ٣- باب: صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل (١٤٥) مالك (١٢٣/١) ٧- كتاب: صلاة الليل ٣- باب: الأمر بالوتر (١٣)، أبو داود (٣٠٥/١) كتاب: الوتر باب: الوتر،

طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ^(١) والمانع لهذا النوع من الصرف الصفة والعدل وإذا سمي بهذا النوع كمثنى وثلاث بقي على منع صرفه كما اقتضاه كلامه فيما بعد خلافا للأخفش وأبي العباس؛ لأن الصفة، وإن زالت بالتسمية خلقتها العلمية والعدل باق فما يوجد في بعض النسخ بدل قوله فاصغ إلى آخره.

إِذْ مَا رَأَى صَرْفَهَا قَطُّ أَحَدٌ^(٢)

فيه نظر بالنسبة إلى نفي الخلاف والإصغاء استماع القول، والسدد الصواب، وإضافة القول إليه من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، ويا صاح منادى مرخم، وأشار إلى الخامس بقوله:

٢٨٩- وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلْفٌ وَهُوَ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
٢٩٠- وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمِثَالِ نَحْوُ دَوَانِيرٍ بِلَا إِشْكَالٍ

أي وكل جمع خماسي أو سداسي موازن مفاعل أو مفاعيل في كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن وما يلي الألف مكسورا لفظا أو تقديرا فإنه لا ينصرف كمساجد ومصايح ولا يشترط أن يكون أوله ميمًا كدراهم ودواب لأن المعتبر موافقته لمفاعل أو مفاعيل في الهيئة لا في الحروف ويسمى الجمع المتناهي والجمع الذي لا نظير له في الآحاد وإنما استقل بالمنع لقيام الجمع فيه مقام علتين فكونه جمعا علة، وخروجه عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة أخرى؛ لأن هذين الوزنين يختصان بالجمع أو بما نقل عنه كحضاجر للضبع، وإذا كان هذا الجمع معتل الآخر كجوار وغواش، أجرى في الرفع، والجر مجرى المنقوص المنصرف كقاض في حذف يائه ويوت تنوينه نحو: ﴿مَنْ

الترمذي، ٢- كتاب: الصلاة، باب: ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى (٤٧٣). النسائي (١٨٥/٣)،
٢٠- كتاب: قيام الليل، باب: كيف صلاة الليل، باب: كيف الوتر بوحدة.

- ابن ماجه (٦٢/٢) بتحقيقي ٥- كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. ١١٦- باب: ما جاء في الوتر
بركعة (١١٧٤)، (١٣٧/٢) بتحقيقي ٥- كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها (١٧١)- باب: ما
جاء في صلاة الليل ركعتين (١٣١٩).

(١) سورة النساء آية: (٣).

(٢) هذه رواية الشطر الثاني وهي في المطبوع من الملح.

فَوَقِهِمْ غَوَاشٍ^(١) ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ﴾^(٢).

وفي النصب مجرى الصحيح كدراهم في سلامة آخره وظهور فتحه من غير تنوين نحو: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾^(٣) لكن تنوين قاض تنوين صرف ونحو: جوار تنوين عوض، وجرجاض بكسرة مقدرة وجوار بفتحة مقدرة، وإنما قدرت مع خفتها لنيابتها عن الكسرة.

٢٩١- فَهَذِهِ الْأَنْوَاءُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفُ فِي مَوْطِنٍ يَعْرِفُ هَذَا الْمُعْتَرِفُ

يعني أن هذه الأنواع الخمسة لا تنصرف في محل تنكير ولا تعريف فهي لا تنصرف أبدا فإذا سمي بشيء منها بقي على منع صرفه كما لو سمي شخص بالجمع المتناهي كحضاجر علما للضيع أو بأفعل الوصف كأحمر مسمى به أو بفعلان الوصف كسكران مسمى به نظرا إلى أصله وقد مر أن بعضهم يصرف نحو: أدهم مما استعمل استعمال الأسماء، وعن الأخفش وأبي العباس أنهما يصرفان نحو ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ﴾^(٤) إذا سمي بهما، وذلك لزوال الوصف والعدل فليس فيهما إلا التعريف خاصة ورد بأن هذا لا نظير له إذ لا يوجد لنا ما لا ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس.

واعلم أن هذه الأنواع إذا نكرت بعد التسمية لم تنصرف أيضا إلا أفعل التفضيل إذا سمي به مجردا من من ثم نكر فإنه ينصرف بالإجماع لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذ لم يستعمل فيه إلا بمن ظاهرة أو مقدرة فإن سمي به مع من ثم نكر منع قولاً واحداً.

هذا هو القسم الثاني، وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع:

أنواع المعرفة الممنوعة من الصرف:

٢٩٢- وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلَاءِ أَلِفٍ فَهُوَ إِذَا عُرِفَ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ

٢٩٣- تَقُولُ هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادُ وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سَعَادُ

٢٩٤- وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفَا كَذَا كَذَا فَاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرَفِ سَعْدِ

بدأ منها بما تأنيثه بغير الألف فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية امتنع صرفه

(١) سورة الأعراف آية: (٤١).

(٢) سورة الفجر آية: (١).

(٣) سورة سبأ آية: (١٨).

(٤) سورة فاطر آية: (١) وسورة النساء آية: (٣).

للعلمية والتأنيث سواء كان علماء لمؤنث كفاطمة أم لمذكر كحمزة زائداً على ثلاثة أحرف أم لا محرك الوسط أم لا عجمياً أم لا منقولاً من مذكر إلى مؤنث أم لا، لكن يشترط لتحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة إما زيادة على ثلاثة أحرف كزَيْنَب أو تحرك الوسط كسَقَر أو العجمة كبلخ اسم بلدة أو النقل من مذكر إلى مؤنث كزيد اسم امرأة.

وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن كهند يجوز فيه الصرف نظراً إلى خفة اللفظ والمنع وهو أولى نظراً إلى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه وهذا هو المراد بقوله، وإن يكن مخففاً إلى آخره.

وأوجب بعضهم الصرف في نحو: هند نظراً إلى أن سكون الوسط قابل إحدى العلتين فتساقطتا فبقي بلا سبب.

وقيل يجوز الوجهان أيضاً في نحو: زيد اسم امرأة.

وأشار إلى النوع الثاني بقوله:

الأعلام الممنوعة من الصرف والتي جاءت على وزن الفعل.

حكم الأعلام الأعلام التي على وزن الفعل من التصريف:

٢٩٥- وَأَجْرِمَا جَاءَ بِوَزْنِ الْفِعْلِ مُجْرَاهُ فِي الْحُكْمِ بغير فصل

٢٩٦- فَقَوْلُهُمْ أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبَ وَقَوْلُهُمْ تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ

يعني أن ما جاء من الأعلام على وزن الفعل كأحمد وتغلب يجرى في الحكم من عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل يجرى المؤنث من غير فرق، لكن يشترط في وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة:

شروط منع الاسم الذي على وزن الفعل من الصرف

١- إما أن يختص بالفعل كشمس اسم فرس بالتشديد وضرب بالبناء للمفعول، وانطلق أعلاماً أو يكون غالباً فيه لكونه فيه أكثر كإئد وأصبع وأبلم فإن وجود أوزانها في الفعل أكثر منه في الاسم أو يكون مفتتحاً بزيادة هي بالفعل أولى كأحمد ويعلى ثم لا بد مع ذلك أن يكون لهما باقياً في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل كما قرر في محله، فإن كان الوزن خاصاً بالاسم أو غالباً فيه لم يؤثر في منع الصرف وكذا لو كان فيهما على السواء، وأما قوله:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الشَّيَا

(١)

(١) عجزه:

مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

قائله: سحيم بن وثيل الرباحي.

اللغة: «جلا» أصل فعل ماض، فسمي به كما سمي يزيد ويشكر.. فهو الآن علم. وقبل، أهو باق على فعليته، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف. والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها.

وقبل: هو «جلا» بالتثنية مصدر أصله المدققصره.

والأصل: أنا ابن جلاذ وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، وبأنه لا يهاب أحداً، ولا يخافه وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعابها.

الإعراب:

«أنا» ضمير منفصل مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ، وابن مضاف، وقوله: «جلا» مضاف إليه، مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي.

«وطلاغ» الواو حرف عطف طلاع معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وطلاع مضاف. وقوله: «الشيا» مضاف إليه، مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

«متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول: فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، مجزوم بمتي، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، مبني على السكون في محل رفع، والنون الموجودة، هي نون الوقاية وباء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «متى أضع العمامة تعرفوني» حيث جزم بمتي فعلين أولهما: «أضع» والثاني: «تعرفوني» على أن الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون، وهذا النون المذكورة ليست نون الرفع. ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بباء المتكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال: «تعرفوني» بنونين أولاهما نون الرفع وثانيتها نون الوقاية.

المصادر: شرح قطر الندى (ص ١١٨ - ١٢٠) رقم (٢٦). الكتاب ٧/٢، المعاني الكبير لابن قتيبة (٥٣٠)، الطبري (٢١٠/٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١، ٦١)، ٥٩/٣، ٦٢، ١٠٥/٤، خزائن

فهو جملة محكية أو صفة لمخدوف أي أنا ابن رجل جلا وأشار إلى الثالث بقوله:

المانع الثالث للصرف: العدل:

٢٩٧- وَإِنْ عُذِلْتَ فَاعِلًا إِلَى فَعَلٍ لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفًا مِثْلُ رُحْلٍ

العدل صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر؛ فإذا عدل عن صيغة فاعل إلى صيغة فعل بضم الفاء امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية كعمر وزفر وزحل فكل منها ممنوع الصرف للعلمية والعدل في الأول عن عامر، وفي الثاني عن زافر وفي الثالث عن زاحل تقديرا لورودها ممنوعة الصرف وليس فيها ظاهرا إلا العلمية وهي لا تستقل. يمنع الصرف فحكم بتقدير العدل لإمكانه وتعذر غيره فإن ورد فعل العلم ممنوعا من الصرف وفيه مع العلمية ما منع لم يجعل معدولا نحو: طوى فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف غيره مع إمكانه وإنما عدلوا عن عامر مثلا حال إرادة التسمية به إلى عمر اختصارا ولثلاثيتهم إرادة الوصف المنقول عنه، وأشار إلى النوع الرابع بقوله:

النوع الرابع: المانع للصرف: الاسم الأعجمي:

٢٩٨- وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلَ كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلًا

أي والاسم الأعجمي وضعا كميكايل وإسرافيل وإبراهيم، وإسماعيل مثل طلحة، وزينب، وأحمد، وزحل في الحكم وهو عدم الصرف لكن بشرط زيادته على ثلاثة أحرف وكونه علما في اللغة العجمية كما مثل بأن تنقل الكلمة وهي علم في العجم إلى لسان العرب فحيثئذ تمنع من الصرف للعجمة والعلمية بخلاف ما نقل في لسانهم، وهو نكرة كلحام أو ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في أول أحواله علما في العربية كبندار فينصرف لانتفاء علميته في لغة العجم ومثله الاسم الأعجمي الثلاثي فينصرف وإن كان علما في العجمية كشر ونوح.

تعريف العلم الأعجمي:

والمراد بالأعجمي كل ما نقل إلى لسان العرب من لسان غيرها سواء كان من لغة

الفرس، أم الروم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم غير ذلك.

كيفية معرفة الأعجمي:

وتعرف عجمية الاسم بخروجه عن أبنية العرب كإسماعيل وينقل الأئمة أعجميته، وبأن يجتمع فيه ما لا يجتمع في لغة العرب كالجيم والصاد كصولجان أو كالجيم والقاف لمنجنيق أو واو الكاف كسكرجة وبغير ذلك مما ذكره جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة محمدا ﷺ وصالحا وشعبيا وهودا وألحق بها في الصرف من أسماء العجم نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرف ويجمعها قوله:

تَذَكَّرْ شُعَيْبًا ثُمَّ نُوحًا وَصَالِحًا وَهُودًا وَلُوطًا ثُمَّ شَيْثًا مُحَمَّدًا^(١)

وأشار إلى النوع الخامس بقوله:

النوع الخامس: الاسم المركب:

٢٩٩- وَهَكَذَا الْأَسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبًا

أي: ومثل ما تقدم من الأعلام في الحكم، وهو عدم الصرف الاسمان إذا ركبا تركيب مزج كمعديكرب وبعليك لكن بشرط أن يكون معرفة بالعلمية ولم يختم بويه فيمنع حينئذ من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف ما ختم بويه كسيبويه وما ركب من الأعداد كخمسة عشر ومن الظروف نحو تأتينا صباح مساء، والأحوال نحو: هو جاري بيت بيت؛ فإنه مبني على الكسر في الأول وعلى الفتح في الثاني، وبخلاف المركب الإضافي نحو: عبد الله فمصروف والإسنادي نحو: شاب قرناها فمحكي والأفصح في المركب المزجي أن يعرب ثاني جزئيه إعراب ما لا ينصرف ويبني الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن وأشار إلى السادس بقوله:

٣٠٠- وَمَنْهُ مَا جَاءَ عَلَى فَعْلَانَا عَلَى اخْتِلَافِ فَائِهِ أَخْيَانَا

٣٠١- تَقُولُ مَرْوَانُ أَتَى كَرْمَانًا وَرَحِمَةُ اللَّهِ عَلَى عُثْمَانَا

أي ومن غير المنصرف العلم المزيد في آخره الف ونون الجائي على وزن فعلان مثلث الفاء كمروان وكرمان وعثمان، وإنما أورد هنا ثلاثة أوزان مختلفة، ولم يورد في الصفة إلا

(١) لم أقف عليه.

وزنا واحدا وهو مفتوح الفاء كسكران لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه يقبل التاء فيكون منصرفا قطعاً ومكسور الفاء لا يوجد وزنه في الصفات ولا يختص العلم المزيد في آخره ما تقدم بوزن فعلان فمن أوزانه: أفعالان كأصبهان، وفعالان كعطفان وفعالان كخراسان.

والمقصود أن ما فيه من الأعلام ألف ونون مزيدتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة ويحكم بزيادتهما إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين؛ فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعفا فلك اعتباران إن قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادته فالنون أصلية كحسان وعلان وحيان؛ فإن جعلتها من الحس والعل، والحياة فوزها فعلان فلا تنصرف أو من الحسن والعلن والحين فوزها فعال فينصرف ومثلها شيطان هل هو من الشيط أو من الشطن.

٣٠٢- فَهَذِهِ إِنْ عُرِّقَتْ لَا تُنْصَرِفُ وَمَا أَتَى مُنْكَرًا مِنْهَا صُرِفَ

أي فهذه الأنواع الستة المتقدمة إن قصد بها التعريف بالعلمية أي بكل منها لم تنصرف لوجود العلتين كمررت بطلحة، وأحمد، وعمر، وإبراهيم، ومعدى كرب، ومروان، وإن قصد بهما التنكير صرفت لزوال العلمية تقول: رب طلحة وأحمد، وعمر، وإبراهيم، ومعدى كرب، ومروان لقيتهم بالجر والتنوين.

٣٠٣- وَإِنْ عَرَاهَا أَلِفٌ وَلَامٌ فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلَامٌ

٣٠٤- وَهَكَذَا تُصَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ صَخْمَا بِأَطِيبِ الضِّيَافَةِ

يعني أن الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع من الصرف فتجر بالفتحة إذا لم يدخلها أل أو بدلا أو تضيف لشبهها حيثئذ بالفعل فإن دخلها أل أو بدلا سواء كانت معرفة أم موصولة أم زائدة وجب جرهما بالكسرة كمررت بالأفضل ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(١) وكذا إذا أضيفت ولو تقديرا نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٢) وسخى بأطيب الضيافة لكن هل هي حيثئذ منصرفة أم باقية على منع صرفها فيه خلاف فذهب جمع منهم النازم إلى الأول؛ لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم أعني أل والإضافة

(١) سورة البقرة آية: (١٨٧).

(٢) سورة التين آية: (٤).

قابل شبه الفعل فرجع إلى أصله من الصرف وهو الجر بالكسرة وهو ضعيف.
وقيل بالثاني بناء على أن الكسرة لم يزل عما لا ينصرف إلا تبعاً لزوال التنوين
بالعتين فلما كان زواله هنا لأجل اللام والإضافة لأجل العلتين زال موجب منع الكسر
فدخل وهذا هو قول الأكثرين والذي اختاره كثير من المتأخرين أنه إن زالت منه إحدى
العتين بالإضافة أو بآل صرف وإلا فلا:

حكم أسماء الأماكن والبلدان من الصرف وعدمه

٣٠٥- وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ الْبِقَاعِ إِلَّا بَقَاعُ جِئْنَ فِي السَّمَاعِ

٣٠٦- مِثْلَ حُنَيْنٍ وَمِنَى وَبَذَرَ وَوَأَسِطَ وَذَابِقٍ وَحِجْرٍ

أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنى فإذا أريد بها البقعة أو الخطة
منعت من الصرف، أو المكان أو البلد صرفت كالأسماء التي ذكرها لكن لما غلب عليها
التأنيث في كلامهم لتأولها بما ذكر غلب عليها منع الصرف فكان أكثرها لا ينصرف وقد
يتعين اعتبار المكان أو البقعة فالأول كبدر ونجد والثاني كدمشق وجلق^(١) وقد يستوي
الأمران كسبا وحرّاء ومنا وبقاء وبغداد، ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل فإن أريد باسم
القبيلة الأب كمعد وتميم أو الحي كقريش وثقيف صرف أو الأم كباهلة أو القبيلة
كمجوس ويهود منع للتأنيث مع العلمية.

أحكام الضرورة في الممنوع من الصرف

٣٠٧- وَجَائِزٌ فِي صِنْعَةِ الشَّعْرِ الصِّلَفِ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

إذا اضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف صرفه لأن الضرورة ترد الشيء إلى
أصله، وأصل الأسماء الصرف؛ كما تقدم لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف لأجل
إقامة الوزن كقوله^(٢):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحِذْرَ حِذْرَ غُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتِ إِلَيْكَ مُرْجَلِي^(٣)

(١) «جلق» بالتشديد، وكسر الجيم واللام. موضع بالشام [مختار الصحاح].

(٢) القائل: هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي أمير شعراء الجاهلية، والبيت من معلقته المشهورة.

(٣) اللغة:

«الحذر» الهودج، والجمع الخدور، ويستعار للستر، والحجلة، وغيرهما.

وقد لا تكون موجبة كقوله:

أَعِدْ ذِكْرَ نِعْمَانِ لَنَا إِنْ ذِكْرُهُ هُوَ الْمُسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعٌ^(١)

إذ لو بقي نعمان على منع الصرف لم ينكسر الوزن إلا أنه يكون فيه الزحاف المسمى بالكف^(٢)، وهو قبيح عندهم فعُدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن ومنع جمع صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة لتأديته إلى حذف ساكن وهو الألف وإثبات لشيء آخر وهو التنوين فلا فائدة وأجازه بعضهم وهو ظاهر إطلاق النظم فقد يكون فيه فائدة بأن ينون فليتقي ساكنان؛ فيكسر فيكون محتاجاً إلى ذلك وبه جزم الدماميني ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب نحو: «سَلَسِلْ وَأَغْلَا^(٣)» «وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا^(٤)» وقد يكون التصغير سبباً للصرف أيضاً نحو حميد وعمير في أحمد وعمر لزوال أحد السببين بالتصغير، وأما منع المصروف من الصرف فمذهب البصريين المنع مطلقاً لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فإنه رجوع إلى الأصل، وجوزه بعضهم مطلقاً وبعضهم في الشعر.

«عنيزة» عشيقته، وهي ابنة عمه، وقيل: هو لقب لها. واسمها فاطمة. وقيل: اسمها عنيزة وفاطمة غيرها. «الويل» شدة العذاب. وزعم بعضهم أنه دعاء منها له في معرض الدعاء عليه، والعرب تفعل ذلك صرفاً لعين الكمال عن المدعو عليه. «مرجلي» يقال: رجل الرجل يرجل رجلاً في راجل، وأرجلته أي جعلته يسير على رجله، أو يصير رجلاً المعنى:

يوم دخلت هودج عنيزة، فدعت عليّ، أو دعت لي في معرض الدعاء عليّ. وقالت: إنك تصيرني راجلة لعقرك ظهر بعيري. يريد أن هذا اليوم من محاسن الأيام الصالحة التي نلناها منها أيضاً. الشاهد فيه:

صرف عنيزة لضرورة الشعر، وهي لا تنصرف في غير الشعر للتأنيث والتعريف. شرح المعلقات السبع ص ١٠، ١١، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الروزي طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.

(١) لم أقف عليه.

(٢) «الكف» حذف السابغ الساكن مثل حذف نون مفاعيلن ليقى مفاعيل، ويسمى مكفوماً [التعريفات (ص: ١٦٢)] طبعة مصطفى الحلبي سنة (١٣٥٧) هـ سنة (١٩٣٨) م.

(٣) سورة الإنسان آية (٤).

(٤) سورة نوح آية (٢٣).

باب العدد

- ٣٠٨- وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدِ فَانْظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لَقِيَتْ الرَّشْدَ
 ٣٠٩- فَأَنْشِئِ الْهَاءَ مَعَ الْمَذْكَرِ وَاحْذِفِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمَشْتَهَرَ
 ٣١٠- تَقُولُ لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدِّدْ وَأَزْعِمِ لَهَا تَسْعًا مِنَ الثُّوبِ وَقَدْ

حد العدد:

«ما وضع لكمية آحاد الأشياء» قاله ابن الحاجب، فالواحد والاثنان يجريان على القياس يذكران مع المذكر نحو واحد، واثنان ويؤنثان مع المؤنث نحو: واحدة، واثنان ولا يجمع بينهما وبين المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان لأن رجلا يفيد الجنسية والوحدة وكذلك رجلان يفيدان الجنسية والزوجية فلا حاجة إلى الجمع بينهما وما ورد من ذلك فضرورة.

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما فيجب الجمع بينهما وبين المعدود إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما ثم إن قصد بها المعدود جرت على خلاف القياس من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث كما مثل به من خمسة أثواب وتسع من النوق. والمراد بالهاء تاء التأنيث واستفيد من تمثيله أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك.

ولذلك يقال ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات بالهاء فيهما، ولا يقال ثلاث بتركها خلافاً للكسائي والبغداديين.

وقد مر أن يميز الثلاثة ونحوها بجوزها جره بالإضافة وبمن كما نطق به الناظم.

أحكام العدد المركب

- ٣١١- وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَ وَهُوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَنْ لَا يُعْرَبَا
 ٣١٢- فَأَلْحِقِ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ بِأَخْرِ الثَّانِي وَلَا تُكْثِرْ
 ٣١٣- مِثْلُهُ عِنْدِي ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَمَاءً مَنظُومَةً مَعَ ذُرَّةٍ

العدد المركب المستوجب للبناء هو المؤلف من الآحاد السابقة مع العشرة كأحد عشر إلى تسعة عشر بإدخال الغاية فالآحاد من الثلاثة إلى التسعة على حكمها السابق من

إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث وما دون ذلك على القياس إلا أنك تأتي بأحد وإحدى مكان واحد وواحدة وتبنى الجمع بعد التركيب على الفتح إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالمثنى وإلا ثمان عشر فلك فتح الياء وإسكانها ونقل حذفها مع بقاء كسرة النون وفتحها.

وأما العشرة فعلى القياس فتلحق بها الهاء مع المؤنث دون المذكر وتنبههما على الفتح مطلقا فتقول في المذكر عندي أحد عشر عبدا واثنان عشر رجلا بتذكيرهما وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الأول وفي المؤنث إحدى عشرة أمة واثنان عشرة جارية بتأنيثها وثلاث عشرة جارية بتذكير الأول والشين في التذكير مفتوحة وفي التأنيث يجوز إسكانها وكسرها والأول أفصح.

وإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول: عندي عشرون عبدا وثلاثون أمة.

باب نواصب الفعل المضارع وجوازمه

٣١٤- وقد تناهى القول في الأسماء على اختصار وعلى استيفاء

٣١٥- وَحَقُّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحًا يُفْهِمُ مَا يَنْصَبُ الْفِعْلُ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

أي قد انتهى قولنا في الأحكام المتعلقة بالأسماء على اختصار وإيجاز في العبارة واستيفاء لكل ما يهم أمره في إرشاد المبتدي، ووجب علينا أن نشرع في إتمام المقصود ببيان نواصب الفعل المضارع، وجوازمه لما تقدم أنه لا يعرب من الأفعال سواء، وأنه لا يدخله من أنواع الإعراب الرفع، والنصب، والجزم، أمارفعه فلا خلاف أنه إذا تجرد من ناصب أو جازم ولم تباشره نونا التأكيد ولا نون الإناث يكون مرفوعا بحركة أو حرف لفظا أو تقديرا. وإنما الخلاف في رافعه والأصح أنه التجرد عن الناصب والجازم لا مضارعتة للاسم ولا حلوله محله ولا حروف المضارعة.

وأما نصبه فإذا أدخل عليه ناصب والنواصب له على ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة وهو ضعيف والأصح أنها أربعة وهي: أن ولن وإذن وكى، وما عداها فالفعل بعدها منصوب بأن مضمر.

عوامل نصب الفعل المضارع

وإلى عوامل النصب أشار بقوله:

٣١٦- فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ وَكَيْ وَإِنْ شِئْتَ لَكَيْلًا وَإِذَنْ

فهذه الأربعة هي نواصب الفعل باتفاق ولا فرق فيه بين أن يكون صحيح الآخر أو معتله غير أن المعتل منه بألف لا تظهر فيه الفتحة بل تقدر كما سيأتي، ولهذا قيد الفعل بالسليم أي الصحيح الآخر للاحتراز عنه، وكان الأولى تركه، وشرط النصب بأن أن تكون مصدرية غير مسبوقه بعلم نحو: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا﴾^(١).

فإن سبقت بعلم وجب إهمالها وتسمى مخففة من الثقيلة نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٢).

(١) سورة النساء آية: (٢٧).

(٢) سورة المزمل آية: (٢٠).

وإن سبقت بظن جاز إعمالها وإهمالها وقد قرئ بالرفع والنصب نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(١).

وشرط النصب بكى أن تكون مصدرية وعلامتها تقدم اللام عليها لفظاً أو تقديرًا نحو: ﴿لَكَيْ لَا تَأْسَوْا﴾^(٢) ﴿كَيْ لَا يَكُونَ﴾^(٣) فإن ظهرت اللام بعدها أو أن المفتوحة نحو: جئتكم كي لتكرمني أو كي أن تكرمني تعين كونها جارة والفعل بعدها منصوب بأن لكنها مضمرة في الأول مؤول بمصدر مجرور بكى.

فإن لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً﴾ أو ظهرتا معا كقوله:

أَرَدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تُطِيرَ بِقُرْبَتِي^(٤)

(١) سورة المائدة آية: (٧١).

فالنصب بـ «أن» والرفع على أن «أن» مخففة من الثقيلة أي: وحسبوا أنه لا تكون فتنة. انظر: الكتاب (٤٨١/١)، والمقتضب (٣٢/٢)، الأصول (٢٠٩/٢)، والإيضاح (٧/٣، ١٣٢)، الخصائص (٤٢٤/٢)، ابن عيش (٧٧/٨) الجمع (٨٩/٤).

(٢) سورة الحديد آية (٢٣).

(٣) سورة الحشر آية: (٧).

(٤) البحر الطويل.

عجزه:

فَتَرَكَهَا شَنَا بِيْدَاءَ بَلْقَعٍ

اللغة:

«لكيما» حاصله زائدة. «القربة» بكسر القاف معروفة. «بيداء» جار ومجرور متعلق بالترك، أو هو المفعول الثاني. «شنا» حال. و «بلقع» بالجر صفة بيداء. الشن: بفتح المعجمة وتشديد النون: القربة الخلق. «البيداء» الغلاة التي بيد من يدخلها، أي يهلك. والبلقع: القفر.

الشاهد فيه: قال ابن الأنباري في الإنصاف (٥٨٠): ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار «أن» بعد كي توكيداً لكي. وذهب بعضهم إلى أن العامل في جئت لكي أن أكرمك، اللام، وكي، وأن توكيدان لها. وقالوا: يدل على جواز إظهارها النقل. وانظر رأي البصريين في الإنصاف، وخزانة الأدب (٤٨٤/٩)، (٤٨٥) الشاهد رقم (٦٥٣).

المصادر: معاني القرآن للزجاج (٢٦٢/١)، ابن عيش (١٩/٧، ١٦/٩)، التصريح (٢٣١/٢)، الأشموني (٢٨٠/٣)، العيني (٤٠٥/٤)، المغني (١٧٢).

جاز كونها مصدرية وكونها جارة.

وشرط النصب بإذا أن تكون مصدرية في أول الكلام المحاب به والفعل بعدها مستقبل متصل بها، أو منفصل بقسم أو بلا النافية نحو: إذ أكرمك أو:

إِذَنْ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَزْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ^(١)

وإذا للأفعل، واغتر ابن بابشاذ الفصل بالنداء، وابن عصفور الفصل بالظروف وشبهه.

٣١٧- وَاللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ كَمَثَلِ مَا تُكْسِرُ لَامَ الْجَرِّ

أي وتنصب الفعل المضارع اللام المكسورة سواء كانت للتعليل نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾^(٢) أو للعاقبة والضرورة. نحو: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَشًا﴾^(٣) أو للوجود وهي المسبوقة بكون ماضٍ منفي نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٤) ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾^(٥) أو كانت مؤكدة نحو: ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٦) فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم وعند غيره وهو الراجح بأن جوازا لا بعد لام الوجود فوجوبا فإن اقترن الفعل بعد اللام بلا نافية كانت أو مؤكدة وجب إظهار أن كراهة اجتماع لامين نحو: ﴿لَنَلَا يَكُونُ﴾^(٧) لئلا يعلم.

٣١٨- وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ التَّهْنِ وَالْأَمْرِ وَالْعَرْضِ مَعًا وَالتَّهْنِ^(٨)

(١) البحر: الوافر. قائله: حسان بن ثابت الأنصاري.

الشاهد فيه: قوله: ﴿إِذَنْ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ﴾ حيث نصب الفعل المضارع الذي هو ترمي بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: وَاللَّهِ.

المصادر: شرح شذور الذهب ص ٣٥٦، رقم ١٤٥، شرح التصريح (٢٣٥/٢)، هم الهوامع (٧/٢)، الدرر اللوامع (٥/٢)، الأشموني (٢٨٩/٣)، العيني (٣٠٦/٤)، معني اللبيب الشاهد رقم (٣٢٧).

(٢) سورة الفتح آية: (٢).

(٣) سورة القصص آية: (٨).

(٤) سورة الأنفال آية: (٣٣).

(٥) سورة النساء الآية: (١٦٨).

(٦) سورة الأنعام الآية (٧١).

(٧) سورة النساء آية (١٦٥).

(٨) في الملحة المطبوعة النفي. بدلا من التهن.

٣١٩- وَفِي الْجَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى وَأَيْنَ مَعْنَاكَ^(١) وَأَلَى وَمَتَى

أي وينصب الفعل المضارع أيضا الفاء السببية الواقعة في جواب نفي محض أي خالص من معنى الإثبات نحو: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾^(٢) أو طلب من هي نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(٣) أو أمر بالفعل نحو:

يَا نَاقَ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرْجِحًا^(٤)

أو دعاء كذلك نحو: «اللهم تب علي فأتوب»^(٥) أو استفهام بالحرف نحو: ﴿هَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٦) أو بالاسم نحو: من يدعوني فاستجب له، أين بيتك، فأزورك، وكيف تكون فأصحبك وشرطه أن لا تكون بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه، أو عرض نحو قوله:

يَا بَنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو فْتَبَصَّرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَأَرَاءَ كُنْ سَمْعًا^(٧)

(١) في الملحة: «مغذاك» بدلا مغناك.

(٢) سورة فاطر الآية (٣٦).

(٣) سورة طه الآية (٨١).

(٤) البحر: الرجز.

قائله: أبو النجم العجلي، واسمه: الفضل بن قدامة.

اللغة: «ناق» مرخم ناقة. «عنا» بفتح العين، والنون جميعا، ضرب من السير السريع.

«فسيحًا» واسع الخطى. «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان. «فتستريح» تلقى عنا تعب السفر.

المعنى: يأمر ناقته أن تسرع السير به حتى يصل إلى ممدوحه، ليعطيه العطاء الجزيل الذي يرتاح بعده من

عناء الأسفار لتحصيل المال.

الشاهد فيه: قوله: «فتستريح» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو نستريح، بأن مضمرة وجوبا بعد فاء

السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله: سيرى.

(٥) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٤٦٢/١٣).

(٦) سورة الأعراف الآية (٥٣).

(٧) البحر: البسيط.

اللغة: «الكرام» جمع كريم. ويراد به الجواد، كما يراد به الأصيل.

«تدنو» تقرب، وأراد به هنا التروك عليهم.

«راء» اسم فاعل فعله رأى بمعنى أبصر.

أو تحضيض نحو: هلا اتقيت الله فيغفر لك الله أو تمن نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(١) أو تربح عند القائل به نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾^(٢) ﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب في قراءة حفص عن عاصم، ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار أن وجوبا بعد الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخير وقصد به الجزاء جزم جوابا لشرط مقدر نحو قوله: تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وقول الشاعر:

قَفَا بُنْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلٍ^(٣)

المعنى: يقول المخاطبة: لقد حدثك الناس عنا، وزعموا لك أنا تزورنا، وتلم بدارنا لنعرف حقيقة ما سمعته من أفواه المتحدثين عنا، ولتكون عارفا بحالنا معرفة أكيدة، فإن المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة والمشاهدة.

الشاهد فيه:

قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو تبصر بأن المضمره وجوبا بعد فاء السببية في جواب العرض المدلول عليه بقوله: «ألا...».

المصادر:

شرح شذور الذهب ص (٣٧٥) رقم (١٥٢)، قطر الندى رقم (٢١)، وابن عقيل رقم (٢٢٦)، شرح التصريح (٢٣٩/٢)، الأشموني (٣٠٢/٣).

(١) سورة النساء الآية (٧٣).

(٢) سورة غافر الآية (٣٦).

(٣) عجزه:

بِسِقْطِ الْوَيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْمَلٍ

قائله: امرئ القيس.

اللغة:

«قفا» فعل أمر من الوقوف، خاطب به اثنين كانا يسيران معه، أو خاطب به واحدا فتزله منزلة اثنين، لجريان عادة العرب على أن تكون الوقفة ثلاثة فما فسوف، أو خاطب به واحداً، وهذه الألف ليست ضميراً، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة إجراء الوصل مجرى الوقف.

«تيلك» مضارع من البكاء.

«منزل» أراد به المكان الذي كان ينزل أحبابه فيه.

«يسقط اللوى» السقط - بكسر السين أو ضمها أو فتحها - ما تساقط من الرمل.

وشرط صحة الجزم بعد النهي عند غير الكسائي صحة حلول إن لا محله مع صحة المعنى نحو: لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف لا تدن منه يأكلك فإنه بالرفع.

٣٢٠- والواو إن جاءت بمعنى الجمع في طلب المأمور أو في المنع

أي: ونصب المضارع أيضا الواو التي بمعنى مع في:

١- جواب نفي محض. ٢- أو طلب من أمر. ٤- أو نهي. ٥- أو دعاء.

٦- أو استفهام. ٧- أو عرض. ٨- أو تحضيض. ٩- أو تمنّ.

١٠- أو ترجّ كالفاء فلا وجه لاقتصار الناطم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع

مثال النفي نحو: «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ»^(١) والأمر نحو^(٢):

فقلت ادْعِي وادْعُو إن أُنْدى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ^(٣)

واللوى: بكسر اللام. المكان الذي يكون رمله مستهدفا.

«الدخول» بفتح الدال، وضم الحاء- اسم مكان بعينه.

«حومل» بفتح الحاء بينهما سكون بزنة جعفر- اسم مكان معين أيضا.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبائه التي كانت يلقاها فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الشاهد فيه:

قوله: «تبك» فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء، وقد سبقه فعل أمر، وهو قوله: قفا، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء سببا عن الوقوف.

ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر، فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره وهذا الحذف هو أمانة الجزم، مع أنه لا مانع في الكلام في ذلك، لأنه يصح لك أن تقول إن تقفا نبك. شرح قطر الندى (ص ١٠٩، ١١٠) الشاهد رقم (٢٤)، الكتاب لسيبويه (٤٢٦/١)، خزانة الأدب (٦/١١)، رقم (٨٨٧)، الإنصاف ص (٥٣١).

(١) سورة آل عمران آية: (١٤٢).

(٢) قول الأعشى أو الخطيئة فيما زعم ابن يعيش أبو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري، أو دنار بن شيبان النهري فيما زعم ابن بري. شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٣٩).

(٣) البحر: الوافر. قال الشيخ خالد الأزهرى رحمه الله في شرح التصريح (٢/٢٣٩): فادعو: مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو، وأندى: أفعل من الندى بفتحين، وهو بعد الصوت، ولصوت: بكسر اللام متعلق به. وأن ينادى: بفتح الهمزة، وكسر الدال خبر إن وداعيان تنبيه واع فاعل ينادي.

المعنى: فقلت لها ينبغي أن يجتمع دغائي ودعاؤك، فإن أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا، وعلقي

والنهي نحو:

لَا تُنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ^(١)

والدعاء نحو: اللهم ارزقني بعيرا وأحجّ عليه.

والاستفهام نحو قوله^(٢):

تَبَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ^(٣)

الدنوشري على قول الشيخ خالد الأزهرى - رحمهما الله «وهو بعد الصوت.. إلخ» قال: فقال العيني: وهو بعد ذهاب الصوت. فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت. والشارح حذفه فليتأمل أ، وأقول: إنما حذفه الشارح لظهور إن معنى بعد الصوت بعد ذهابه، وليس هذا مما يحتاج لتأمل.

(١) عجزه:

عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

وقبله:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعْلَمُ غَيْرُهُ	هَلَا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّغْلِيمِ
إِنْدَا بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غِيَّهَا	فَإِذَا التَّهَتْ عَنْهُ فَأَلَّتْ حَكِيمِ
فَهَنَّاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُسْتَفَى	بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّغْلِيمِ

البحر: الكامل.

قائلها: أبو الأسود الدؤلي.

الشاهد فيه:

قوله: «وتأتي» فإن هذه الكلمة التي هي تأتي مسبوقة بواو دالة على المعية، ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولا معه؛ لأنها فعل، وليست باسم، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يسمى الاسم المؤول من أن والفعل مفعولا معه، لأنهم يشترطون في المفعول معه أن يكون اسما صريحا.

انظر: الكتاب (٤٢٤/١)، شرح شذور الذهب ص (٢٩٦) رقم (١١٤)، قطر الندى رقم (٢٣)، أوضح المسالك رقم (٤٩٩) جمهرة الأمثال للعسكري (٢٧٩/٢)، العقد الفريد لابن عبد ربه (٣٠/٢)، ابن عقيل رقم (٣٣٤).

(٢) المولدين.

(٣) صدر البيت هكذا في جمع الهوامع (٩٠/٢):

أهون علي إذا امتلأت من الكرى

البحر: الكامل.

انظر: الدرر اللوامع للشنقيطي (١٢٠/٢).

والعرض نحو: ألا تقوم وأقوم معك، والتحضيض نحو: هلا اتقيت الله ويغفر لك.
والتمني نحو: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَيَّاتٍ رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) في قراءة
النصب^(٢) والترجي نحو: لعلّي أراجع الشيخ ويفهمني.

مواضع النصب بعد الواو

قال ابن هشام: ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة النفي،
والنهي، والأمر، والتمني، والاستفهام، وقاسه النحويون في الباقي، ومذهب الجمهور أن
الفعل في هذه المواضع منصوب أيضا بإضمار أن وجوبا بعد الواو لا بها ولا بالمخالفة
خلافًا لمن زعم ذلك.

٣٢١- وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّى وَكُلُّ ذَا أَوْ دَعَّ كُتِبَا شَيْئًا

من النواصب عند الناظم رحمه الله تعالى: «أو» الصالح في موضعها إلى أن أو إلا أن
نحو: لألزمك أو تقضيني حقي أي إلى أن تقضيني حقي. وقوله^(٣):

وَكُنْتُ إِذَا غَمَرْتُ قَنَاطَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(٤)

أي إلا أن تستقيم، والصحيح أن أو عاطفة والنصب بإضمار أن وجوبا بعدها

(١) سورة الأنعام آية: (٢٧).

(٢) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (٤٨٩/١)، قرا حمزة وحفص عن عاصم بنصب الباء والنون،
وقرأ ابن عامر برفع الباء ونصب النون، وقرأ الباقون برفعهما، انظر: السبعة ٢٥٥، والتيسير
(١٠٢)، والنشر (٢٥٧/٢)، والكتاب (٤٢٤/١، ٤٢٧) المقتضب (٢٥/١)، الإيضاح (٣١٤، ٣١٥).

(٣) القائل: زيد الأعجم.

(٤) البحر: الوافر.

اللغة: غمرت: الغمز: حبسي باليد يشبه النخس. قناة: أراد الرمح. كعوبها: الكعوب جمع كعب، وهو
طرف الأنبوبة الناشئ. تستقيما: تعادل. المعنى: قال الشمي: اختلف في معنى البيت، فقيل: المعنى أن من
لم تصلح له الملاينة توليناه بالمخاشنة، لا أن يستقيم. وقيل المعنى: إذا هجرت قومًا أيدهم بالهجاء إلا أن
يتركوا هجائي.. إلخ.

الشاهد فيه: قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: تستقيم - بأن المضمر بعد أو
التي بمعنى إلا، وتلخيص المعنى، كسرت كعوبها في كل حال إلا في حال استقامتها.

مصادر الشاهد: الكتاب لسيبويه (٤٢٨/١)، أوضح المسالك رقم (٤٩٨)، وقطر الندى رقم (١٧)،
وشرح قطر الندى رقم (١٤٧)، مغني اللبيب رقم (٩٨) مبحث أو، وابن عقيل رقم (١٣٩).

والفعل مؤول بمصدره معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم أي ليكون لزوم مني أو قضاء منه لحقي وليكون كسر مني لكعوبها أو استقامة منها.

ومن النواصب أيضا عنده حتى نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(١)، ﴿حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ﴾^(٢) والصحيح أن حتى جارة والنصب بإضمار أن وجوبا بعدها والفعل مؤول بمصدر مجرور بحتى لأنه قد ثبت جرهما للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص، ويشترط لإضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلا أو مؤولا به وذلك بالنظر إلى ما قبلها كما مثلنا، وإن لم يكن مستقبلا بالنظر إلى زمن التكلم كما في ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٣) في قراءة غير نافع؛ فإن قول الرسول مستقبل بالنظر إلى زلزالهم، وإن كان ماضيا بالنظر إلى زمن التكلم، وحيث انتصب المضارع بأن بعدها فالغالب أن تكون للغاية كما مثلنا وعلامتها صلاحية إلى موضعها، وقد تكون للتعليل نحو: «أسلم حتى تدخل الجنة»^(٤) وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملها نحو: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٥) وقد تكون حتى ابتدائية وعلامتها أن تدخل على جملة مضمومة غاية لشيء قبلها كقوله:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمِجُ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ^(٦)

(١) سورة طه آية: (٩١).

(٢) سورة الأعراف آية: (٨٧).

(٣) سورة البقرة آية: (٢١٤).

(٤) سورة الحجرات آية: (٩).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) البحر: الطويل.

قائله: جرير.

اللغة: «القتلى» جمع قتيل. «تمج» تقذف، يتعدى إلى مفعول واحد يقال: مج الرجل الماء من فيه مجا.

«رجله» بفتح الدال، وكسرهما: النهر الذي يمر ببغداد.

لا ينصرف للعلمية والتأنيث. والباء بمعنى في.

الشاهد فيه: على أن فائدة «حتى» الابتدائية هنا التعظيم والمبالغة، وهو حمرة مختلطة ببياض، والشكلة كالحمرة وزنا ومعنى. لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذ من أشكل الأمر، أي التيسر.

المصادر: الأزهية ٢٢٥، ابن يعيش (١٨/٨)، المجمع (٢٤٨/١، ٢٤/٢)، ديوان جرير (٤٥٧)، الأشموني

ولا يكون الفعل معها إلا حالا أو مؤولا به، وقد تقدم أيضا أنها تكون عاطفة، وأشار بقوله: «وكل ذا أو دع كتبنا شئ» إلى أن هذه النواصب كانت متفرقة في كتب شئ فجمعها في هذه الأبيات، وقرّبها على الطالب فجزاه الله خيرا، وقد أشار إلى أمثلتها بمجموعة زيادة في البيان بحسب ما اتفق بقوله:

٣٢٢- تَقُولُ أَبْغِي يَا فُتًى أَنْ تَذْهَبَا وَلَنْ أَزَالَ قَائِمًا أَوْ تَرْكَبَا

٣٢٣- وَجِئْتُ كَيْ تُؤَلِّينِي الْكِرَامَةَ وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْيَمَامَةَ

٣٢٤- وَأَقْتَبِسَ الْعِلْمَ لَكَيْمَا يُكْرَمَا وَعَاصٍ أَسْبَابُ الْهَوَى لَتَسْلَمَا

- (تَقُولُ أَبْغِي يَا فُتًى أَنْ تَذْهَبَا) مثال للنصب بأن.

- (لَنْ أَزَالَ قَائِمًا أَوْ تَرْكَبَا) مثال للنصب بـلن وبأو.

- (وَجِئْتُ كَيْ تُؤَلِّينِي الْكِرَامَةَ) مثال للنصب بكـي المصدرية إن قدرت اللام قبلها وإلا فالفعل منصوب بإضمار أن وكـي جارة وقوله:

- (وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْيَمَامَةَ) مثال لحق.

- (وَأَقْتَبِسَ الْعِلْمَ لَكَيْمَا يُكْرَمَا) مثال أيضا لكـي وأفاد بذكره أن اتصال ما بها لا

يكفها عن العمل.

٣٢٥- وَلَا تُنَمِّرْ جَاهِلًا فَتُغَبَا وَمَا عَلَيْكَ عَثْبُهُ فَتُغَبَا

٣٢٦- وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدْهُ وَلَيْتَ لِي كَنْزُ الْغِنَى فَأَرْفِدْهُ

٣٢٧- وَزُرْتُ لَتَلْتَذَّ بِأَصْنَافِ الْقُرَى وَلَا تُخَاصِمَ فَتَسْمَى الْخَضْرَا

«وعاصٍ أسباب الهوا لتسلما» مثال للام كـي.

مثال من النصب:

«ولا تنمر جاهلا فتغبا» منالتعب مثال للفاء في جواب النهي.

«وما عليك عتبه فتغبا» مثال لهاء في جواب النفي وقوله فتغبا بوزن فتضربا مبنيا للمفعول من العتب يقال: أعتبه يعتبه إذا لامه على قبيح وقوله: «وهل صديق مخلص فأقصده» بكسر الصاد مثال لها في جواب الاستفهام «وليت لي كنز الغنى فأرفده» بكسر الفاء من رفده كضربه إذا أعطاه مثال لها في جواب التمني:

«وزررت لتلتذ بأصناف القرى» بكسر القاف أي: الضيافة مثال لها في جواب الأمر.

«ولا تحاضر وتسيء المحضرة» مثال للواو التي بمعنى مع في جواب النهي أي لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس.

٣٢٨- وَمَنْ يَقُلْ إِلَيَّ سَأَغْشَى حَرَمَكَ فَقُلْ لَهُ أَأَنْتَ إِذَا أَحْرَمَكَ

٣٢٩- وَقُلْ فِي الْعَرَضِ يَا هَذَا أَلَا تَنْزِلُ عِنْدِي فَتَصِيبَ مَا كَلَا

مثال للنصب بارز وفي بعض النسخ إني إذا أحترمك والنصب في مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة كقوله:

..... إني إذا أهلك أو أطير^(١)

٣٣٠- فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ مَثَلُهَا فَأَخِذْ عَلَيَّ بِمَثَالِي

(فهذه نواصب الأفعال) أشار إلى الأدوات التسع السابقة، وقد علمت أن النواصب في الحقيقة أربع منها وقوله:
(مثلتها) أي صورها.

(فأخذ على بمثالي) أي فقس على تصويري، ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم بقوله:

٣٣١- وَإِنْ يَكُنْ خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلِفٌ فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفُ

(١) البيت هكذا:

لا تركني فيهم شطيراً إني إذن أهلك أو أطيراً

الشاهد فيه: على أن الفعل جاء منصوباً بإذن مع كونه خيراً عمّاً قبلها، بتأويل أن الخبر هو مجموع إذن أهلك، لا أهلك وحده، فتكون إذن مصدرية، ونصب أهلك ضرورة أو الخبر محذوف أي أنني أستطيع ذلك.
وقال الأندلسي: يجوز أن يكون خبر إن محذوفاً، أي إني لا أحتمل ثم ابتداء فقال: إذن أهلك، والوجه الذي رفع أهلك، وجعل أو بمعنى إلا.

قال البغدادى في خزانة الأدب (٤٥٧/٦) الشاهد رقم (٦٤٩)، وأما قول الأندلسي، وعليه اقتصر ابن هشام في المغني، فهو تخريج السرياني قال في شرح الكتاب: هذا البيت شاذ ولا يحتاج به، لأن قائله مجهول لا يحتاج بقوله: فإن صح فإما أن يقال: إنه لغة محمل فيها إذن على لنا، وهي لا تكفي، بحال، أو نقول: خير إن مقدر، أي إني لا أقدر على ذلك، وجملة إذن أهلك مستأنفة، وإذن فيها مصدرية انتهى.

انظر: معاني القرآن للفراء (٢٧٤/١)، (٣٣٨/٢)، الأنصاف (١٧٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١٧/٧) المقرب (٢٦١/١)، العيني (٣٨٣/٤)، التصريح (٢٣٤/٢)، اللمع (٧/٢)، اللسان: شطر، ومع نسبته إلى رؤية لم يوجد في ديوانه.

٣٣٢- تَقُولُ لَنْ تَرْضَى أَبُو السُّعُودِ حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوُعُودِ

الأمثلة الخمسة التي يحذف حرفها الأخير في النصب

٣٣٣- وَخَمْسَةٌ تَحْذِفُ مِنْهُنَّ الطَّرْفَ^(١) فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِيهِ وَلَا تَخَفْ

٣٣٤- وَهِيَ لَقِيَتْ الْخَبَرَ بفعالان وَتَفْعَلَانِ فَاغْرِفِ الْمَبَانِي

٣٣٥- وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ تَفْعَلُونَا وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَا

٣٣٦- فَهَذِهِ تَحْذِفُ مِنْهَا الثُّنُونَ فِي نَفْسِهَا لِيُظْهَرَ السُّكُونُ

أي إذا كان آخر المضارع ألفا فنصبه بالفتحة لا يظهر في آخره لتعذر ظهور الحركة على الألف لوضعها على السكون، ولهذا قال: فهي على سكونها لا تختلف، نحو: لن يرضى حتى يرى فتقدر فيه الفتحة كما تقدر فيه الضمة في حالة الرفع.

وأما إذا كان آخره واوا كيدعو أو ياء كيرمي فله حكم الصحيح من ظهور النصب في آخره كما علم مما مر وتقدر فيه الضمة للاستئصال، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل فجزمه بحذف آخره.

يعني أن خمسة أمثلة من الأفعال يكون حذف الطرف أي الأخير منها علامة لنصبها، وهي بالمضارع المتصل به ضمير اثنين المخاطب أو غائب نحو: أنتما تضربان، والزيدان يضربان أو ضمير جمع كذلك نحو: أنتم تضربون والزيدوني ضربون أو ضمير المؤنثة

(١) «وخمسة تحذف منهن الطرف... إلخ» اعلم أنهم لما أعربوا المثنى، والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرها من الأفعال. وهو هذه الأمثلة، ولا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها الجازم، وهي ضمائر، ولا الإتيان بحرف علة آخر لئلا يلتقي ساكنان معها، فيحذف ثانيا فرفعوها بالنون لشدة شبهها بأحرف العلة، ولنا تدغم فيها نحو: ﴿مَنْ وَالِ﴾ [الرعد: ١١]، وتبدل ألفا في الوقف على نحو إذن، ثم حذفت للجزم كأحرف العلة، ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الأسماء لتأخيهما في إعراب الفضلات، حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع، ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل لإمكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة. ولو قدرت هنا لفات إعرابها بالحروف، وكسرت النون بعد الألف تشبيهًا بالمثنى، وفتحت بعد أختيها تشبيهًا بالجمع وللخفة.

ولما كان الضمير المتصل كالجزم قدم عليها، وبها يلغز فيقال: أي إعراب يفصل من الكلمة بمعمولها أو أي كلمة يفصل بين الكلمة وإعرابها اهـ (خضري).

المخاطبة نحو: أنت تضربين فهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وخمسة في التقدير وهذا معنى قوله؛ فاعرف المباني وإن اعتبرت الألف والواو علامتين على لغة أكلوني البراغيث بلغت هذه الأمثلة بالاستقراء إلى ثمانية وسميت أمثلة خمسة لأنها ليست أفعالا بعينها كالأسماء الستة وإنما هي أمثلة يكى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، وأشار إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله:

٣٣٧- تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ لَنْ تَنْطَلِقَا وَفَرَّقَدَ السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا

٣٣٨- وَجَاهِدُوا يَا قَوْمِ حَتَّى تَغْنَمُوا وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمًا يُسْلِمُوا

٣٣٩- وَلَنْ تَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تُسْعِدِي يَا هِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذِي يَشْفِي الصَّدَى

أي أن هذه الأمثلة الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة كما مثل ومنه: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(١) ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ وأما نحو: ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ﴾^(٢) فالواو أصل والفعل مبني على السكون ونحو: ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾^(٣) فالحذف منه نون الوقاية لانون الرفع وقوله ليظهر السكون أي بعد الحذف فيما اتصل بها من الألف والواو والياء إذا وصل النون بها ربما أخفى الكسوة، وقد تحذف هذه النون لتوالي الأمثال نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾^(٤) وحذفها لغير ذلك شاذ والأصل فيها السكون، وإنما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الألف على أصله وفتحت بعد الواو والياء طلبا للخفة وقبل تشبيهها للأول بالثاني، والثاني بالجمع، وقوله: لن تنطلقا بقاء الخطاب والفرقدان نجمان صغيران هما أول بنات نقش الصغرى ويشفى بفتح التاء وضمها والصدى الظمان وقد مر أن هذه الأمثلة ترفع بثبوت النون وسيأتي أنها تجزم بحذفها أيضا.

(١) سورة آل عمران الآية (٩٢).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٣٧).

(٣) سورة الأنعام الآية (٨٠).

(٤) سورة آل عمران الآية: (١٨٦).

باب جوازِ الفعلِ المضارعِ

- ٣٤٠- وَيَجْزِمُ الْفِعْلُ بِلَمْ فِي النَّفْيِ وَالْأَمْرُ فِي الْأَمْرِ وَلَا فِي التَّهْنِئَةِ
 ٣٤١- وَمَنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا لَمَّا وَمَنْ يَزِدُ فِيهَا يَقُلُّ أَلَمَّا
 ٣٤٢- تَقُولُ أَلَمْ أَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَذَلْتُ وَلَا تُخَاصِمُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْتُ
 ٣٤٣- وَخَالِدٌ لَمَّا يَزِدُ مَعَ مَنْ وَرَدَ وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُؤَاصِلْ مَنْ يَوَدُّ

الجازم قسمان:

قسم يجزم فعلا واحدا، وقسم يجزم فعلين، وبدأ بالأول فقال:

أي: ويجزم المضارع بالسكون أو بحذف حرف إذا دخل عليه أحد هذه الأحرف الأربعة فأما لم فهي حرف جزم لنفي المضارع، وقلب معناه إلى الماضي نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(١) ويتصل بها همزة الاستفهام نحو: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾^(٢) ﴿أَلَمْ تَرَ﴾^(٣) وأما لما فالمراد بها هنا النافية لا الرابطة ولا الإيجابية وهي مركبة من لم، وما ويقال فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلب معناه إلى الماضي نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ﴾^(٤) فهي تشارك لم في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب إلى الماضي وتشاركها أيضا في جواز دخول همزة الاستفهام عليها، وينفرد عنها باتصال نفي منفيها وتوقعه نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾^(٥) ومن ثم امتنع أن يقال لما يجتمع الضدان ويجوز حذفه: قاربت البلد ولما أي، ولما أدخلها وتنفرد لم عنها بمصاحبة أداة الشرط نحو: إن لم ولو لم ويجوز انقطاع نفي منفيها نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾^(٦) ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان. وأما الأمر فهي موضوعة لأمر الغائب ولأمرها مكسورة نحو: ﴿لِيَنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾^(٧) فإن تقدم عليها فاء أو واو سكنت على المختار نحو: ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي

(١) سورة الشرح الآية: (١).

(٢) سورة الفجر الآية: (٦)، سورة الفيل الآية: (١).

(٣) سورة الإخلاص الآية: (٣).

(٤) سورة عبس، آية (٢٣).

(٥) سورة ص الآية: (٨).

(٦) سورة الإنسان الآية: (١).

(٧) سورة الطلاق الآية: (٧).

عَلَيْهِ الْحَقُّ وَيَتَّقِي اللَّهَ^(١) «وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا»^(٢) ومثلها أيضا لام الدعاء نحو: «لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ»^(٣).

وأما لا الناهية فنحو: «لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ»^(٤) «وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ»^(٥) ومثلها أيضا لا الدعاية نحو: «لَا تُؤَاخِذْنَا» «وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا» «وَلَا تُحْمِلْنَا»^(٦) وأفهم قوله في الأمر، وفي النهي أنهما قد يأتيان لغير ذلك فهذه الأحرف الأربعة تجزم فعلا واحدا كما تقدم وأمثلتها في النظم ظاهرة، والمراد بمن إذا قال فعل أرباب الشوكة والولاية.

٣٤٤- وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامٌ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكَسْرِ وَالسَّلَامِ

٣٤٥- تَقُولُ لَا تَنْتَهِي الْمَسْكِينَا وَمَثَلُهُ لَمْ تَكُنِ الذِّينَا

أي: وإن تلا المضارع المحزوم بالسكون ساكن كلام التعريف كسر آخره وجوبا لالتقاء الساكنين كما مثل جريا على القاعدة ويكون السكون مقدرًا في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص وقوله: لم يكن الذينا أصله يكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين.

أشار إلى مسألتين:

٣٤٦- وَإِنْ تَرَى الْمُعْتَلَّ فِيهَا رِذْفًا أَوْ آخِرَ الْفِعْلِ فَسُمُّهُ الْحَذْفُ

٣٤٧- تَقُولُ لَا تَأْسَ وَلَا تَوَدَّ وَلَا تَقُلْ بِلَا عِلْمٍ وَتَحْسُ الطَّلَا

إحدهما: أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط بأن كان حرف العلة قبل آخره وهذا معنى قوله رذفا من ردف الراكب وجزم بالسكون لدخول الجازم فاطب الحذف للردف الذي هو الوسط أي احذفه؛ لأنه يلتقي حينئذ ساكنان وهما سكون الآخر للجزم وسكون الردف أو اجعل الحذف سمة له فقوله فسمه الحذفًا بضم السين أو كسرهما

(١) سورة البقرة الآية: (٢٨٢).

(٢) سورة النساء الآية: (٩).

(٣) سورة الزخرف الآية: (٧٧).

(٤) سورة لقمان الآية: (١٣).

(٥) سورة طه الآية: (٨١).

(٦) سورة البقرة الآية (٢٨٦).

من السوم أو السمّة، وقد مثل للردف بقوله: لا تقل ولا تبع أصلهما تقول، وتبع حذف الضمة ثم حرف العلة لما تقدم ومثلهما لا تخف.

والثانية: أن حرف العلة إذا كان آخر المضارع فاحذفه للجازم واجعل حذفه علامة للجزم، وقد مثل لذلك رحمه الله تعالى بقوله: لا تأس، أي: لا تحزن على ما فات، ولا تؤذ أي أحدًا من خلق الله، ولا تحس الطلاب بكسر الطاء أي لا تشرب الخمر، ولا فهو المنا أي لا تحب الأماني الكاذبة، ولقد صدق فيما قاله رحمه الله تعالى فهذه الأفعال الأربعة مجزومة بحذف آخرها وكون حرف العلة يحذف للجازم هو المشهور.

٣٤٨- وَأَلْتَ يَا زَيْدُ فَلَا هُوَ الْمَنِي وَلَا تَبِعْ إِلَّا بِتَقْدِ فِي مَنِي

٣٤٩- وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي

وأما قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)

فضرورة أو إجراء له مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم كما تحذف له الملفوظة وهي لغة لبعض العرب كما أشار إلى ذلك في «التسهيل» وعليها خراج قراءة قبل «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ»^(٢). والجزم في الخمسة مثل النصب فاقنع بإيجازي وقل لي حسبي.

(١) البحر: الوافر. قائله: قيس بن زهير بن يذيمة بن رواحة العبسي أوردته سيبويه في كتابه (١٥/١)، (٥٩/٢) على أنه أثبت الياء في حال الجزم ضرورة، لأنه إذا اضطر ضمها في حال الرفع شبيها بالصحيح، قال الأعلام: وهي لغة ضعيفة، فاستعملها عند الضرورة اهـ. وقال الصقار في «شرح الكتاب» قال: إثبات حرف العلة في المجزوم ضرورة، نحو: ألم يأتيك، وقيل: إنه لغة، يعرب بحركات مقدرة، والصحيح أنه ليس لغة. وقال ابن خلف: هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات، لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر. وإنما موضع الضرورة مالا يجد الشاعر منه بدًا في إثباته. ولا يقدر على حذفه لئلا ينكسر الشعر. وهذا ما يسمى في عروض الوافر المنقوص، أعني إذا حُذف الياء من قولك: «ألم يأتيك».

المصادر: خزانة الأدب (٣٦١/٨) رقم (٦٣٦)، نوادر أبي زيد (٢٠٣)، الخصائص (٣٣٣/١، ٣٣٧)، المحتسب (٦٧/١، ١٩٦، ٢١٥)، المنصف (٨١/٢، ١١٤، ١١٥)، سر صناعة الإعراب (٨٨/١)، أمالي ابن الشجري (٨٤/١، ٨٥، ٢١٥)، ابن يعيش (٢٤/٨)، (١٠٤/١٠).

(٢) سورة يوسف الآية: (٩٠).

يعني أن الأمثلة الخمسة السابقة جزمها بحذف النون نيابة عن السكون كنصبها نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾^(١) ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا﴾^(٢)، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾^(٣) والإيجاز هو الاختصار. ولما فرغ من القسم الأول وهو ما يجزم فعلا واحدا أخذ في بيان ما يجزم فعلين فقال:

الأدوات التي تجزم فعلين

- ٣٥٠- هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءٍ
٣٥١- وَيَلْوُهَا أَيُّ وَمَنْ وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا أَيْضًا وَمَا وَإِذَا مَا
٣٥٢- وَأَيْنَ مِنْهُنَّ وَأَلَى وَمَتَى فَاحْفَظْ جَمِيعَ الْأَدَوَاتِ يَا فَتَى

فذكر أن الأدوات التي تجزم فعلين عشرة والإشارة بهذا إلى القسم الأول أي خذ هذا. ثم ما يجزم فعلين على ثلاثة أقسام:

١- ما هو حرف باتفاق: وهو إن وهو موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط.

٢- وما هو حرف على الأصح: وهو إذ ما وهو كإن في الدلالة على مجرد التعليق وما هو اسم على الأصح، وهو مهما وهو موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط.

٣- وما هو اسم باتفاق: وهو من وهو موضوع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط.

٤- وما هو كمهما وحيثما، وأين، وأن، وهي موضوعة للدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط، ومتى وهو موضوع للزمان ثم ضمن معنى الشرط، وأي، وهو بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل وللزمان والمكان والفعلا المجزومان بهذه الأدوات أي بكل منها يسمى أولهما فعل الشرط، وثانيهما جواب الشرط فإن كانا مضارعين نحو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾^(٤)، فالجزم للفظهما أو ماضيين نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾^(٥) فالجزم لملهما وإن كانا مختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فلكل منهما حكمه

(١) سورة البقرة الآية: (٢٤).

(٢) سورة النساء الآية: (١٣٠).

(٣) سورة القصص الآية: (٧).

(٤) سورة الأنفال الآية: (١٩).

(٥) سورة الإسراء الآية: (٨).

نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾^(١).

ومن يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له.

وإذا كان الجواب جملة اسمية فالجزم محل الجملة ويجب اقترانها بالفاء أو بإذا الفجائية وكذا كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بالفاء.

مواضع زيادة «ما» :

٣٥٣- وَزَادَ قَوْمٌ فَقَالُوا إِمَّا وَأَيْنَمَا كَمَا تَلَوْنَا آيَا مَا

أشار إلى أن إن وأين وأيا تزداد عليها ما جوازاً لتأكيد معنى الشرط نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٢) ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾^(٣) ﴿آيَا مَا تَدْعُوا﴾^(٤) ومثلها متى، وأفهم كلامه أن الجزم بحيثما وإذا ما مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به، وهو الأصح وبقية الأدوات لا تلحقها وقد تخرج إن عن الشرط وكذا من وما وأي كما يشعر به قوله في الشرط والجزاء فتقع استفهاميات أو موصولات وكذلك يقع أين ومتى استفهاماً وكذلك أتى بمعنى متى نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَكْبَىٰ شَيْئًا﴾^(٥) وبمعنى من أين نحو: ﴿أَكْبَىٰ لَكَ هَذَا﴾^(٦) وبمعنى كيف نحو: ﴿أَكْبَىٰ يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾^(٧).

ما يستدرك على الفاكهي:

ولم يذكر من الجوازم أيان لقلة الجزم بها، وكثرة ورودها استفهاماً، ولا كيفما لعدم السماع بذلك.

٣٥٤- تَقُولُ إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدًا وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُلَاقِ سَعْدًا

٣٥٥- وَمَنْ يَزُرْ أَرْزُهُ بِاتِّفَاقٍ وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي

(١) سورة الشورى الآية: (٢٠).

(٢) سورة مريم الآية: (٢٦).

(٣) سورة النساء الآية: (٧٨).

(٤) سورة الإسراء الآية: (١١٠).

(٥) سورة البقرة الآية: (٢٢٣).

(٦) سورة آل عمران الآية: (٣٧).

(٧) سورة البقرة الآية: (٢٥٩).

ومن أجاز الجزم بها فالقياس على غيرها، ولا إذما لأن الجزم بها خاص بالشعر، وقد مثل الناظم لبعض الأدوات بقوله:

أتى بثلاثة أمثلة لا إن وأين، ومن وأحال بقية الأمثلة على الطالب كي يتمرن على استخراج المثال بقوله: وهكذا تصنع في البواقي أي: تصنع في بقية الأمثلة مثل هذا الصنع مثال أي نحو: أي جهة تجلس أجلس وأي الدواب تركب أركب، ومهما نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(١).

وحيثما كقوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ^(٢)
وما نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٣).

و«إن» ما نحو:

وَإِلَّاكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَتَى آمْرٌ بِهِ تُلْفِ مِنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا^(٤)
و«أنى» نحو:

خَلِيلِي أَلَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُوضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ^(٥)

(١) سورة الأعراف الآية: (١٣٢).

(٢) البحر: الخفيف.

اللغة: «تستقيم» تعادل، وشر في الطريق القويم. «يقدر» يريد يبلغك، ويوصلك. «نجاحا و ظفرا بما تحب، ونيلا لما تريد. «غابر الأزمان» باقيها.

الشاهد فيه: قوله: «حيثما تستقيم يقدر» حيث جزم بحيثما فعلين.

أولهما: قوله: «تستقيم»، وهو فعل الشرط.

وثانيهما: قوله: «يقدر» وهو جواب الشرط وجزاؤه.

المصادر: شرح شذور الذهب ص ٤٠٧، رقم ١٧١، قطر الندى رقم (٣٨)، ابن عقيل رقم (٣٣٨)، الأشموني في جواز المضارع.

(٣) سورة البقرة الآية: (١٩٧).

(٤) البحر: الطويل.

المصادر: العيني (٤٢٥/٤)، الأشموني (١١/٤).

(٥) البحر: الطويل.

الشاهد فيه: في قوله: «أنى تأتيا تاتي» حيث جزم بأن فعلين أولهما: قوله: «تأتيا» وهو فعل الشرط،

و «متى» نحو:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ^(١)
 ٣٥٦ - فَهَذِهِ جَوَازِمُ الْأَفْعَالِ حَلَوْتُهَا مَنُظُومَةُ اللَّالِي
 ٣٥٧ - فَاحْفَظْ وَقَيْتَ السَّهْوَ مَا أُمْلَيْتُ وَقَسْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أُلْعَيْتُ

هذه الإشارة إلى الأدوات العشرة السابقة وشبهها بالعروس المحلاة باللالئ المنظومة، وأمر الطالب بحفظ ما أملاه، لأن الحفظ يعينه على ما هو بصده وبقياس ما أهمل ذكره على ما ذكره.

وثانيهما: قوله: «تأتي» وهو جواب الشرط وجزاؤه قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله - «ولا يقال: إنه قد اتحد هنا الشرط، والجواب فيكون كترتب الشيء على نفسه، لأننا نقول: الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

انظر: شرح شذور الذهب (ص ٤٠٧)، رقم (١٧٠) وهو من شواهد ابن عقيل رقم (٣٣٩).

(١) البحر: الطويل.

قائله: الخطيئة. قال سيبويه - رحمه الله - في الكتاب (٨٦/٣): هذا باب ما يرتفع بين الجزمين، وينجزم بينهما. «ومما جاء مرتقعا قول الخطيئة.. وذكره». وقال ابن الشجري في أماليه (٢٧٨/٢) المجلس الحادي والسبعون يتضمن الكلام في الحال. «وأما الجملة الفعلية فلا يخلو الفعل أن يكون حاضرا أو مستقبلا، أو ماضيا، فإن كان حاضرا، حسن وقوعه في موضع الحال كقولك: جاء زيد يسرع، ومنه... وذكر الشاهل». انظر: مجالس ثعلب (٤٦٧)، وابن يعيش (٦٦/٢)، (١٤٨/٤)، (٤٥/٧)، (٥٣)، العيني (٤٣٩/٤)، ديوانه (٢٥)، المقتضب (٢٥/٢).

باب المبنيات

٣٥٨- ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمِ مَا هُوَ مَبْنِي عَلَى وَضْعِ رُسْمٍ

٣٥٩- فَسَكَّنُوا مِنْ إِذِ بَنَوْهَا وَأَجَلُ وَمَذُ وَلَكِنْ وَنَعَمْ وَهَلْ وَبَلْ

اعلم أن من الكلام ما هو معرب وهو الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد من نوني التأكيد، ونون الإناء، وقد سبق الكلام عليهما، ومنه ما هو مبني على وضع لازم كلزوم البناء موضعه؛ فلا يختلف عما رسمته العرب باختلاف العوامل، والأصل في كل مبني اسما كان أو فعلا أو حرفا أن يبنى على السكون لأنه أخف، ولأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع، وألقاب البناء أربعة: ضم، وفتح، وكسر، وسكون. ولأصالة السكون بدأ الناظم به ولحفته دخل على الأسماء والأفعال، والحروف؛ فمما يبنى عليه من الأسماء: من وكم، وعلة بناءيهما شبههما بالحرف في الوضع. ومن الحروف: لكن، وهل، وبلى، ومذ في لغة من جر بها، وأجل، ونعم، وهما حرفا جواب وسيأتي المبني على السكون من الأفعال.

٣٦٠- وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهَ وَاسْتَبَيَّنَ

٣٦١- وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ

أتبع السكون الضم، والأولى تأخيره عن الفتح، والكسر؛ لأنه إذا عدل إلى الحركة قدم الأخف فالأخف، وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم، ويكون في الأسماء لا في الأفعال، ولا في الحروف إلا في منذ في لغة من جر بها.

فمما يبنى على الضم من الأسماء حيث من ظروف المكان، وقط بالتشديد وهو ظرف لما مضى من الزمان ونحن من الضمائر المنفصلة، وكذا قبل، وبعد، وإذا حذف المضاف إليه، ونوى معناه نحو: «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»^(١) ومنه قولهم: أما بعد؛ فإن صرح بالمضاف إليه، أو حذف، ونوى ثبوت لفظه أو حذف، ولم ينو ثبوت لفظه، ولا معناه

(١) سورة الروم آية: (٤).

أعرب نصبا على الظرفية أو خفضا بمن نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^(١) ﴿فَبَآئٍ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٣) ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ﴾^(٤). وقد قرئ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾^(٥) بالخفض من غير تنوين^(٦) وتقول: جئتك قبلا وبعدا، أي في زمن من الأزمان ومنه قوله:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْضُ بِالماءِ الْفِرَاتِ^(٧)

ومثلها في ذلك أسماء الجهات الست، وأول، ودون، وحسب، وسميت قبل، وبعدا، وما في معناها غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطا.

٣٦٢- وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَّانَ وَفِي كَيْفَ وَشَتَّانَ وَرُبَّ فَأَعْرِفِ

(١) سورة الحج آية: (٤٢).

(٢) سورة الأعراف آية: (١٨٥).

(٣) سورة التوبة آية: (٧٠).

(٤) سورة القصص آية: (٤٣).

(٥) سورة الروم آية: (٤).

(٦) قال العلامة جار الله الزمخشري في الكشاف (٢١٤/٣) طبعة دار المعرفة بيروت. «من قبل ومن بعد» أي في أول الوقتين، وفي آخرهما حيث غلبوا، وحين يغلبون، كأنه قيل: من قبل كونهم غالبين، وهو وقت كونهم مغلوبين، ومن بعد كونهم مغلوبين، وهو وقت كونهم غالبين، يعني أن كونهم مغلوبين، أولا وغالبين آخر لا ليس إلا بأمر الله. وقضائه «وتلك الأيام نداؤها بين الناس» وقرئ: من قبل ومن بعد على الجهر، من غير تقدير مضاف إليه، واقتطاعه كأنه قيل: قبلا، وبعداً بمعنى أولا، وآخرًا.

(٧) البحر: الوافر.

قائله: عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعف، وأن صحة روايته هكذا:

صَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْضُ بِالماءِ الْحَمِيمِ

الشاهد فيه: قوله: «قبلا» فإن الرواية في هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ، ولم ينو المضاف إليه لا لفظه، ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لها نوبة، لأن النوي كالنائب.

المصادر: شرح شذور الذهب ص (١٤٣، ١٤٤)، رقم (٤٧)، ابن عقيل رقم: (١٧٣٢)، وقطر الندى رقم (٥)، الأشموني رقم (٦٤٣)، في باب: الإضافة. (٢٦٩/٢، ٢٧٠)، أوضح المسالك رقم (٣٤٥)، التصريح (٥٠/٢)، الهمع (٢١٠/١)، الدرر اللوامع (٦١/٢)، ابن يعيش (٨٨/٤)، العيني (٣٥٤/٣).

٣٦٣- وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا فِي الْعَدَدِ بِفَتْحٍ كُلِّ مِنْهُمَا حِينَ يَعْدُ

البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال، والحروف.

فمما بني عليه في الأسماء: أين، وعلة بنائه شبهه بالحرف في المعنى، وهو معنى الاستفهام، أو الشرط، ولم يبن على السكون فرارا من التقاء الساكنين وحرك بالفتحة طلبا للخفة ومثله أيان، وكيف، ومما بني على ذلك منها أيضا شتان، وهو اسم فعل بمعنى افرق، وبني لشبهه بالحروف في كونه عاملا غير معمول، وقيل لوقوعه موقع المبني وحرك بالفتحة طلبا للخفة، والجزآن من العدد المركب كأحد عشر، وكتلاثة عشر، وتسعة عشر، وما بينهما، أما الأول فافتقاره إلى الثاني، وأما الثاني فلتضمنه معنى الحرف إذ أصل أحد عشر مثلا أحد وعشر فحذفت الواو قصدا لمزج الاسمين، وجعلهما اسما واحدا، وحركا بالفتحة قصدا لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب، ومما بني على الفتحة من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك كضرب، واستخرج، ومن الحروف رب، ولعل ولكن بالتشديد.

٣٦٤- وَأَمْسٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ فَإِنْ صُغِرَ كَانَ مُغَرَّبًا عِنْدَ الْفُطَنِ

٣٦٥- وَجَبَرِ أَيْ حَقًّا وَهَؤُلَاءِ كَأَمْسٍ فِي الْكُسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ

٣٦٦- وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ نَزَالٍ مِثْلَ مَا قَالُوا حَذَامَ وَقَطَامَ فِي الدِّمِيِّ^(١)

البناء على الكسر يكون في الأسماء والحروف ولا يكون في الأفعال فمما بني عليه من

الحروف: باء الجر، ولامه، وجير بمعنى نعم وفسرها الناظم بمعنى حقا، والمشهور الأول.

ومن الأسماء: أمس وعلة بنائه شبهه بالحرف، وهو تضمنه معنى لام التعريف وبني

على الحركة ليعلم أن له أصلا في الإعراب وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص من

التقاء الساكنين وبناءه على ما ذكره لغة أهل الحجاز، ومحل بنائه عندهم إذا أريد به

معين^(٢).

(١) في الملمحة المطبوعة في «الدُّمَاءِ».

وهي جمع دمية، وهي صورة من العاج يعملها اليونانيون، ويجعلونها قبالة المرأة الحاملة إذا أتى عليها ثلاثة

أشهر ليأتي الولد على شكلها اهـ. وهذا الكلام فيه غلط علمي ولا أساس له من الصحة. المحقق.

(٢) «إذا أريد به معين ولم يضاف.. إلخ» وقد نظم بعضهم الشروط الخمسة بقوله:

بخمسة شروط فابن أمس بكسرة إذا ما خلا من أل ولم يك مصغرا

ولم يصف، ولم يعرف بأل، ولم يكسر، ولم يصغر؛ فإن فقد شرط من ذلك كأن صغر فلا خلاف في إعرابه وصرفه وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل على الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وبينه على الكسر في غيرها.

ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضا: هؤلاء ونزال وحذام وقطام فأما هؤلاء فهو من أسماء الإشارة يشار به لجمع المذكر والمؤنث والهاء فيه للتنبيه وعلّة بنائه تضمنه معنى الإشارة الذي هو من معاني الحروف وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

وأما نزال فهو اسم فعل أمر بمعنى انزل وعلّة بنائه ما تقدم في شتان، وخصه بالحرب لكثرة قولهم عند طلب المبارزة نزال، ومثله دراك وتراك؛ فأما حذام ونحوها مما هو على وزن فعال بفتح أوله علما لمؤنث كما أشار إليه بقوله «في الدمى» كوبر، وظفار، وسكاب، وسجاح؛ فأهل الحجاز يبنونه على الكسر^(١) مطلقا^(٢) تشبيها له بفعال الدال على الأمر في الوزن والعدل التقديري قال الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٣)

وثالثها التعيين فاعلمه يا فتى وليس مضافا ثم جمعا مكسرا

(١) «يبنونه على الكسر مطلقا» رفعا ونصبا، وجرا، أي سواء فإن آخره راء أملا.

(٢) «مطلقا» رفعا ونصبا، وجرا، وخصوا ذوات الراء بالبناء على الكسر، لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها.

(٣) البحر: الوافر.

قائلة: قيل إنه ليسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية والصواب كما في لسان العرب مادة «ر ق ش» أنه للجيم بن صعب والد حنيفة، وعجل، وحذام التي يذكرها في البيت هي امرأته. اللغة: «قالت» من القول.

«صدقوها» نسبوها للصدق، ولا تكذبوها، ويروى في مكان هذه الكلمة «فأنصتوها» ومعناه: استمعوها. الشاهد فيه: قوله: «حذام» في الموضعين، فإن الرواية فيه بكسر آخره، وهو فاعل في الموضعين: فدل ذلك على أنه مبني على الكسر. إذ لو كان معربا للزم أن يرتفع بالفاعلية ظاهرا، فلما لم يرتفع لفظا علمنا أنه مرفوع المحل. وهذا هو البناء.

المصادر: شرح شذور الذهب ص ١٣٢ رقم (٣٨)، ابن عقيل رقم (١٦)، أوضح المسالك رقم (٤٨)،

وأكثر بني تميم يوافقهم فيما ختم براء فتنبه على الكسر مطلقا وتعرب غيره إعراب ما لا ينصرف وغير الأكثر ذهب إلى إعرابه مطلقا إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عند سيبويه وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد وهو الظاهر والدمي بضم الدال المهملة جمع دمية، وهي الصورة المنقوشة على الحائط، وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه.

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين وذلك من أحسن ضرورات الشعر كما قال عامر بن الطفيل:

فَمَا سَوَّدْتُني عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ^(١)

وكقول الشاعر:

تَرَكْنُ رَاعِيَهُنَّ مِثْلَ الشَّنِّ^(٢)

ويجوز إشباع حركات الإعراب، حتى تصير الحركة حرفا، كقول القائل في إشباع الفتحة.

أَأْتِ مِنَ الْغَوَايَةِ حِينَ تُدْعَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ^(٣)

قطر الندى رقم (١)، الأشموني في باب ما لا ينصرف.

(١) البحر: الطويل.

الشاهد: فيه شاهدان أولهما: تسكين الواو من أسمية. مع الناصب شذوذا.

وثانيهما قوله: «ولا أب» حيث عطف بـ «ولا» بعد الإيجاب لما كان في معناه. قال الله لا سم بأُم، ولا أب.

المصادر:

الحيوان للجاحظ (٩٥/٢)، خزائن الأدب (٣٤٣، ٣٤٤/٨، ٣٤٥، ٣٤٨)، شرح المغني ص (٤٠٤)،

شرح شواهد المغني ص (٩٥٣)، شرح المفصل (١٠١/١٠)، الشعر والشعراء ص (٣٤٣)، لسان العرب

كلل، المقاصد النحوية (٢٤٢/١)، شرح شافية ابن الحاجب (١٨٣/٣)، المحتسب (١٢٧/١)، مغني

الليب ص ٦٧٧.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) روى الشطر الأول هكذا:

وَأَتِ مِنَ الْغَوَايِلِ حِينَ تَرْمَى

البحر: الوافر.

قائله: ابن هرمة.

أي: بمنتزح.

وكقول الآخر في إشباع الكسرة:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ^(١)

وكقول الآخر في إشباع الضمة:

وَأَنْتِي حَيْثُمَا يَسْرِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْتُو فَأَنْظُرُ^(٢)

الشاهد: فيه قوله: (ممتزح) حيث أشبع فتحة الزاي، فتولدت الألف، وذلك للضرورة. المصادر: ديوان ابن هرمة ص ٩٢، الأشباه والنظائر (٣٠/٢)، الخصائص (١٠٦/٢)، (١٣١/٣)، سر صناعة الإعراب (٢٥/١)، (٧١٩/٢)، شرح شواهد الشافية ص (٢٥)، الإنصاف (٢٥/١)، لسان العرب: (نجد، علم، حسن)، المحتسب (٣٤٠/١)، أسرار العربية ص (٤٥). (١) البحر: البسيط.

قائلة: الفرزدق. ويروي: «نفي الدنانير تنقاد»، «نفي الدراهم تنقاد»، «نفي الدراهم تنقاد». «نفي يداها الحصى»: الضمير للناقاة. «الهجرة» وقت اشتداد الحر، وذلك منتصف النهار. «تنقاد» على وزن تفعال مصدر كترداد، وصف ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول: إن يديها لسرة وفعة تنفيان الحصى فيقرع بعضه بعضا، ويسمع صليل الدراهم إذا انتقدها الصريف، فنفي رديتها عن جيلدها، وخص المهاجر، لتعذر السير فيها و «نفي» مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بتنفي وهو مضاف، و«الدراهم» مضاف إليه من «إضافة المصدر لمفعوله» «تنقاد» فاعل بالمصدر، وهو مضاف، والصياريف مضاف إليه. أما على رواية نصب الدراهم وجر تنقاد فقد رواها الكسائي كما في شرح الكافية لابن مالك. وفيه شاهد على الفصل بين المضاف وهو نفي والمضاف إليه، وهو تنقاد بمفعول المضاف، وهو الدراهم، بالنصب. الشاهد: يقول ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٧٦٩ عن الشاهد: «يريد» الصيارف فأشبع كسرة الراء، فتولدت بعدها ياء، فأما «الدراهم» فإن كان جمع «درهم» فهو كالصياريف، وإن كان جمع «درهم» فلا ضرورة فيه. اهـ. وقال ابن الشجري في أماليه (٩٣/٢) بعد أن أتى به على رواية: نفي الدراهم قال: وقد روى بعضهم «نفي الدراهم» وهذا يقوله من يأبى طبعة الزحاف. يعني حذف الثاني الساكن على رواية «نفي الدراهم».

انظر المصادر:

ديوانه ص (٥٧)، سيبويه (١٠/١)، الكامل (٣٢٩)، سر صناعة الإعراب (٢٤، ٢٥) أمالي ابن الشجري (١٥٧/٢)، الإنصاف (٢٧)، العيني (٥٢١/٣)، خزنة الأدب (٢٥٥/٢)، المرزوقي (١٤٧٧)، أمالي ابن الشجري (١٤٢/١، ٢٤١، ٩٣/٢)، الضرورة للقرزاز (١٧٧)، شرح الكافية لابن مالك (٩٨٧/٢).

(٢) وفي رواية بدلا من يسري «ينثي».

أي: فانظر.

ومنها حذف النون من من ولكن كقول الشاعر:
فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ ولاك اسْقِي إِن كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ^(١)

يريد: ولكن.

وكقول الآخر^(٢):

وَكأنَّ الخمرَ المدامةَ الاسفَنَ ط^(٣) مَمزوجةٌ بماءِ الزُّلالِ^(٤)

البحر: البسيط.

قائله: ابن هرمة.

الشاهد: فيه قوله: «فانظور» حيث أشيع ضمة الظاء للضرورة الشعرية.

انظر: ملحق ديوانه ص (٢٣٩)، أسرار العربية ص (٤٥)، الأشباه والنظائر (٢٩/٢)، الإنصاف (٢٤/١)،
الجنى الداني ص (١٧٣)، خزانة الأدب (١٢١/١)، (٨، ٧)، (٢٢٠/٨، ٣٧٣)، الدرر اللوامع (٢٠٤/٦)،
رصف المباني (٤٣٥/١٣)، سر صناعة الإعراب (٢٦/١، ٣٣٨، ٦٣٠/٢)، شرح شواهد المغني
(٧٨٥/٢)، الصاحبي في فقه اللغة ص ٥٠، لسان العرب شرى الألف، وا، المحتسب (٢٥٩/١)، الممتع
في التصريف (١٥٦/١)، مع الهوامع (١٥٦/٢).

(١) البحر: الطويل. قائله: النجاشي الحارثي.

الشاهد فيه: قوله: «ولك» يريد، ولكن، فحذف النون ضرورة. وفي رواية: «ولك» بدلا «ولاك».

المصادر:

ديوانه ص ١١١، الأزهية ص ٢٩٦، خزانة الأدب (٤١٨/١٠، ٤١٩)، شرح أبيات سيويه (١٩٥/١)،
شرح التصريح (١٩٦/١)، شرح شواهد المغني (٧٠١/٢)، الكتاب (٢٧/١)، المنصف (٢٢٩/٢)، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٣/٢)، سر صناعة الإعراب (٤٤٠/٢)، شرح الأشموني (١٣٦/١) شرح
المفصل (١٤٢/٩)، اللامات ص (١٥٩)، لسان العرب (٣٩١/١٣)، «لكن» مع الهوامع (١٥٦/٢).

(٢) الأعشى.

(٣) الإسْفَنُطُ: اسم من أسماء الخمر كذا قال الجواليقي ثم قال: وروى لي عن ابن السكيت، أنه قال:

هو اسم بالرومية معرب، وليس بالخمر، وإنما هو عصيرُ عنبِ المغرب للجواليقي ص ٦٦. لأبي منصور
موهوب بن أحمد بن محمد بن أخضر ٤٦٥ - ٥٤٠ هـ تحقيق أحمد محمد شاكر: الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ
١٩٦٩ م، دار الكتب المصرية.

(٤) البيت من بحر الخفيف قال ابن منظور: قال أبو عبيد: الإسْفَنُطُ أعلى الخمر، قال الأصمعي: هو اسم
رومي... ثم ذكر الشاهد. ثم قال عقبة بقوله: قال أبو حنيفة: قال أبو حزام الحكلي فهو مما يمدح به

يريد من الإسفنت.

ويجوز له حذف الواو من هو كقول القائل.

فَيَنَاهُ يَشْرِي رَجُلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْجَمَلُ رَخُو المِلاطِ نَجِيبٌ^(١)

ويجوز له حذف الياء من هي كقول الراجز:

دَارُ لِسْعَدِي إِذْهِ مِنْ هَوَاكَ^(٢)

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضمير كقول الشاعر:

فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ وَمِطْوَائِي مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٣)

ويعاب لسان العرب (١٠٦/١). ديوان الأعشى ص ٤١، طبع المكتب الشرق للنشر والتوزيع بيروت شرح وتعليق د/محمد محمد حسين، القصيدة رقم (١) رقم البيت (١٥) المعنى: فكأنها باكرت خمرًا عتيقا قد مزج بماء عذب زلال.

(١) البحر: الطويل.

قائله: العجير السلولي.

الشاهد فيه: قوله: «فيناه» مريدًا، بينا وهو فسكن الواو ثم حذفها ضرورة، فأدخل ضرورة على ضرورة تشبيها للواو الأصلية بواو الصلة.

المصادر: خزانة الأدب (٢٥٧/٥)، (٢٦٠٠، ٢٦٣/٩)، الدرر اللوامع (١٨٨/١)، شرح أبيات سيبويه (٣٣٢/١)، شرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٤) الكتاب (١٤١/١)، لسان العرب (٤٣٥/٣) هديد، هار، الأنصاف (٥١٢/١)، الخصائص (٦٩/١)، رصف المباني ص (١٦)، شرح المفصل (٦٨/١)، (٩٦/٣).

(٢) البحر: الراجز.

البيت بلا نسبة في الكتاب (٢٧/١)، شرح شواهد الشافية (٢٩٠/٤)، الأنصاف (٦٨٠/٢)، التكملة لأبي علي الفارسي (٢٠٨) المسائل العسكرية (١٩٩)، الفصول الخمسون لابن معط (٢٧٤)، شرح الكافية للرضي (٣٠٧/١، ٤١٩/٢، ٤١٣/٣)، الأصول (٤٦١/٣)، نظم الفرائد وحصر الشرائد (١٩٦)، المستوفي لابن فرخان (٧٩/١)، الخصائص (٨٩/١)، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٠ ضرورة الشعر للسيرافي (١١١)، وفي: «دار لسلمي»، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٦١/٢) خزانة الأدب (٥/٢)، (١٣٨/٨)، كشف المشكل (٥٥٠/٢)، النكت الحسان (٣٠٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٩٧/٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٣/٢، ٥٨٨)، الدرر اللوامع (٣٦/١)، الحجة لأبي علي الفارسي (١٠٠/١)، الضرائر لابن عصفور (١٢٦) ارتشاف الضرب (٢٤١١/٥).

(٣) البحر: الطويل.

قائله: يعلى بن الأحول الأزدي في نظم الفرائد، وحصر الشرائد (٢٠٥)، وخزانة الأدب (٢٧٥/٥)،

واختلاس الحركة كقول الشاعر:

وَمَالُهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالُهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا^(١)

يريد بقوله: لا الجنوب ولا الصبا أي: ماله ندى؛ لأن الجنوب موصوفة بالإنداء، وتأليف سحب الأمطار، وأراد بالصبا: ماله حظ في ترويح المكروب؛ لأن نسيم الصبا مستروح إليه.

ويجوز له حذف الياء من الذي كقول الراجز:

كَالَّذِ تَرْبِّي زَيْيَةً فَاصْطِيدَا^(٢)

وروايته فيها:

فَيْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَشْبَهُهُ وَمَطْوَايَ مِنْ شَوْقٍ لَهُ أَرْقَانِ

ومنسوب لرحل من أزد السراة في: الأصول (٤٦١/٣)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (٢٠١)، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش (٢٨/١) الفصول الخمسون لابن معط (٢٧٤)، شرح اللمع لابن برهان (٤٨٢/٢)، شرح الكافية للرضي (٤٢١/٢)، المقتضب (٤٠٢/١)، الخصائص (١٢٨/١)، ضرورة الشعر للسيرافي (١١٠)، سر الصناعة (٤٢٧/٢) جمهرة اللغة (٩٢٧/٢)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٦٠/٢) النكت الحسان، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٨٦/٢)، شروح سقط الزند (٤٠/١)، ارتشاف الضرب (١٠٢/٤)

(١) البحر: الطويل.

قائله: الأعشى.

وفي رواية: حظ بدلا من فضل.

الشاهد فيه: «مالله» حيث حذف واو الضمير الناتجة عن الإشباع ضرورة.

المصادر: ديوان الأعشى (٢٢)، ضرورة الشعر للسيرافي (٢١٩)، الكتاب (٣٠/١)، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٣٥٢/٢)، النكت للأعلم (١٥٨/١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٥١٦)، الأصول لابن السراج (٤٦٠/٣) ما يجوز للشاعر من الضرورة (١٩٨)، سر صناعة الإعراب (٦٣٠/٢)، الحجة لأبي علي الفارسي (١٥٢/١)، ارتشاف الضرب (٢٤١٠/٥).

(٢) البحر: الرجز.

القائل: رجل من هذيل.

الشاهد فيه: قوله: «اللذا» مرتين، وهو لغة في «الذي».

المصادر: خزانة الأدب (٤٢١/١١)، شرح أشعار الهذليين (٦٥١/٢)، الأزهية ص (٢٩٢)، الإنصاف (٦٧٤/٢)، خزانة الأدب (٣١٦)، رصف المباني ص (٧٦) شرح المفصل (٤٠/٣)، لسان العرب

وحذف النون من تنثية الذي كقول الشاعر:

أَبْنِي كَلَيْبَ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالَ^(١)

وحذف النون من الذين كقول الشاعر:

فَإِنَّ الَّذِي حَآلتْ بِفَلَحٍ دَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٢)

«زبي» ما ينصرف وما لا ينصرف ص (٨٣).

(١) البحر: الكامل.

قائله: الفرزدق، وهو همام بن غالب المتوفى سنة (١١٠)، هـ من أشهر شعراء بني أمية، برع في الفخر، والهجاء، نسبته الشيخ خالد الأزهرى للفرزدق، والزمخشري في الأحاجي النحوية ص ٤٠.

الشاهد:

قال الشيخ خالد الأزهرى: «أراد اللذان» فحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية، لـ «إن» و «بني» منادى بالهمزة، و «عمي» بالثنائية هما: هذيل بن هبيرة التغلبي، وهذيل بن عمران الأصغر، كان أخاه لأمه. و «الأغلال» جمع غُلٍّ، وهو حديد يجعل في العنق من الأساري وغيرهم.

المعنى: أراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير، فإنه من بني كليب بأن عميه قتل الملوك، وخلصا الأسارى من أغلالهم.

المصادر:

توضيح المقاصد (٢٠٧/١)، ونسبه للأخطل التغلبي، وهو في ديوانه ص (٣٨٧) من كلمة يهجو فيها جريرا. ومن نسبه للأخطل في كتاب سبويه (٩٥/١)، والمبرد في المقتضب (١٤٦/٤)، وابن الشجري في أماليه (٣٠٦/٢)، خزانة الأدب (٥٢/١، ٢٩٩/٢)، الدرر اللوامع (٢٣/١)، وورد بلا نسبة في: المحتسب (١٨٥/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٦٢/١، ١٩٢)، الرضى (٤٠/٢)، تعليق الفرائد (١٨٧/٢)، شرح التصريح (٤٢٢/١) بحري رقم (٤٣).

(٢) البحر: الطويل.

قائله: الأشهب.

قال الشيخ خالد الأزهرى في شرح التصريح (٤١٧/٢) رقم (٤٩)، الذي مشترك بين المفرد، والجمع على قول الأخفش كما قاله الموضح في شرح اللهجة (٢٦٧/١).

مصادره:

الكتاب (٩٧/١)، المقتضب (١٤٦/٤)، المحتسب (١٨٥/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٥/٣)، المنصف (١٦٧/١)، لسان العرب: (ف ل ح)، العيني (٤٨٢/١) وللأشهب أو حريث في الدرر اللوامع (٢٤/١)، وبلانسة في الرضى (٤٠/٢)، شرح الملح (٢٦٧/١)، أما المعنى فقد استشهد به مرتين (١٩٤/١)، ٢/ (٥٥٢)، وموضع الشاهد.

ويجوز له استعماله الترخيم في غير النداء كقول الشاعر:

لِنِعْمِ الْفَتَى تَفَشَوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَ الْحَصْرِ^(١)

يريد طريف بن مالك.

٣٦٧- وَقَدْ بُنِيَ يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ فَحَالُهُ مُعَيَّرُ بِحَالِ

٣٦٨- تَقُولُ مِنْهُ التُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ يَسْرَحْنَ إِلَّا لِلْحَقِّ بِالنَّعَمِ

٣٦٩- فَهَذِهِ أَمْثَلُهُ مِمَّا بُنِيَ جَائِلُهُ دَائِرَةٌ فِي الْأَلْسُنِ

٣٧٠- وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهُ عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أذْكُرُهُ

مختلف فيهما. ففي الموضع الأول: استشهد به على أن «كل» اسم موضوع لاستغراض أفراد المعرفة التي قبلها في قوله.

«لهم القوم كل القوم» فـ «كل» بعث للمعرفة قبلها وتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر بمائل المنعوت لفظاً، ومعنى.

وفي الموضع الثاني ذكر الصدر فقط مستشهداً به على إطلاق الذي على الجماعة. ويروي بعضهم البيت: إن التي حانت بفلح دماؤهم، ولا شاهد فيه على الرواية: وقوله: «حانت» الحين: الموت، والهلاك، و«فلح» موضع بين البصرة وضربة «أم خالد» هي رمية أم الشاعر، وقيل: زميلة بالزاي. الشاهد فيه:

مجيء الذي مفرداً يؤدي معنى الجمع، فإن عاد الضمير بلفظ الواحد فنظر إلى اللفظ، وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى.

(١) البحر: الطويل.

قائله: امرؤ القيس.

الشاهد: قال الشيخ خالد الأزهرى في شرح التصريح (١١٨/٤) رقم (٤٥٣): أراد ابن مالك فرشمه، في غير النداء ضرورة، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه، ونونه على لغة من لا ينتظر.

اللغة: «يعشوا» يسير فيه العشاء، وهو الظلام.

و«الحصر» بفتح الحاء والصاد المهملتين، شدة البرد.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٣٣٦/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٩/٣)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٣٧٠/٣)، العيني (٢٨٠/٤)، الدرر اللوامع (١٥٧/١)، شرح ابن عقيل (٢٧٠/٢)، مع الهوامع (١٨١/١)، الأشموني (١٨٤/٣)، ويروى في المراجع السابقة باستثناء العيني والتصريح، «ليلة الجوع والحصر» بالخاء المعجمة.

تقدم أن المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد، ولم يتصل به نون الإناث كان معرباً فذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث بني على السكون نحو: «وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ»^(١) والنون يسرحن، وإذا أدخل عليه عامل نحو: «لن يضربن ولم يسرخن» لم يؤثر فيه لفظاً، وهذا معنى قوله: فماله مغير بحال، وإلى ذلك أشار بعضهم ملغز حيث قال:

وَمَا نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ أَوْ جَازِمٌ وَلَا حُكْمٌ لِلإِعْرَابِ فِيهِ يَشَاهِدُ

ومثله الماضي المتصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربن، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة نحو: «لَيُنْبَذَنَّ»^(٢) و«لَيَكُونَنَّ»^(٣).

ومذهب الجمهور أنه مبني معها على الفتح لتركبه معها تركيب خمسة عشر بدليل أنه لو فصل بينه وبين النون فاصل لم يحكم ببنائه نحو: «وَلَا تَتَّبِعَنَّ»^(٤) «وَلَا يَصُدُّكَ»^(٥).

وقوله فهذه أمثلة مما بني أشار به إلى أنه لم يستوف المبنيان، وإنما ذكر جملة منها لكونها جائلة بين الناس أي دائرة على ألسنتهم، وأشار بقوله: وكل مبني يكون آخره على سواء إلى الفرق بين المعرب والمبني فالمبني ما يكون آخره سواء أي لازماً طريقة واحدة من سكون أو حركة فسكونه وحركته ليسا بعامل دخل عليه حتى يتغير آخره بخلاف المعرب فإنه يتغرب آخره باختلاف العامل فحركته وسكونه يكونان بعامل فيوجدان بوجوده فقد ظهر لك أنهما ضدان، والله أعلم بالصواب.

٣٧١- وَقَدْ تَقَضَّتْ [مُلْحَةُ الإِعْرَابِ] مَوْدَعَةً بِدَائِعِ الآدَابِ

٣٧٢- فَأَنْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ وَحَسَنَ الظَّنِّ بِهَا وَأَحْسَنَ

يشير إلى أن هذه المنظومة الموسومة بملحة الإعراب انقضت شيئاً فشيئاً مع ما أودع فيها من العلم والآداب؛ فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على جملة جُمَلٍ من مهمات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامثالها وفهم معانيها بلغ الرتبة العليا فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن.

(١) سورة البقرة آية: (٢٢٨).

(٢) سورة الهمة، آية (٤).

(٣) سورة يوسف آية (٣٢).

(٤) سورة يونس آية (٨٩).

(٥) سورة القصص آية: (٨٧).

- ٣٧٣- وَإِنْ تَجِدَ عَيْبًا فَسُدِّ الْخُلَا
فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا
٣٧٤- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْكَى
فَنِعْمَ مَا أَوْكَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى
٣٧٥- ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصِّمْدِ
عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ مُحَمَّدٍ
٣٧٦- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ
الْقَائِمِينَ فِي دَجَى الْأَسْحَارِ
٣٧٧- الْأَفَاضِلِ الْأَخْيَارِ
مَا اسْلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ

الشيء لينتفع بها حفظاً وقراءة وتفهما فإن من أساء ظنه بشيء لم ينتفع به وأن يحسن ظنه بما ليبلغ بها ما يرتجيه ويؤمله من العلم، وأن يحسن إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليه بها؛ فإنها مشهورة البركة قل أن يشتغل بها طالب إلا وانتفع بها ومنح، والملحة الواحدة من الملح بضم الميم ما يستملح من الكلام، والبديع الشيء الغريب الذي لم ينسج عن منواله. ولما كان كلامه هذا متضمناً للاغتناء بهذه المنظومة لما أودعته أشار بقوله:

(وإن تجد عيباً فسد الخللا) وإلى أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاد أو اعتراض أن يسد الخلل، وذلك حيث تحققه ولم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن؛ فإن الإنسان محل العيب والنقص، فالكمال لا يكون إلا لله (فجل من لا عيب فيه وعلا) وأصل الخلل الفرج التي يكون بين ألواح الباب.

ثم ختم هذه المنظومة بما بدأ من الحمد العقب بالصلاة فقال:

قد مر الكلام على الحمد، والنبي وآله، والصلاة من صلى إذا دعا بخير، والمراد بها هنا: الاعتناء بشأن المصلي عليه وإرادة الخير له، وقد مر أن أفرادها عن السلام مكروه، والهاشمي نسبة إلى جده هاشم بن عبد مناف، ومحمد علم على نبينا وهو منقول من اسم مفعول حمد كمفضل من فضل، موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة، وصحبه اسم جمع لصاحب عند سبويه، وجمع له عند الأخفش والصاحب من اجتمع مؤمناً بالنبي ﷺ ومات على ذلك، وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم، والدجى جمع دجية بالياء، وهي ظلمة الليل.

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه فله الحمد سبحانه لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، وحسي الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فرغ من تحقيقه ومراجعته الشيخ: محمود بن محمد بن حسن بن نصار الشهير بمحمود

نصار المولود سنة ١٣٨٠ هـ - راجيا من الله عزوجل أن يتقبل هذا العمل، فإننا بلغنا الجهد الذي حكم به الوقت، وكان أملنا أن يكون أفضل من ذلك.

اللهم اجعل هذا العمل في ميزان حسناتي، وحسنات والدي الشيخ محمد محمود حسن نصار - رحمه الله تعالى - ، وفي ميزان جدي محمود حسن نصار، تغمد الله تعالى الجميع برحمته، وفي ميزان كل من لهم فضل علينا، وهم أخي إسماعيل محمد محمود حسن نصار، وأخي المهندس طه محمد محمود حسن نصار، أبو علاء، وفي ميزان فضيلة الشيخ المرحوم المهندس حامد إبراهيم أحمد الدوري مؤسس مكتبة المصطفى ﷺ وفي ميزان والده الأستاذ المهندس محمد حسام الدين حامد إبراهيم، والأستاذ النابغ الزاهد الوارع محمد حمدي حامد إبراهيم اللذين يرعيان مكتبة المصطفى ﷺ وهي مفتوحة صباحا ومساء في ١٧ شارع وحدة الدمرداش خلف مستشفى الدمرداش بالعباسية بالقاهرة، وهي وقف لله تعالى لا بيع ولا شراء بها، وتم بها تحضر أكثر من ألفين من رسالة ماجستير ودكتوراه مجّاناً دون مقابل، والمكتبة تفتح أبوابها لطلاب العلم الشرع واللغوي لا يتنغي مؤسسوها والرّاعون لها من وراء ذلك إلا ابتغاء مرضاة الله عز وجل.

وإلى الأستاذ محمد السعيد زغلول بسيوني الأياني أبو هاجر المفهرس الذي اشتغل برهة من الوقت محققاً لكتب التراث الإسلامي وصاحب موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف.



فهرس المحتويات

٥.....	ترجمة الحريري
٩.....	ترجمة المصنف صاحب الشرح
١٠.....	(شرح ملحّة الإعراب)
١١.....	منهج الفاكهي في الشرح
١٢.....	نقولات الفاكهي
١٣.....	عملي في التحقيق
١٥.....	المقدمة
١٥.....	(كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب)
١٩.....	أجزاء الكلام الذي يتألف منه
٢٣.....	بابُ الفعل
٢٧.....	باب المعرفة والتَّكْرِ
٣١.....	المُعَرَّفُ بالألفِ واللامِ

- بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ ٣٣
- إِعْرَابُ الْفِعْلِ الْمَاضِي ٣٤
- إِعْرَابُ الْفِعْلِ الْأَمْرِ ٣٥
- صَوْنُ الْأَمْرِ مِنَ الْمُعْتَلِ الْآخِرِ ٣٦
- صَوْنُ الْأَمْرِ مِنَ الْمَضَارِعِ الْأَجُوفِ ٣٦
- بَابُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ٣٧
- بَابُ الْإِعْرَابِ ٤٠
- أَقْسَامُ الْإِعْرَابِ ٤١
- بَابُ فِي الْأِسْمِ الْمُنْصَرَفِ ٤٣
- بَابُ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ الْمُعْتَلَةِ ٤٥
- بَابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ ٤٧
- بَابُ فِي الْأِسْمِ الْمُنْقُوصِ ٤٨
- حُكْمُ الْأِسْمِ الْمَعْرَبِ الَّذِي آخَرَهُ الْيَاءُ ٤٩
- بَابُ الْأِسْمِ الْمَقْصُورِ ٥٠
- بَابُ فِي الْأِسْمِ الْمُثْنَى ٥١

٥٥	بابُ فِي الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ.....
٥٨	بَابُ فِي الْجَمْعِ بِالْفِ وَتَاءِ مَزِيدَتَيْنِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ.....
٦٠	باب جمع التكسير.....
٦١	باب فِي حُرُوفِ الْجَرِّ.....
٦٩	بابُ حُرُوفِ الْقَسَمِ.....
٧٠	باب فِي الْإِضَافَةِ.....
٧٤	باب كَمْ الْخَبَرِيَّةِ.....
٧٤	حكم الواقع بعد كم.....
٧٥	بابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.....
٧٦	فَصْلُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ.....
٨٠	باب اشْتِغَالِ الْعَامِلِ عَنِ الْمُعْمُولِ بِضَمِيرِهِ.....
٨١	بَابُ الْفَاعِلِ.....
٨٥	بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.....
٨٧	بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ.....
٨٩	باب ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا.....

- ٩٣.....بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ
- ٩٥.....بَابُ الْمَصْدَرِ
- ٩٩.....بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ
- ١٠٢.....بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ
- ١٠٦.....بَابُ الْحَالِ
- ١٠٧.....الفرق بين الحال والتمييز
- ١٠٨.....صاحب الحال
- ١٠٩.....فَصْلُ التَّمْيِيزِ
- ١١٠.....أمثلة التمييز
- ١١١.....فَصْلُ: مَنْصُوبُ أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ كِنَعَمَ وَبُئْسَ
- ١١٢.....حكم تقديم التمييز على عامله
- ١١٣.....بَابُ كَمِّ الاسْتِفْهَامِيَّةِ
- ١١٤.....بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا ((زمان والمكان))
- ١١٧.....بَابُ الاسْتِثْنَاءِ
- ١١٩.....مثال للمستثنى

١٢٣.....	بَابُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ.....
١٢٥.....	بَابُ التَّعَجُّبِ.....
١٢٦.....	شروط صوغ فعل التعجب.....
١٢٧.....	صوغ التعجب من الأفعال الدالة على لون.....
١٢٧.....	لا يتعجب من الأفعال الجامدة.....
١٢٨.....	بَابُ الإِغْرَاءِ.....
١٣٠.....	بَابُ إِنَّ وَأُخَوَاتَهَا.....
١٣٠.....	معاني إن وأخواتها.....
١٣١.....	أحوال إن.....
١٣٣.....	اختصاصات إن.....
١٣٣.....	اختصاصات إن.....
١٣٣.....	كف إن وأخواتها عن العمل.....
١٣٧.....	باب كان وأخواتها.....
١٤٠.....	حكم متصرفات أفعال كان وأخواتها.....
١٤٠.....	حكم تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها.....

- المواضع التي تزداد فيها الباء في خبر ليس والغرض منه ١٤١
- بَابُ مَا النَّافِيَةِ الْحِجَازِيَّةِ ١٤٣
- شروط عمل ما عمل إن ١٤٣
- بَابُ النَّدَاءِ ١٤٦
- تعريف النداء ١٤٦
- أقسام المنادى باعتبار حكمه ١٤٨
- حكم نداء الاسم الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة مهنة .. ١٤٨
- بَابُ التَّرْخِيمِ ١٥٢
- ما لا يرخم من الأسماء ١٥٣
- ترخيم ما كان آخره هاء ١٥٤
- بَابُ التَّصْغِيرِ ١٥٥
- تصغير ما زاد على الثلاثي ١٥٧
- بَابُ: الْحُرُوفِ الزَّوَائِدِ ١٦٠
- بَابُ النَّسَبِ ١٦٣
- بَابُ التَّوَابِعِ ١٦٧

١٦٨	أقسام التوكيد
١٧٣	بَابُ حُرُوفِ الْعِطْفِ
١٧٣	أقسام حروف العطف
١٧٦	مواضع العطف بأم
١٧٧	باب ما لا ينصرف
١٧٧	أقسام المنوع من الصرف
١٧٧	أنواعُ الأسماءِ المتنوعةُ منُ الصَّرْفِ
١٨٢	شروط منع الاسم الذي على وزن الفعل من الصرف
١٨٧	حكم أسماء الأماكن والبلدان من الصرف وعدمه
١٨٧	أحكام الضرورة في المنوع من الصرف
١٨٩	باب العدد
١٨٩	أحكام العدد المركب
١٩١	باب نواصب الفعل المضارع وجوازمه
١٩١	عوامل نصب الفعل المضارع
١٩٨	مواضع النصب بعد الواو

.....	الأمثلة الخمسة التي يحذف حرفها الأخير في النصب	٢٠٢
.....	باب جواز الفعل المضارع	٢٠٤
.....	الأدوات التي تجزم فعلين	٢٠٧
.....	باب المبنيات	٢١١
.....	فهرس المحتويات	٢٢٥